سيف الله

على من كذب على أولياء الله

تاليف

صُنْع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي

(١١٢٠ - ١٧٠٨م)

تقديم

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

تحقيق ودراسة

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

دار الوطن للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

سيف الله
على من كذب على أولياء الله

ح دار الوطن للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحنفي، صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي

سيف الله على من كذب على أولياء الله/تحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا.-الرياض.

١٣٦ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٧ - ١٦٤ - ٢٨ - ٩٩٦٠

١- الأئمة والأولياء أ- رضا، علي رضا عبدالله علي (محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٦٩ ٢٠/٠٠٧٠

رقم الإيداع : ٢٠/٠٠٧٠

ردمك : ٧ - ١٦٤ - ٢٨ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار الوطن للنشر - الرياض

هاتف: ٤٧٩٢٠٤٢ - ٤٧٩٠٩١٢ - ٤٧٦٤٦٥٩ -

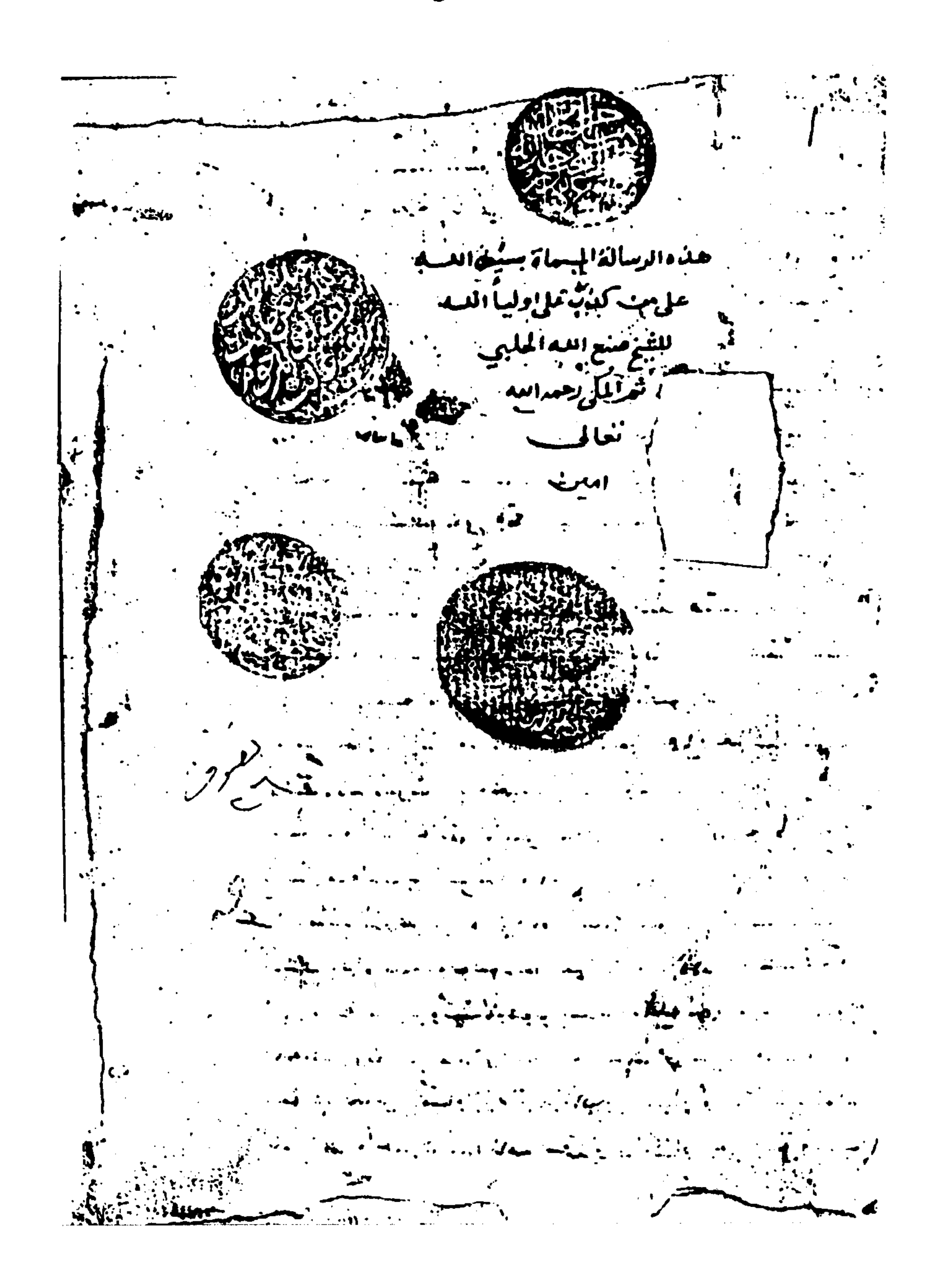
فاكس: ٤٧٢٣٩٤١ - ص.ب: ٣٣١٠

● البريد الإلكتروني: pop@dar-alwatan.com

● موقعنا على الإنترنت: www.dar-alwatan.com

● التوزيع بجمهورية مصر العربية ت: ٠١٠١٤٦٠٨٦١ محمول

الصفحة الأولى من النسخة (ك)



هذه الرسالة المسماة بسيف الله
على من كذب على أولياء الله
للشيخ صنع الله الحلبي
ثم المكي رحمه الله
تعالى
امين

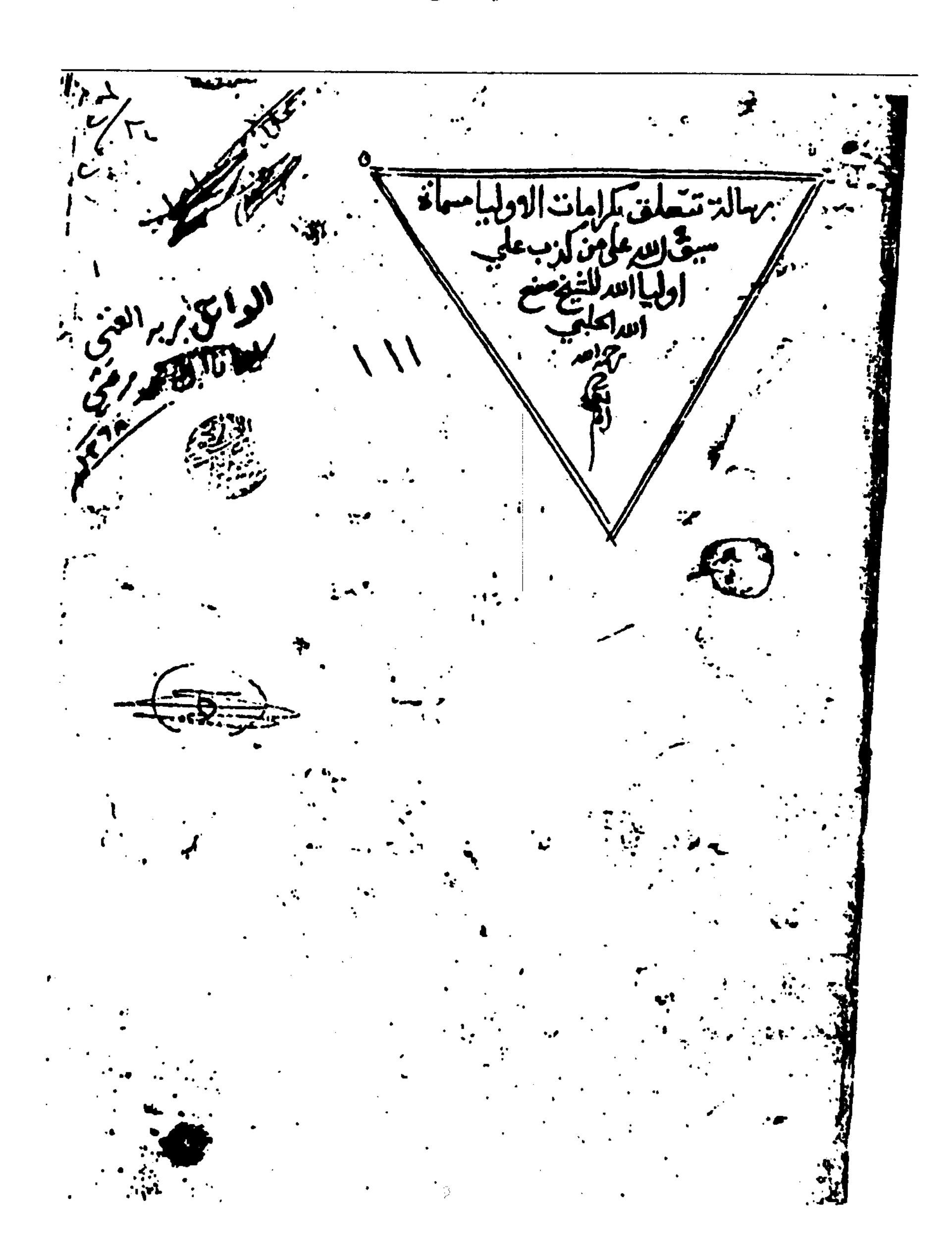
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقوى نحمد من بيده هداية
العناية وعليه الدراية وهو المتين في إثبات الحجة للمتقين ونشكرك يا من شرح
صدورنا بمعارف عوارف الإيمان ونشكرك يا من روّح أرواح قلوبنا بقواطع
البرهان نحمده حمدا ونشكره شكرا جزيلا على ما وفق فيما نحتوي من مطالع أنوار
الإيقان وعلى ما أنعم من محاسن الإحسان ما تقر به عيون الأعيان وتبتهج به
لذائذ الأذهان ونصلي ونسلم على من أنزلت عليه الفرقان فأعجز بما يسمع من جهة
فطاحل وعدنان بحيث لا يبلغ بما هو من بحر البيان فهم [illegible] إلى حيث لو
اجتمع معهم الثقلان على أن يأتوا بآية منه لعجزوا عن الإتيان كادت الرواسي
تمور ولاية من تبع من البحور وتخر لهم جهابذة الأذقان فمن زاد فوز مناله
تبع هداه ومن أعرض عنه اتخذ إلهه هواه وتردى في مهاوي الضلال والطغيان
وعلى آله وأصحابه أنوار الأكوان وعقود الجمان وقلائد العقيان وعلى الذين
اتبعوهم بإحسان ما تعاقب الملوان ودار الزمان وبعد فيقول المفتقر
إلى مولاه عبده صنع الله الحلبي ثم المكي إن الغاية القصوى من هذه الدار هو
مطلب التقوى لدار القرار وذلك لا يحصل إلا بالعلم والعمل والعلم أساسه
الاعتقاد لأنه الأس في الدين وعليه مبنى اليقين ومنه تتفرع الأحكام وعليه مدار
الإسلام والكيس مع عقله لا يكتفي لا ينافي الإتيان لأن المرء يعرف
في مسألة [illegible] والحق لأهله ولا نزاع بين العقلاء أن
علم الاعتقاد الذي هو أساس المعاش والمعاد أعظم العلوم قدرا وأعلاها شأنا وأجرا
إذ شرف كل علم بموضوعه وموضوع هذا العلم ذات الإله الأقدس ويبحث فيه عن
أحوال وصفه المقدس وكيف لا وهو نور الهداية ومطلع الهداية وبه الإفادة وفوز
السعادة ولولاه ما تميز الخطأ من الصواب ولا [illegible] فكان أولى ما
تشغل فيه أنفاس الأعمار [illegible] ومن ثمة اعتنى به الأماجد
الأئمة ومهدوا قواعده [illegible] مستمدين من الكتاب العزيز وسنة
الرسول

الرسول المصطفى إذ لا يعتمد على غيرهما في الدراية ولا يؤخذ من غيرهما الرواية
ولا سبيل إلى النكول لبرهان الأصول فلا ريب في كونه منهاجا سويا وصراطا مستقيما
قويا وغاية في الهداية ونهاية في الدراية هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين
المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات ويستغاث
بهم في الشدائد والبليات وبهممهم تكشف المهمات فيأتون قبورهم
وينادونهم في قضاء الحاجات مستدلين على أن ذلك منهم كرامات وقررهم على ذلك
من ادعى العلم بمسائل وصدقهم بفتاوى ورسائل وأثبتوا للأولياء بزعمهم الإخبار
عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب أو بطريق الإلهام أو منام وقالوا منهم
أبدال ونقباء وأوتاد ونجباء وسبعين وسبعة وأربعين وأربعة والقطب هو الغوث
للناس وعليه المدار بلا التباس وجوزوا لهم الذبائح والنذور وأثبتوا لهم فيهما
الأجور وهذا كما ترى فيه تفريط وإفراط وغلو في الدين بترك الاحتياط بل
فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي لما فيه من روائح الشرك المحقق ومصادمة
الكتاب العزيز المصدق ومخالف لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه هذه الأمة
فكان بناء على غير أصولهم تلبيس وفي غير منهاجهم تخايل إبليس وفي التنزيل ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى
ونصله جهنم وساءت مصيرا فإذا كان مثل هذا الوعيد المحذر عن الميل عن الطريق
السديد فلا جرم أن الحق فيما لهم من الأحكام في طريقهم الاعتصام بمذهب يميز
أهل الإسلام من أهل الأسقام ولكن ليس كل من تحكم بنظامه [illegible] ولا كل من تكلم
سلامه معه سلامه إذ قد يكون في الكلام كلام وفي السلام سلام كيف لا وقد
نطق من لا ينطق عن الهوى ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة
واحدة رواه الترمذي وغيره وفي الصحيحين نحوه فالحذر الحذر من مهاوي الغرور
قال الجليل ذكره إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أم من
يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم فهؤلاء المتقولون لذلك سلكوا طرق المهالك

الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)

سيطان من لعدا شوتردوا لحقايق الايمان واعرضوا عن نصوص القرآن كبسيل
غبان الكذاب الاشر وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون ولعل المعرف
لتعصب او حسد ان يتعقبه بالكلم عن المقصد فانه يحق للحق ان يحتج وحيز
الرشد في العدول عن المطلع ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى وليس
الشك كاليقين في عقايد اهل الدين لمن تعنت وتمنى نال ما لا يشتهي ومن
دقق النظر لاحق المقصد المعتبر ومن استنزل دون الاصول ربما اختلف
عليه المنقول فاذا انضبط المرء القواعد تسلسلت له الفوايد فاتقان الايمان
في هذا الباب هو لب اللباب فالحذر الحذر من سبيل الغير فاني لم اقصد لك
فيما ذكرته التشديد بل التنبيه على الحدود بالتحديد فان من زلت به القدم وقع في
ساحة الندم ومن تعدى الحدود وما فيها جوزي بنار خالدا فيها فاياكم اياك
من زلل قلم الناسخين فانها تلبس زينا في رقم الراسخين ثم اعتنيت لك
بهذا الشان وابرزت لك ذخاير البرهان ورتبت ذلك على خط انيق في غاية
معالي التحقيق وقد ادى بذلك سلوك السبيل ووضوح الدليل الكل من طرق تنجح
[illegible] واقتنص مخدرات درره وتملى بمحاسن غرره وتدبج
[illegible] نخلته واقتطف بجنان الالتقاط جواهر الاسما وتعرفت الرسوم واندرس
منثورها والمنظوم وتحطمت الاعلام وانتصب الليام وعز المرام واستعصى
المرام الا من امنه اسباب العناية وستره بجنة الهداية فهذا الذي نال المنا وبلغ
المنا ومن الله نرجو التوفيق والهداية الى اقوم طريق واساله من لطفه المعافا
في حالي الحال وعقباه واطلب من فضله حسن الختام وعزة ما سلها يوم
الزحام وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه وجنده وهذا اخر ما
تيسر من فضل الله فيما سمى بسيف الله على من كذب على اولياء الله قال مولفها
وكان الفراغ منه بمكة لاواخر جمادى الثاني سنة سبعة عشر بعد المائة والالف
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه و[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من شرح صدورنا بمعارف عوارف الايمان ونشكرك يا من روح
ارواح قلوبنا بتواطع البرهان ثم دوم حمدًا وشكرًا وهلم جرا على ما وفق
فيما تحقق من مطالع انوار الايقان وعلى ما انعم من محاسن الامتنان
ما تقر به عيون الاعيان وتبتهج به اذان الاذهان ونصلي ونسلم على من
انزلت عليه الفرقان فاعجز به كل مصقع من مهرة قحطان وعدنان والجم
كل بليغ ماهر من سحرة البيان في التبيان بحيث لو اجتمع معهم الثقلان
على معارضات اية منه لعجزوا عن الاتيان بل يكاد لهيبته الرواسي تمور ولا يتبع
منه تبيح صم الصخور وتتراءى برهانه الاذقان ممن اراد فوز مناه تبعه
ومن اعرض عنه اتخذ الهه هواه وتردى في مهاوي الضلال والطغيان
وعلى اله واصحابه انوار الاكوان وعقود الجمان وقلايد العقيان وعلى الذين
اتبعوهم باحسان ما تعاقب الملوان ودار الزمان وبعد فيقول المفتقر
الى مولاه عبده صنع الله الحلبي ثم المكي ان الغاية القصوى من هذه الدار
هو مطلب التقوى لدار القرار وذلك للعمل الا بالعلم والعمل والعلم اساسه
الاعتقاد لانه الاس في الدين وعليه مبنى اليقين ومنه تتفرع الاحكام
وعليه مدار الاسلام والكيس من عقله الاكيس لا ينافس الا في الانفس لان
العمر نفيس يصرف في مثله وذو اللب يرد المثل لمثله واللغو لاهله ولا نزاع
بين اهل العقل والنقل ان علم الاعتقاد الذي هو اس المعاش والمعاد اعظم العلوم
قدرا واعلاها منارا وفخرا اذ شرف كل علم بموضوعه وموضوع هذا العلم ذات
الاله الاقدس والبحث فيه عن احوال وصفه المقدس وكيف لا وهو نور الهداية
ومطلع الدراية وبه الافادة ونفوذ السعادة ولا سيما تمييز الخطأ من الصواب
والقشر من اللباب فكان اولى ما تنفق فيه انفاس الاتقياء وازكى ما تزدحم
عليهم الازكياء ومن ثمة اعتنى به الماجد الايمة ومهد وانتهج قواعده للامة
مستمدين من الكتاب العزيز الصحيح وحديث الرسول المصطفى اذ لا يعتمد على
غيرهما الرقي الدراية ولا يرخص منهما الرقي الهداية ولا سبيل الى النكول بهما

الاصول فلا ريب في كونه منهاجا سويا وصراط مستقيما قويا وكافيا في الهداية ونهاية
في الدراية هذا وانه قد ظهر الان فيما بين المسلمين جماعات يدعون ان للاولياء
تصرفات في حياتهم وبعد الممات ويستغاث بهم في الشدايد والبليات وبهم تنكشف
المهمات فياتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات مستدلين على ان ذلك منهم كرامات
وقررهم على ذلك من ادعى العلم بمسايل وامدهم بفتاوى ورسايل واثبتوا للاولياء
بزعمهم الاخبار عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب او بطريق الالهام او المنام
وقالوا منهم ابدال ونقباء واوتاد ونجباء وسبعين وسبعة واربعين واربعة والقطب
هو الغوث للناس وعليه المدار بلا التباس وجوزوا لهم الذبايح والنذور
واثبتوا لهم فيها الاجور وهذا كما ترى كلام فيه تفريط وافراط وغلو في الدين
بترك الاحتياط بل فيه الهلاك الابدي والعذاب السرمدي لما فيه من روايح الشرك
المحقق ومصادمة الكتاب العزيز المصدق ومخالف لعقايد الايمة وما اجتمعت
عليه هذه الامة فكل بناء على غير اصولهم تلبيس وتغيير مناهجهم مخايل ابليس
وفي التنزيل ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا فاذا كان مثل هذا الوعيد للحذر عن
الميل عن الطريق السديد فلا جرم ان الحق فيما لهم من الاحكام وفي طريقهم
الاعتصام وبه يتميز اهل الاسلام من اهل الانتقام ولكن ليس كل من احكم نظامه
تكلم ولا كل من احكم سلامه معه سلامه اذ قد يكون في الكلام كلام وفي
سلام كيف لا وقد نطق من لا ينطق عن الهوى ستفترق امتي ثلاثا وسبعين
فرقة كلهم في النار الا فرقة واحدة رواه الترمذي وغيره وفي الصحيحين نحوه فالحذر
الحذر من مهاوي الغي فالحل ذكروا ان الذين يلحدون في اياتنا لا يخفون علينا
اجهرها فاكثر [illegible] يوم القيمة اعملوا ما شئتم فمن الاضلين لذلك سلكوا طريق
وحادوا عن الادلة [illegible] وتمسكوا باهوائهم سالطع وحرفوا ما هو المقطوع
بمقتضياته [illegible] وظنوا انهم على سبيل السلام كلا وانهم في عثرات الاوهام
وتزلزل الاقدام ومن لم يتبع هدى اهل السنة والقران كان من اولياء الشيطان
وها انا افيض عليك ما تطمئن به النفوس الزكية وترتاح له الارواح التقية

الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)

لما خرجت مهاجرة بلا زاد ولا ماء وكانت صائمة فلما امست تدلى عليها دلو من السما فشربت حتى رويت
وما عطشت بقية عمرها وسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر الاسد فقال اني مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمشى معه الاسد حتى اوصله الى مقصده والبراء بن مالك كان اذا اقسم على الله ابر
قسمه وكان في جيش فلقيهم المشركون فاقسم على الله بالظفر والشهادة فوقع شهيدا
وانهزم العدو وخالد بن الوليد حاصر حصنا فقالوا لا نسلم حتى تشرب هذا السم فشربه ولم
يضره وسعد بن ابي وقاص كان مجاب الدعوة وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق وابو مسلم
الخولاني لما دعاه الاسود العنسي الذي ادعى النبوة فقال له اتشهد اني رسول الله فقال ما اسمع
قال اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم فامر بنار فالقي فيها فوجدوه قائما يصلي فيها وقد صارت
عليه بردا وسلاما وبعثت له جارية سما في طعام فاكله ولم يضره وصلة بن اشيم
مات فرسه في الغزو فقال اللهم لا تجعل لمخلوق علي منة فاحيا الله له فرسه حتى اتى منزله
ثم قال يا بني خذ سرج الفرس فانه عارية فاخذ سرجه فمات وجاءه الاسد مرة وهو
يصلي في غيضة فلما سلم قال اطلب رزقك من غير هذا الموضع فولى الاسد عن موضعه
وكان سعيد بن المسيب في ايام الحرة يسمع الاذان من قبر النبي صلى الله عليه وسلم وكان المسجد خاليا لم يبق فيه غيره
ولما مات الاحنف بن قيس وقعت قلنسوة رجل في قبره فاهوى ليأخذها فوجد القبر قد فسح
فيه مد البصر وكان ابراهيم التيمي يقيم الشهر والشهرين لا ياكل ولا يشرب وسال عتبة الغلام ربه
صوتا حسنا ودمعا غزيرا وطعاما من غير تكلف فكان اذا قرأ بكى وابكى ودمعه جار طول دهره
ويأوي الى منزله فيصيب قوته ولا يدري من اين ياتيه ومر عامر بن قيس بقافلة حبسها الاسد
فاتاه فتواضع له الاسد فوضع رجله على عنقه ومرت القافلة وكان ابي اسحق من [illegible] ان
عزه ودعا ربه ان يهون عليه الطهر في الشتا فكان يؤتى بالماء له بخار ودعا ربه ان يمنع قلبه من
الشيطان وهو في الصلاة فلم يقدر عليه الشيطان وغيب الحسن البصري عن الحجاج فدخلوا عليه
ست مرات فدعا الله تعالى فلم يره احد وهذا باب واسع في هذه الامة لمن اكرمه الله تعالى والكرامة
قد تكون بحسب احتياج اهلها هذا وقد تخيل بعضهم في قول محمد بن الفضل في تكلمه في الكرامة
من قطع ذي مسافة في ساعة وطي ايام على المجاعة والنطق الناجي في الفلو والنظر النافع للكرة
وسعة الادراك بالفراسة ورقية الاملاك بالكياسة ان ذلك فيه التصرف بما اراد الولي من
قطع المسافات البعيدة على طي مراده وترك معنى انما الايات عند الله وانه يكشف ما في القلوب بمطلعه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. نبينا محمد وآله وصحبه وبعد: فإن كتاب: سيف الله على من كذب على أولياء الله. تأليف الشيخ: صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي. رحمه الله كتاب مفيد في موضوعه وهو الرد على الخرافيين الذين يعبدون الأولياء من دون الله أسوة بمن قبلهم من المشركين الذين قال الله فيهم: (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) فتسلسل هذا في القبوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام اليوم فالعمل هو العمل والحجة هي الحجة. فقيض الله للحق أنصاراً يردون عنه شبه المشبهين وانتحال المبطلين ومن هؤلاء مؤلف هذا الكتاب الذي بين أيدينا - وكان مفقوداً لا نعلم عنه شيئاً إلا ما نجده من النقولات عنه في كتب التوحيد - حتى أتاح الله لإخراجه وتحقيقه فضيلة الشيخ: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا فقد اعتنى بهذا الكتاب وعلق عليه بتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار وحقق نصه واستدرك على المؤلف بعض الأخطاء التي وقع فيها وهي قليلة بحمد الله لا تقلل من قيمة الكتاب فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته وزاده علماً نافعاً وعملاً صالحاً - وغفر لمؤلف الكتاب وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه:

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

٦/٧/١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

فإن كتاب : "**سيف الله على من كذب على أولياء الله**" تأليف الشيخ : صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي رحمه الله، كتاب مفيد في موضوعه، وهو الرد على المخرفين الذين يعبدون الأولياء من دون الله أسوة بمن قبلهم من المشركين الذين قال الله فيهم : ﴿والّذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فتسلسل هذا في القبوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام اليوم، فالعمل هو العمل والحجة هي الحجة .

فقيَّض الله للحق أنصاراً يردون عنه شبه المشبهين، وانتحال المبطلين، ومن هؤلاء مؤلف هذا الكتاب الذي بين أيدينا – وكان مفقوداً لا نعلم عنه شيئاً إلا ما نجده من النقولات عنه في كتب التوحيد – حتى أتاح الله لإخراجه وتحقيقه فضيلة الشيخ : على رضا بن عبد الله بن علي رضا، فقد اعتنى بهذا الكتاب وعلق عليه بتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار، وحقق نصه واستدرك على المؤلف بعض الأخطاء التي وقع فيها – وهي قليلة بحمد الله – لا تقلل من قيمة الكتاب، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناته، وزاده علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وغفر لمؤلف الكتاب وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، إنه سميع مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

١٤١٩/٧/٦هـ

* * *

مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه رسالة قيمة نادرة نافعة في بيان عقيدة التوحيد الصافية من الشرك والخرافات والضلالات والأباطيل، قام بتأليفها عالم نحرير هو صنع الله بن صنع الله الحنفي الحلبي المكي، سعى فيها جاهدًا لبيان وتثبيت دعائم توحيد الألوهية الذي جحده الكفار، وقاتلهم عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واستباح دماءهم وأموالهم ونساءهم حتى يقولوا: لا إله إلا الله ويؤمنوا به عليه الصلاة والسلام، وبما جاء به كما صح ذلك عند الإمام مسلم في «صحيحه» (ج١/ ص٥٢) رقم (٢١/ ٣٤) ولفظه:

«أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به؛ فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

ولما كانت الغاية من الخلق هي عبادة الله تعالى مخلصين له الدين، وكان العلم النافع هو أساس ذلك، كان علم العقيدة هو أُسُّ المعاش والمعاد - كما يقول المؤلف في مقدمته - وأعظم العلوم قدرًا، وأعلاها ثناءً وفخرًا؛ فشرف كل علم بموضوعه، وموضوع هذا العلم ذات الإله الأقدس، والبحث فيه عن

أحوال وصفه المقدس، وكيف لا وهو نور الهداية، ومطلع الدراية، وبه الإفادة، ونفوذ السعادة. ولولاه ما تميز الخطأ من الصواب، ولا الشراب من السراب، فكان أولى ما تنفق فيه أنفاس الأتقياء، وأزكى ما تزدحم عليه همم الأزكياء.

سبب تأليف الكتاب:

يقول المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ في ذلك: هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدَّعون أن للأولياء تصرفاتٍ في حياتهم وبعد الممات، ويُستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تنكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات... إلى أن قال: وها أنا أفيض عليك ما تطمئن به النفوس الزكية، وترتاح له الأرواح التقية، لا سيما وقد كثر القيل والقال في هذا السؤال، وتزَيَّا أهل الزور بزيِّ أهل الكمال، وخبطوا أقلامًا على انعكاس الأحوال، وسأشير إلى ردِّ ما توهَّمُوه، وأزيِّف لهم ما تصوَّروه ورسموه...

قصتي مع هذا المخطوط:

كنت أقرأ ما كتبه أئمة دعوة التوحيد في كتبهم مثل: «تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد» حول موضوع الأولياء وحكم من ذبح أو نذر لهم شيئًا، أو ادعى أن لهم تصرفًا في الحياة وبعد الممات، فوقفت على نقل جميل من الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ـ توفي سنة ١٢٣٣ هـ ـ رحمه الله تعالى عن كتاب صنع الله الحلبي الحنفي (ص ٢٣٢) ـ المكتب الإسلامي ـ قال فيه: (وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفًا في الحياة وبعد الممات في سبيل

الكرامة: (هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدَّعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات. . .).

كما ذكره في (ص٢٠٧) فقال: (وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء، وأثبت الأجر في ذلك. . .).

كما وقفت على نقل مماثل في كتاب «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ـ رحمهم الله تعالى ـ (ص١٩٢) ـ دار الفكر ـ حول موضوع الذبح والنذر للأولياء وحكمه. . .

كما نقل الشيخ عبد الرحمن عن مؤلفنا هذا في (ص٢٠٣) حول موضوع طلب الحاجات من الأولياء والزعم بأن لهم تصرفًا في الحياة وبعد الممات. . .

كما نقل عن هذا المخطوط العلامة السلفي شمس الأفغاني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه العظيم والنافع: «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (ج٢/ ص٨٤٧)، فقد نقل عن المخطوط (ورقة ١٣) كلامًا مهمًا للمؤلف حول تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، وتحقيق أن الموتى لا يسمعون نداء المستغيثين بهم.

كما نقل شمس الأفغاني في (ج٢/ ص٩٦٨) كلامًا نفيسًا من المخطوط حول من اعتقد: أن جلب النفع، ودفع الضر يكون من غير الله مع الرد عليه من (ورقة ٣، ٨ـ١٥). ونقل كذلك من المخطوط (ورقة ١٤ـ١٥) حول الكرامات الصحيحة والأحوال الشيطانية الباطلة. انظر: «جهود علماء الحنفية» (ج٢/ ص٩٩٠).

وفي (ج٢/ ص٩٩١ ـ ٩٩٢) ينقل الشمس عن الإمام صنع الله قوله: (لأن

غالب من يتكلم في هذه العصور بالولاية ممن خلا عن العلم وجعل تقواه في الخلوات وترك الجماعات. . . ، ليتصل بإخوانه من الجن ويتكلم بطامات يظنونها منه كراماتٍ). (المخطوط ورقة ٢٠).

وفي (ج٢ ـ ص١٠٠١) ينقل عنه ظن أهل الأوثان بأوثانهم، وأن هؤلاء القبوريين مشابهون لهم في ذلك الاعتقاد. (المخطوط ١٠).

وقد أكثر الشمس ـ رحمه الله ـ من النقل عن هذا العالم الحنفي ليدحض بذلك شبهات الخرافيين والقبوريين من الأحناف وغيرهم الذين يظنون أن هذا الدين الخالص إنما هو بدعة ابتدعها محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ وعليه، فهذا توحيد الوهابية!!

فكان النقل عن هذا الإمام وغيره من علماء وأئمة الأحناف رادعًا ومطفئًا ـ بإذن الله تعالى ـ لما يلهج به أولئك الذين ظنوا ـ والظن أكذب الحديث ـ أن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ـ شيخ الإسلام الثاني بحقٍ، كما يقوله الألباني حفظه الله وعافاه ـ كان بدعًا من المجددين، وأنه أتى بما يخالف الكتاب والسنة!! فالحمد لله كثيرًا على وضوح الحجة وبيان المحجة.

نبذة عن المؤلف:

هو الإمام العلامة صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي، واعظ، فقيه، محدث، أديب.

من مؤلفاته: «أرجوزة في الحديث».

و«سيف الله على من كذب على أولياء الله»، وهو كتابنا هذا.

و«أكسير التقى في شرح الملتقى».

توفي رحمه الله تعالى سنة ١١٢٠ هـ، أي كان عمر الشيخ الإمام محمد

ابن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ٥ سنوات. (ولد سنة ١١١٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠٦ هـ).

وهذا وحده كاف ـ بحول الله تعالى وتوفيقه ـ لبيان أن سلسلة العلم الصحيح المتوارث من الكتاب والسنة وعقيدة الصحابة ومنهجهم متواصلة بحمد الله تعالى على مرّ العصور، وكرّ الدهور، وأن الله تعالى ناصر لدينه، ومعل لكلمته، وأنه لا تزال طائفة من أمته عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم قائمة وظاهرة على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى وهم كذلك. وانظر ترجمة المؤلف في «هدية العارفين» (١/ ٤٢٨)، و«معجم المؤلفين» (٦٢٤١).

وصف المخطوط:

توجد نسختان من هذه الرسالة في مكتبة المسجد الحرام بمكة المكرمة، الأولى تقع في (١٩) ورقة من القطع المتوسط، وهي كاملة بحمد الله تعالى.

والثانية تقع في (١٧) ورقة من القطع المتوسط كذلك، ولكنها غير مكتملة، وتنتهي بقوله: (وترك معنى: إنما الآيات عند الله) وأنه يكشف ما في القلوب بمنطقه...). وهي في المصورات برقم (٢٨٢)، وفي الميكروفيلم برقم (٢١٤٩، ٣٤٠٢) رقم عام ١٣٥٦، ١٣٥٧، وقد رمزت للكاملة بالرمز (ك)، وللنسخة الناقصة بالرمز (ن).

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي، وبه الهداية، ومنه العناية، وعليه الدراية، وهو المعين في إثبات العصمة لليقين.

نحمدك يامَنْ شرح صدورنا بمعارف عوارف الإيمان، ونشكرك يا من رَوَّحَ أرْواحَ قلوبنا بقواطع البرهان، ثُمَّ وثُمَّ: حمدًا وشكرًا، وهَلُمَّ جرًا على ما وفَّقَ فيما تحقَّقَ من مطالع أنوار الإيقان، وعلى ما أنعم من محاسن الامتنان ما تقرُّ به عيون الأعيان، وتبتهج به آذان الأذهان.

ونصلي ونسلم على مَنْ أَنْزَلتَ عليه الفرقان، فأعْجَزَ به كُلَّ مِصْقَعٍ[١] مِنْ مَهَرَةِ قَحْطَانٍ وعدنان، وأفْحم كلَّ بليغٍ مَاهِرٍ من سَحَرَةِ البيانِ في التِّبْيَانِ، بحيثُ لو اجْتَمَعَ معهم الثقلانِ على مباراةِ[٢] آيةٍ منه لعَجَزُوا عن الإتيان، بل تَكَادُ لهيبته الرواسي تَمُور[٣]، ولآيةٍ منه تَمِيعُ صُمُّ الصُّخُور، وتَخِرُّ[٤] لِبَهْرِ بُرْهَانِه الأذْقَانُ. فَمَنْ أَرَادَ فَوْزَ مُنَاهُ تَبِعَ هُدَاهُ، ومَنْ أعْرضَ عنه اتَّخَذَ إلٰهَهُ هَوَاهُ، وتَرَدَّى في مَهَاوِي الضلال والطُّغْيان.

وعلى آله وأصحابه أنْوَارِ الأكْوانِ، وعُقُودِ الجُمَانِ[٥]، وقَلائِدِ العِقْيَانِ[٦]،

(١) رجل مِصْقع: أي بليغٌ يتفنن في مذاهب القول. كما يقال: خطيبٌ مِصْقَعٌ. انظر: «المعجم الوسيط» ـ ط ثانية ١/ ٥١٨.

(٢) رسمت من قبل الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا: «مبارات».

(٣) تضطرب، من المَوْر، وهو الاضطراب. «المعجم» ٢/ ٨٩١.

(٤) تَسْقُط. انظر: «المعجم» ١/ ٢٢٥.

(٥) اللؤلؤ. «المعجم» ١/ ١٣٧.

(٦) العِقْيان: ذهب يَنْبُتُ. «ترتيب القاموس المحيط» ص١٦٩٣.

وعلى الذين اتبعوهم بإحسان، ما تَعَاقَبَ الملوان[١]، ودار الزمان.

وبعد:

فيقول المفْتَقِرُ إلى مَوْلاَهُ عبدُه صُنْعُ اللهِ الحلبيّ ثم المكيّ:

إنَّ الغايةَ القصوى مِنْ هذه الدار هو مطلب التقوى لدار القرار، وذلك لا يحصل إلا بالعلم والعمل، والعلم أساسه الاعتقاد؛ لأنه الأُسُّ في الدين، وعليه مبنى اليقين، ومنه تتفرَّع الأحكام، وعليه مدار الإسلام. والكَيِّسُ مع عقله الأكْيَسِ لا يُنَافِسُ إلا الأنْفَس؛ لأن العمر نفيس يُصْرَفُ في مثله، وذو اللُّب يَردُّ المِثْلَ لِمثْلِهِ، والحقَّ لأهله. ولا نِزَاعَ بين العقل والنقل أَنَّ عِلْمَ الاعتقاد الذي هو أُسُّ المَعَاش والمَعَادِ، أَعْظَمُ العلوم قَدْرًا، وأعلاها ثَنَاءً وفخرًا؛ إذْ شَرَفُ كُلِّ علمٍ بموضوعه، وموضوعُ هذا العِلْم ذاتُ الإله[٢] الأَقْدس، والبحث فيه عن أحوال وَصْفِه المقدَّس. وكيف لا، وهو[٣] نور الهداية ومَطْلَع الدِّراية، وبه الإفادةُ ونُفُوذُ السَّعادة، ولولاه ما تميَّزَ الخطأُ من الصواب، ولا الشَّرَاب من السَّراب، فكانَ أَوْلىٰ ما تُنْفَقُ فيه أنفاسُ الأتقياء، وأزكىٰ ما تَزْدَحِمُ عليه هِمَمُ الأذكياء.

ومِنْ ثَمَّةَ[٤] اعتنىٰ به أَمَاجِدُ الأئمة، ومَهَّدُوا تَفْهِيمَ قواعده للأمة، مُسْتَمِدِّينَ من الكتاب العزيز المُقْتَفَىٰ، وحديث الرسولِ المُصْطَفى؛ إذْ لا يُعْتَمَدُ على غيرهما لِرُقيِّ الدِّرَايَةِ، ولا يُؤَخَّرُ من غيرهما لرُقيِّ الهِداية، ولا سَبيلَ إلى النُّكولِ لبُرْهان الأصول.

فلا رَيْبَ في كونه مِنْهَاجًا سَوِيًّا، وصِراطًا مستقيمًا قويًا، وِقَايَةً في الهداية،

(١) المَلَوَان: الليل والنهار، أو طرفاهما. «ترتيب القاموس» ص١٧٢١.

(٢) في النسخة (ن): رسمت هكذا: «الالاه».

(٣) أي علم العقيدة.

(٤) أي من هناك. انظر: «المعجم الوسيط» ١/ ١٠١.

ونهايةً في الدراية .

هذا، وإنه قَدْ ظَهَرَ الآنَ فيما بين المسلمين جماعات يَدَّعونَ أنَّ للأولياء تصَرُّفاتٍ في حياتهم وبعد المَمَاتِ، ويُسْتَغَاثُ بهم في الشدائد والبَلِيَّاتِ، وَبِهِمَمِهِم تنكشِفُ المُهِمَّاتُ؛ فَيَأْتُون قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجاتِ، مُسْتَدِلِّين على أنَّ ذلك منهم كراماتٍ[١]!

وقَرَّرَهم على ذلك مَنْ ادَّعَىٰ العلم بمسائل، وأمدَّهم بفتاوى ورسائل، وأثْبَتُوا للأولياء ـ بزعْمِهِم ـ الإخْبَارَ عن الغَيْبِ بطريق الكشف لهم بلا ريب، أو بطريق الإلهام أو مَنَامٍ!

وقالوا: منهم أبدالٌ ونُقَبَاءُ، وأوْتَادٌ نُجَبَاءُ، وسبعين وسبعةٌ، وأربعين وأربعةٌ[٢]، والقُطْبُ هو الغَوْثُ للناس، وعليه المَدَارُ بلا التباس، وجَوَّزُوا لهم الذبَائحَ والنذورَ، وأثبتوا لهم فيهما الأُجُورَ.

---

(١) في العصر القريب هناك قبوريون ظهروا بما سبقهم به أسلافهم، فالكوثري ـ زعيم قبورية العصر الحديث ـ ينادي بأعلى صوته بأن الولي في الدنيا كالسيف في الغمد، فإذا مات تجرد، فيكون أقوى في التصرف . «إرغام المريد» للكوثري القبوري ص٢٨ . وتلاميذه يسيرون على خطى شيخهم!!

(٢) هناك حديث موضوع يذكره هؤلاء ويعتمدون عليه لإثبات هؤلاء الأوتاد أو النجباء أو النقباء هو: (إن لله عز وجل في الخلق ثلاثمائة، قلوبهم على قلب آدم عليه السلام، ولله في الخلق أربعون قلوبهم على قلب موسى عليه السلام، ولله تعالى في الخلق سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم عليه السلام، ولله تعالى في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبريل عليه السلام، ولله في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل عليه السلام، ولله تعالى في الخلق واحد قلبه على قلب إسرافيل عليه السلام فإذا مات الواحد أبدل الله مكانه من الثلاثة، وإذا مات الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة، وإذا مات من الخمسة أبدل الله مكانه من السبعة، وإذا مات من السبعة أبدل الله مكانه من الأربعين، وإذا مات من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة، وإذا مات من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة، فبهم يحيي ويميت، ويمطر وينبت، ويدفع البلاء).
وهذا من موضوعات كتاب «حلية الأولياء» (١/ ٨ ـ ٩) من وضع عثمان بن عمارة، وهو كذاب.
وانظر بقية أحاديث الأبدال الواهية في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩).

وهذا ـ كما تَرَىٰ ـ كَلامٌ فيه تفريطٌ وإفراطٌ، وغُلُوٌّ في الدينِ بتركِ الاحْتِياطِ، بل فيه الهلاكُ الأبَدِيُّ، والعَذَابُ السَّرْمَدِيُّ؛ لما فيه مِنْ روائحِ الشركِ المحقَّقِ، ومُصَادَرَةِ الكتابِ العزيزِ المُصَدَّقِ، ومُخَالَفَةٌ لعقائدِ الأئمةِ، وما اجْتَمَعَتْ عليه هذه الأمة.

فكُلُّ بناءٍ على غير أصولهم تَلْبيسٌ، وفي غير منهاجهم مخايل إبليس.

وفي التنزيل: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾[١]؛ فإن كان مثلُ هذا الوعيد للحذر عن المَيْلِ عن الطريق السَّديد، فلا جَرَمَ أنَّ الحقَّ فيما لهم مِنَ الأحكام، وفي طريقهم الاعتصام، بل وبه يتميَّزُ أهل الإسلام من أهل الانتقام.

ولكنْ ليس كل مَنْ أحكم نِظَامَهُ مَعَهُ نِظَامُهُ، ولا كُلُّ مَنْ أحْكَمَ سَلامَهُ مَعَه سَلاَمُهُ؛ إذْ قد يكون في الكَلاَمِ كِلامٌ[٢]، وفي السَّلامِ سِلامٌ[٣]!، كيف وقد نطق من لا ينطق عن الهوى: «**ستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا فرقة واحدة**» رواه الترمذي[٤]

(١) سورة النساء، آية رقم: ١١٥.

(٢) الكِلام: هي الجروح. ومفردها: الكَلْم. «المعجم الوسيط» ٢/ ٧٩٦.

(٣) السِّلام ـ بكسر السين المهملة ـ: نوع من الحجارة الصلبة كما في «لسان العرب» ١٢/ ٢٩٧.
فكأن المؤلف يقول: ليس كل مَنْ تكلم بكلامٍ يكون حقًا وصدقًا، بل قد يكون في كلامه أخطاء كبيرة من شرك وبدع وخرافات شبَّهها المؤلف بالجراحات. وكذلك ليس كل من قال من الناس بالسلام هو مستسلم لأمر الله تعالى منقاد لشرعه، بل قد يكون معه كما تقدم من شبهات يلبّس بها على الناس، شبهها المؤلف بالحجارة الصلبة التي تقتل وتجرح من أصابته، والله أعلم.

(٤) «سنن الترمذي» (٢٦٤٠)، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ـ كتاب الإيمان، ٥/ ٢٥ ـ المكتبة الإسلامية: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن من أجل الخلاف المعروف في =

وغيره[١]، وفي «الصحيحين»[٢] نحوه.

فالحذرَ الحذرَ من مهاوي الغير. قال جَلَّ ذكره: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾[٣].

فهؤلاء المُنْتَحِلينَ لذلك سَلَكُوا طريقَ المَهَالِكِ، وحَادُوا عن الأدِلَّة القَوَاطِعِ، وتمسَّكوا بما هو لأهوائهم سَاطِعٌ، وحَرَّفُوا ما هو المَقْطُوع به في عقائِد الإسلام، وظنُّوا أنَّهم على سُبُل السَّلام، كَلاَّ: وإنَّهم في عَثَرَاتِ الأفْهَامِ، وتَزَلْزُلِ الأقْدَامِ، ومَنْ لا يَتَّبعْ[٤] هَدْيَ أهل السُّنةِ والقرآن، كان مِنْ أولياء الشيطان.

وهاأنا أفيضُ عليك ما تطمئنُّ به النفوسُ الزَّكية، وترتاحُ له الأرواح التَّقيَّة

= محمد بن عمرو بن علقمة.

(١) فرواه: ابن ماجه (٣٩٩١) في كتاب الفتن، وأبو داود (٤٥٩٦) في كتاب السنة، وكذا رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٢)، وصححه ابن حبان ١٥/ ١٢٥ رقم (٦٧٣١)، وكذا صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وإنما هو حسن الإسناد كما تقدم، ثم إنه ليس على شرط مسلم؛ لأن الأخير إنما أخرج لمحمد بن عمرو بن علقمة في المتابعات كما هو في «الميزان» (٣/ ٦٧٣).
لكن الحديث صحيح بلا ريب لشواهده من حديث عوف بن مالك بإسناد صحيح عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣)، وابن ماجه (١٣٢٢)، وغيرهما. وانظر بقية الشواهد في «السنة» (٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩).

(٢) قلت: لعله حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا: «لتتبعنَّ سَنَنَ مَنْ كان قبلكم شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضبٍ لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله! اليهودَ والنصارى؟ قال: فَمنْ؟». أخرجه البخاري برقم (٤٣٥٦، ٧٣٢٠) ـ فتح الباري ـ ومسلم (٢٦٦٩). وكذا رواه أحمد (٣/ ٨٤، ٨٩، ٩٤)، والطيالسي برقم (٢٨٩)، وصححه ابن حبان برقم (٦٧٠٣)، وكذا رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٤، ٧٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٦٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٧١١).

(٣) سورة فصلت، آية: ٤٠.

(٤) في (ن) ـ النسخة الناقصة ـ «لم يتبع».

النقية، لاسِيَّما وقد كثُر القِيلُ والقالُ في هذا السُّؤَالِ، وتَزَيَّا أَهْلُ الزُّورِ بِزِيِّ الكَمَالِ، وخَبَطُوا أقْلامًا على انْعِكَاسِ الأحْوالِ.

وسَأُشيرُ إلى ما توهَّمُوهُ، وأُزيِّفُ لهم ما تَصَوَّرُوهُ ورَسَمُوه، وأُبيِّن مُهِمَّاتِ الشريعة الغرَّاء، وأُعكِّرُ لهم كُلَّ عِبارة زَوْرَاء[1]، وَأُمَهِّدُ للمُعَانِي المَعَانِي، وأُشَيِّدُ بالمَثَانِي[2] المَبَانِي، وأُظْهِرُ الحَرَامَ، وأُرتِّبُ الأَحْكامَ، لاسِيَّما وقدْ عَفَتِ[3] الرُّسُومُ، وانْدَرَسَ[4] المَنْثورُ والمنظُومُ. ورَحِمَ اللهُ مَنْ قَالَ:

خَلَتِ الدِّيَارُ فلا كَرِيمٌ يُرْتَجَىٰ مِنْهُ النَّوَالُ ولا مَلِيحٌ يُعْشَقُ

ورتَّبْتُ لك ذلك على مُقَدِّمةٍ، وثلاثة فُصُول:

أما المقدمة: فهي فيما لهذه الأمة من الأئمة؛ لتكون على بصيرةٍ في الاتِّبَاعِ، وتَتَحَفظَ من طامَّاتِ أهْل الزَّيْغ والنِّزَاعِ.

والفصل الأول: في الردِّ على ما انْتَحَلُوهُ من الإفك الوخِيمِ، والشِّرْكِ العظيم.

والفصل الثاني: في اعتقاد الأخْيَار المُنْجِي من النَّار.

والفصل الثالث: في كرامات أولياء الرحمٰن؛ ليتميَّزُوا عن أولياء الشيطان.

وسَمَّيْتُهُ: «سيف الله على مَنْ كذب على أولياء الله».

فأقول ـ مُسْتَعِينًا بالله على المقصود، ومُسْتَفِيضًا الهدَايةَ مِنْ وَلِيِّ الطَّوْلِ والجُودِ أنْ تتحقَّقَ ـ:

أولاً: إني ذاكرٌ لَكَ ـ هاهنا ـ قواعدَ مهمةً لابُدَّ أن يَعْرِفَها الخائض في

(١) كلمة زوراء: معوجة عن الحق. «المعجم الوسيط» ١/ ٤٠٦.

(٢) في الحديث الصحيح أنها «فاتحة الكتاب». ومراد المؤلف هنا القرآن جميعه، وانظر كذلك «ترتيب القاموس» ص١٦٣٦.

(٣) مِنْ عَفَا الأثر: أي زال وامَّحى. «المعجم» ٢/ ٦١٢.

(٤) دَرَسَ الأثر: عَفَا وذَهَبَ. «المعجم» ١/ ٢٧٩.

الباب؛ ليتحفَّظَ بها مِنْ غَوَاشِ[١] الغِشِّ في موارد الأحكام، ويَجْذِبَها مَنْ رَاضَ[٢] عن طريق الاعتصام؛ خَوْفًا من مَزَلَّةِ الأقدام عن الطريق القَوَام[٣]، ويُفَرِّقَ بها السِّيْرَةَ المَرْضِيَّةَ من السيرةِ الرديَّة، وحُسْنَ عقائد الحال من سُوءِ عُقُودِ الضلال، ويعرف بها مَنْ حَادَ عن أحكام الأئمة، ومَنْ ظنَّ ـ بزعمه ـ أنه ناصِحٌ للأمة.

وربَّما كان مِنْ عَثَرَاتِ الأوهام، وسُوءِ الأحلام، وعَكْسِ الأقلام، وانْقِلابِ الأفهامِ، وتَزَلْزُلِ الأقْدَامِ في مَدَاحِضِ الإقْدَام، والخروج من ساحةِ الإسلام، وما عليه الأئمة الأعلام، وعكسه المرام، بتَزَخْرُف[٤] الكلام.

فإيَّاكَ ثُمَّ إيَّاكَ من الأماني الفارغة، والعبارات الزائفة؛ لئلَّا تَقَعَ في ضَيِّقٍ[٥] عقيمٍ، حِيْنَ لا صديقَ ولا حَمِيمَ، ولا رؤوف رحيم، إلاَّ مَنْ أتى اللهَ بقلب سليم.

اللهم لا خَيْرَ إلا خَيْرُكَ، ولا إلٰه يُعْبَدُ بحق غَيْرُكَ.

وثانيًا: إن أرباب المذاهب الأربعة هم أَهْلُ الاتباع بلا نزاع، ودينهم هو القَويمُ، واعْتِقَادُهم هو السَّليمُ، وطريقهم هو المُسْتَقيم، وهم على ما كان عليه

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ الآية ٤١ من سورة الأعراف.
والغواشي: هي الأغطية أو اللُّحف التي تَغْشَىٰ أَهْلَ النار من فوقهم ـ عياذًا بالله تعالى ـ فشبه المؤلف هذه الغواشي أو الحواجز التي يستتر بها أولئك القبوريون في غشهم وخداعهم بغواش النار التي تحجز الكافرين فيها.

(٢) رَاضَ يرُوضُ رَوْضًا: ذَلَّلَ. فكأن النفس راوضتْ صاحبها وخاتلته مبتعدةً عن طريق الاعتصام، فيقوم هو بجذبها وتذليلها. وانظر: «المنجد» ص٢٨٧، و«المعجم» ١/ ٣٨٢.
ووقع في (ن): «ويجذبها موارن من راض...»!.

(٣) العَدْل. «المعجم» ٢/ ٧٦٨.

(٤) في (ك): "وبتزخرف".

(٥) لعلها من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾ ﴾ الآية ١٣ من سورة الفرقان.

النَّبيُّ[١] المُخْتَارُ، وأصحابه الأخْيَار، ومَنْ بعدهم مِن التابعين والسلف الصالحين.

وعلى هذا وقع إجماعُ المسلمين سَلَفًا وخَلَفًا، وعليه تَوَارثَت العُصُورُ، واتَّفَقُوا على أنْ لِيْسَ في مَذْهَبِ أحدِهم مَحْذُور»[٢]؛ لِرُجُوعِ فُرُوعِهِم إلى مُحْكَمَاتِ الكتاب العزيز المُنزَّلَ، وحديث المُصطفى المُرْسَل، وهم الذين جَعَلَهم اللهُ حجَّةً[٣] على خلقه، شهيدًا لهم وعليهم في اتِّباعِهم لخير خَلْقِهِ، وإليهم[٤] يَفْزَعُ الناس في أمور دينهم، وعليهم المُعَوَّلُ في الاعتقاد ليقينهم.

وهم أهل الإسلام المجتمعون على الحقِّ في مَوَارِد العباد، ومنارهم هو المرشد لأحوال المبدأ والمعاد، [وهم الأساس في تأسيس كل مقياس في أحوال المعاش والمعاد][٥] ومحاسن الاعتقاد والإرشاد، كما أفْصَحَتْ عنه الرسل والكتب الإلٰهية، وهي التي تُنبِىءُ عن سَيْرِهِم المُؤَدِّي لصدقهم، بخلاف غيرهم من الفِرَقِ؛ فإنهم في غَرَقٍ لِشُذُوذِهم عنهم.

وبالجملة: فهم النُّورُ للمُقْتَبِس، والهُدَى للمُلْتَمِس، فمنهم تُكْسَبُ

---

(١) في (ك): «عليه المختار والنبي...»!.

(٢) هذا فيه تفصيل: فإن كان المقصود اتفاقهم على توحيد الألوهية والربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وأمور العقيدة، فهذا صحيح، أما إن كان المقصود أنه لا يوجد بينهم رأي أو مسألة فقهية أرجح من بعض فلا؛ لأنه قد يصح عند بعضهم حديث ويكون ضعيفًا عند بعضهم أو منسوخًا أو لم يصل إليه الحديث أصلاً... إلخ تلك الأعذار التي يعذرون بها ولاملام عليهم فيها، كما بينه بالتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وسيأتي تفصيل جيد من المؤلف بعد قليل.

(٣) ليس الحجة إلا في كتاب الله تعالى أو صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام، أو إجماع الأمة، وفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة ومنهجهم في التطبيق.

(٤) في (ك): «وإليه».

(٥) ما بين حاصرتين ساقط من (ن).

الملَكاتُ الفاخرة، وبهم يُتَوَصَّلُ إلى سعادة الدنيا والآخرة.

وثالثًا: لابُدَّ أن تعلم وتعتقد أن كُلَّ فردٍ من هذه الأئمة أحكامُه مضبوطةٌ في غايةِ الدرايةِ، وقواعدُه مربوطةٌ في نهاية الهداية، بَلْ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أفرادِ قواعِدِهم بَحْرٌ فَوَّارٌ [بلا قَرَار][(١)]؛ لأنها قضايا كُلِّية لانفَادَ لها بالأحكام الجزئيَّة، نظيرَ الماهيَّاتِ في الإمداد للجُزْئيَّاتِ.

ومَرْجِعُ فَيْضِهم: الكتابُ والسُّنةُ، فهما المُحِيطانِ بهم وبأحكامهم وقواعدهم، ومنهما اسْتِمْدَادُهم في إرْشادِهم.

وإنما وَقَعَ الخلافُ في فروعهم دُونَ الأُصول؛ باعْتِبَارِ ما اقْتِضَاهُ الدليل من المعقول والمنقول قوةً وضعفًا، ومَنْطُوقًا ووَصْفًا، بحَسَبِ تأْسِيسِ قواعدِهِ المَخْصُوصة، وتَفَارِيعِه المَنْصُوصَةِ مِنْ لُغَةٍ وشرع، وخُصُوصٍ وعُمُومٍ، واشْتِرَاكٍ ومُجْمَلٍ، ومُحْكَمٍ ومُفَصَّلٍ، وحقيقةٍ ومَجَازٍ، وكِنَايةٍ وإشارةٍ، مِمَّا ذُكِرَ في أصولهم ـ وهي ثمانون قِسْمًا ـ وأيها المُقَدَّمُ مَعَ الاجْتِماع، وأيها المؤَخَّرُ منها: قَدْ نَظَمْتُها في أرجُوزَتي في أربعة أبياتٍ، وأشرتُ إليها ببيتٍ واحدٍ:

فأربعٌ في أرْبعٍ مَعَ أربعِ والكُلُّ يأتي ضَرْبُها في أربعِ

أيْ: تُضْرَبُ أَرْبَعٌ في أرْبَعٍ بستةَ عشر، وذلك مع أربعٍ يَبْلُغُ عشرين، والكُلُّ إذا ضُرِبَ في أربعٍ بَلَغَ الثمانين.

والحاصِلُ: أنَّ مَرَاتِبَ الأحكام تُؤْخَذُ[(٢)] من هذه الأقسام؛ ضبطًا لأَجْلِ الاعتصام، ومخافةً على الأنام مِنْ مَزَلَّةِ الأقدامِ، وإرْشَادًا لأهل الإسلام؛ إذْ لا

(١) الزيادة من (ن).

(٢) في (ن): «تأخذ».

يَتِمُّ أمْرُ الدينِ إلا بإكْمَالِ أُمُورِ هِدَايتِهِ، ولا تَتِمُّ الهِدَايةُ إلا بالتَّنصِيصِ على قواعد عَقَائدها، وقوانين أصُولِ شريعتها؛ ليُتَوَصَّلَ بذلك إلى اسْتِنباطِ الأحكام، وما يُسْتَفَادُ به مِنْ حِلٍّ وحَرَامٍ.

ومُسْتَنَدُهم في ذلك: قوله جَلَّ ذكره: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾[1] كما فسَّروه بذلك.

تحقيقُ ذلك في هذا المقام: أنَّ الإنسان لمَّا لَمْ يُتْرَكْ سُدًى، ولم تُمْكِنْ الإحاطةُ بتفاصيلِ أعمالِه وأقوالِه وأفعالِه، وكُلٌّ منها مَنُوطٌ بحُكْمٍ مِنْ قِبَلِ الشارع؛ فاضْطُرَّ الأمْرُ إلى أصْلٍ يُرْجَعُ إليه وقانونٍ يُعَوَّلُ عليه، فَضَبَطَتْ هذه الأئمة قواعد هذه الشريعة المطهرة بقَضَايا كُلِّية تُرْجَعُ إليها الأحكام، ويَحْصُلُ بها الاعتصام، ويتميز منها الحلال والحرام، ويُتَوَصَّلُ بها إلى العمل الذي هو للعلم غايةٌ، والعلم ـ بدونه ـ لأربابه جناية.

ورحم الله من قال:

والعِلْـمُ ليـس بنَـافـعٍ أرْبَـابَـهُ مالم يُفِدْ عَملاً وحُسْنَ تبصُّرِ
سِيَّان عِندي عِلْمُ مَنْ لم يَسْتَفِدْ عملاً به وَصَلاَةُ مَنْ لم يَطْهُرِ

ورابعًا: إن كل ما ورد عليك من الأقوال؛ فإنه لا يخلو عن أحد الأحوال:

أ ـ فإمَّا أن يوافقَ الكتابَ والسنةَ، وما عليه إجماعُ هذه الأمة، فهذا هو المقبول قطعًا.

ب ـ وإمَّا بالعكس، فمردود قطعًا.

جـ ـ ومالاَ، ولاَ: فالوَقْفُ فيه أولىٰ.

(١) سورة المائدة، آية: ٣.

د ـ وما ثَبَتَ مِنَ الأَخِيرَيْنِ عن الثقاتِ، يُرَدُّ إلى الأوَّلِ بالتأويلِ؛ حفظًا له من الخَلَلِ، وهو الواجب، كما في أحكام الكتاب المنزَّلِ؛ لأنَّ أمورَ هذه الشريعة المطهرة مؤسسةٌ على أُصُولٍ مُحْكَمَةٍ مَرْضِيَّةٍ، وفروعُ الأئمةِ عليها مبنية قاطعةٌ بالحقِّ بلا مُحَالٍ، قاضيةٌ ببُطْلانِ الزَّيْغِ والضلال.

ألا تَرَىٰ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

أي: آياتٌ قطعيةٌ في الدّلالَةِ على المعنى المُرَادِ، محكمةٌ في العبارة، محفوظةٌ عن الاحْتِمَالِ والاشْتباهِ والتَّضَادِّ، كقوله جل ذكره: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]، ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[3]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[4]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[5]، ونحو ذلك مِمَّا لم يَحْتَمِلْ مَعْنَاهُ غَيْرَهُ، ولا يدخله النَّسخُ والتأويلُ ولا التَّبْدِيلُ.

وقد نَظَمْتُ هذا المعنى في الأصول في بيتٍ واحدٍ:

والمحكمُ اسْمٌ للكَلامِ المُحْكَمِ ⁂ لِلنَّسْخِ والتَّبْدِيلِ غَيْرُ مُنْتَمِ

فكلُّ شيءٍ وَرَدَ عليك مِمَّا فيه اشْتِبَاهٌ، فَرُدَّهُ إلى المحكم بتأويلٍ صحيح[6] غير مُضَادٍّ للحقِّ الصريح!

كقوله جَلَّ ذكره: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[7] أي: قُدْرَتُهُ فَوْقَ قُدْرَتهم؛ إذِ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١٠٢، وسورة الرعد، آية: ١٦، وسورة الزمر، آية: ٦٢، وسورة غافر آية: ٦٢.
(٤) سورة الإخلاص، آية: ٣.
(٥) سورة الإخلاص، آية: ١.
(٦) لكن هذا التأويل إنما هو تعطيل وليس بتأويل! كما سيأتي.
(٧) سورة الفتح، الآية: ١٠.

المُرَادُ من اليَدِ القُدْرةُ[(١)] ؛ لأنه تعالى لا يُشْبِهُ شيئًا ، ولا يُشْبِهُهُ شيءٌ[(٢)] .

وهذا طريقُ الأئمةِ فيما وَرَدَ عليهم من بعضهم بعضًا ، فَهُمُ الراسخونَ في العلم بردِّ المتَشَابه إلى المُحْكَمِ ، والأَخْذِ بما هُوَ أَحْكَمُ وأَسْلَمُ[(٣)] .

---

(١) هذا هو التعطيل بعينه! وكم كنت أرجو ألا يقع المؤلف في تعطيل الصفات بغرض تنزيه الله تعالى من التشبيه ـ زعم ـ إذْ إنه فرَّ من التشبيه ـ بزعمه ـ فوقع في التعطيل ، وكلا الأمرين خطأ عظيم ، بل الواجب الإيمان بصفاته سبحانه وتعالى من اليد والرجل والسمع والبصر وغيرها من الصفات التي جاءت في كتاب الله تعالى ، أو في صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام ، من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل .

وإنما لم أقلْ (ولا تأويل) : لأن التأويل صار في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك ، وهذا التأويل الصحيح منه : هو ما دل عليه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة ، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد .

وأما التأويل في كلام الله تعالى وحديث رسوله عليه الصلاة والسلام وما عرفه الصحابة والسلف الصالح ، فهو بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الخبر .

فتأويل الخبر : هو عين المخبر به ، وتأويل الأمر : هو نفس الفعل المأمور به .

كما أن التأويل في كلام كثير المفسرين كابن جرير الطبري ، وغيره ، هو تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالف ، وهذا منه الحق الذي يقبل ومنه الباطل الذي يُرَدُّ . انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥ بتصرف .

(٢) فكما أنه تعالى ليس له شبيه في ذاته فليس له شبيه في صفاته ؛ فكما أثبتنا ذاتًا موجودةً ليس وجودها كوجودنا ، فكذلك نثبت له ـ تعالى ـ صفاتٍ ليست كصفاتنا . وهذا واضح لمن تأمل!

(٣) هذا الذي زعمه المؤلف ، رحمه الله وغفر لنا وله ـ من أن التأويل هو طريق الأئمة الراسخين في العلم ، وأنهم هم الذين أخذوا بما هو أحكم وأسلم : هذا القول غير صحيح ، بل هو باطل ؛ بل الأحكم والأسلم هو طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان الذين استعملوا جميع النصوص ولم يردوا بعضًا ويأخذوا ببعض ، وإنما ذلك طريق الماتريدية والأشاعرة الذين حرفوا هذه الصفات وعطلوها إما كلية ـ كالجهمية الخلص ـ وهذا بحمد الله تعالى ليس هو كلام المؤلف كما هو ظاهر ، وإما عطلوا أو فوضوا ـ والتفويض أخبث ـ أكثرها ولم يؤمنوا إلا ببعض الصفات ـ على خلاف بينهم في عددها ـ وقد بين ذلك بالإجمال والتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من أجوبته مثل ما ذكره في ٥/ ١١٣ ـ ١٢٠ من «الفتاوى» ، وانظر جوابه رحمه الله عن شبه القائلين بأن مذهب الخلف أعلم =

وخامسًا : إن أمور هذه الشريعةِ المطهَّرة لابُدَّ أن يَحْتَاطَ فيها الإنسانُ بحَسَبِ وُسْعِهِ مِنْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ ومفسدةٍ ومَنْهيٍّ عنه، لا سيما في عقائده، ومصالح الإيجاب والوُجُوب؛ لأنَّ الأخذ بما هو الأحسن والأفضل والأقرب للصواب والإصلاح مطلوبٌ على كل حال بنصِّ قولِهِ جَلَّ ذكْرُهُ: ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾[1] الآية.

﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴾[2] الآية.

﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾[3].

ولأنَّ الإنسان لا يُثَابُ ولا يُعَاقَبُ إلا على عَقْدِهِ وفِعْلِهِ.

قال جَلَّ ذكره: ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[4]، ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[5]، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾[6].

ولأنَّ المراد من التكليف تعظيمُ الربِّ تبارك وتعالى بطاعته واجتناب نَهْيه[7]، فَمَهْمَا قَدِرَ الإنسانُ على المصلحة المُجرَّدة عن المَفْسَدَةِ والشُّبْهَةِ والمضرة والمكروه تعيَّنَ عليه تحصيلها، لا سِيَّمَا في حق العامة وعقائدهم؛ لبُعدِهم عن معرفة المَضَرَّةِ، وما فيه الصوابُ مِمَّا وَقَعَ فيه الخلافُ.

= وأحكم، وأن مذهب السلف أسلم! في «الفتاوى» ٥/ ٨ـ٢٥.

(١) سورة الزمر، آية: ٥٥.

(٢) سورة الزمر، آية: ١٨.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٤٥.

(٤) سورة الطور، آية: ١٦، وسورة التحريم، آية: ٧.

(٥) سورة النساء، آية: ١٢٣.

(٦) سورة الزلزلة، آية: ٧، ٨.

(٧) في (ن): «منهيه».

فكُلَّما احْتَمَلَ الأمرُ محذورًا احْتَطْنا في حَقِّه، وسَعَيْنا في دَفْعِ مَحْذُورِه؛ خوفًا على الأعمالِ والعقودِ مِنَ الخَلَلِ؛ لأنَّ كُلَّ أحدٍ مَجْزِيٌّ على قَدْرِ كَسْبِهِ واكتِسَابِهِ بمباشَرَتِهِ أوْ تَسَبُّبِه.

والحاصل: أن الخيرَ كلَّهُ في الطاعاتِ والتقوى، والحرمانَ كُلَّهُ في التَّخالُفِ والبَلْوىٰ.

وفي الخبر الصحيح[1]: «**فمَنْ ترك الشبهاتِ فقدِ اسْتَبرأ لدينه وعرضه**».

فإذا تمهَّد لك هذا التهذيب، وعَلِمْتَ أوله مِنْ آخره، ورَدَدْتَ عَقِبَهُ[2] على قَابِلِهِ[3]، تَحَقَّقْتَ يقينًا، وتيقَّنْتَ مُبينًا، وجَزَمْتَ قَطْعًا، واتَّبَعْتَ طاعةً وسمعًا، وعلمتَ أنَ اتباع هذه الأئمة[4] مِنْ أرباب المذاهبِ هو سبيلُ المؤمنين، وهو المُعَوَّلُ عليه في الدين.

وأما ما عليه أهلُ الطَّامَّاتِ ممن اسْتَمَدَّ[5] بغير الله في المُهِمَّاتِ، فذلك هو

---

(١) الذي رواه البخاري في «صحيحه» ـ مع فتح الباري ـ (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعا: «الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، وبينهما أمور مشبَّهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في المشبهات كراع يرعى حول الحِمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» هذا لفظ البخاري.

(٢) العَقِبُ: آخر كل شيء. «المعجم الوسيط» ٢/ ٦١٣.

(٣) القابل أو المُقْبِلُ من الأمر الذي يُسْتَقبل. وانظر: «لسان العرب» ١١/ ٥٣٩. والمعنى تدبرت كلامي وقابلته من أوله إلى آخره.

(٤) مثل الإمام مالك الذي صحَّ عنه وعن الأوزاعي ـ رحمهما الله تعالى ـ أنهما قالا عن أحاديث الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف، وكذا ثبت عن الليث بن سعد، والثوري ومكحول والزهري وغيرهم. وانظر «الفتاوى» ٥/ ٣٩.

(٥) طَلَبَ المَدَدَ والعون. وفي (ك): «امْتَدَّ». وهو صحيح أيضًا؛ لأنه من الإمداد والإغاثة. وانظر: «ترتيب القاموس» ص٤٠٦ـ٤٠٧.

المُصَابُ في عَقْلِهِ أو مُلْقَى في وَهْدَةٍ مِنْ جَهْلِهِ.

اللهمَّ إنا نَعُوذُ بك مِنْ أنْ تجعلنا عِبْرَةً لخلقك، أو ممنْ أَخَلَّ بحقٍّ مِمَّا لَكَ[1] مِنْ حَقِّكَ، ونعتصِمُ بك مِنْ أنْ تجعلنا ممن: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾[2].

* * *

(١) أي مَمْلُوكٍ لكَ وَحْدَكَ. وانظر: «لسان العرب» (١٠/ ٤٩٢).

(٢) سورة النور، آية: ٣٩.

الفصل الأول

في الرد على ما انتحلوه من الإفك الوخيم، والشرك العظيم.

قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣﴾(١).

والإفك: الكذب، كما قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾(٢) في قصة الصديقة [رضي الله عنها](٣).

وفي الآية: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١١﴾(٤).

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥ﴾(٥) الآية.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٦٠﴾(٦) الآية.

إلى غير ذلك من الآيات.

فمَنْ كَذَبَ على أولياء الله، فقد كَذَبَ على الله، واتخذ إلٰهه هَواهُ: ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾(٧)، ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾(٨).

---

(١) سورة لقمان، آية: ١٣.

(٢) سورة النور، آية: ١١.

(٣) الزيادة من (ن) وزاد هناك: (وهو ـ ولعله يعني المؤلف ـ لم يترض عنها في ...). وكأنها من قِبَلِ الناسخ، فقد وقفتُ على تعليقاتٍ سيئةٍ جدًا بحق المؤلف كما سيأتي.

(٤) سورة النور، آية: ١١.

(٥) سورة العنكبوت، آية: ٦٨.

(٦) سورة الزمر، آية: ٦٠.

(٧) سورة الرعد، آية: ٥.

(٨) سورة الأعراف، آية: ١٧٩.

أما قولهم: إن للأولياء تصرُّفاتٍ في حياتهم وبعد المماتِ: يَرُدُّهُ[١] قوله جلَّ ذكره: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[٢]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[٣]، ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤]، ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٥].

وما هو نَحْوَهُ من الآياتِ الدالةِ على أنه المنفردُ بالخلق والتصرُّفِ والتقديرِ، ولا شِرْكَةَ لغَيْرِهِ في شيءٍ ما بوجْهٍ من الوجوه، فالكُلُّ تحتَ مُلْكِهِ وقَهْرِهِ تصرُّفًا ومُلْكًا، وإحْياءً وإمَاتَةً وخلقًا، وعلى هذا انْدَرَجَ الأولون ومَنْ بَعْدَهم، وأجْمَعَ عليه المسلمون ومَنْ تبعهم، وَفَاهُوا به كما فَاهُوا بقولهم: لا إله إلا الله.

وتَمَدَّحَ الربُّ تعالى بانْفِرَادِه في مُلكِهِ بآياتٍ من كتابه العزيز، كقوله جلَّ ذكره: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٦]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٧]، و﴿كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٨]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٩]، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[١٠]، ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١١]، ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾[١٢]، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟

---

(١) كذا في (ك) و(ن)، ولعل الأحسن أن يقال: (فيرده).
(٢) الآيات من ٦٠ إلى ٦٤ من سورة النمل.
(٣) سورة الأعراف، آية: ٥٤.
(٤) سورة لقمان، آية: ٢٦.
(٥) سورة التوبة، آية: ١١٦، وسورة الفرقان، آية: ٢، وسورة البروج، آية: ٩.
(٦) سورة فاطر، آية: ٣.
(٧) سورة الفرقان، آية: ٢.
(٨) سورة القمر، آية: ٤٩.
(٩) سورة غافر، آية: ٦٢.
(١٠) سورة النحل، آية: ١٧.
(١١) سورة فاطر، آية: ٤٠.
(١٢) سورة فاطر، آية: ١٣.

ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ ﴾[١]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٢]، ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ (١٩٧) ﴾[٣]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[٤]، ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ﴾[٥]، إلى غير ذلك من الآيات التي لا تُسْتَقْصَىٰ.

فقوله: ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ في الآيات كُلِّها: أي من غيره تعالى، فإنه عام يدخل فيه مَنِ اعتقَدْتَهُ مِنْ شيطانٍ ووليٍّ تَسْتَمِدُّهُ؛ فإنَّ مَنْ لم يَقْدِرْ على نصر نفسه؛ كيف يمدُّ غَيْرَهُ؟!.

فهلْ يشُكُّ لبيبٌ[٦] في أنَّ مَنْ وَصَفَ غيره تعالى في تصرُّفٍ أو تدبيرٍ أو إمْدَادٍ في أَمْرٍ مُسْتَقلاً به: ماذا عليه من الفِرْيَةِ على ربِّه؟! وقد قال جَلَّ ذكره: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[٧].

﴿ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ﴾[٨]؛ فالحيُّ هو الباقي على الدَّوام.

ومعنى القيوم: هو القائم الدائم بتدبير عباده مِنْ خَلْقِهِم ورزقهم وحِفْظِهم وإمْدادِهم في كُلِّ آنٍ على مَدَىٰ الزَّمَانِ؛ فإنَّ فُيُوضَ نعمه التي لا تُحْصَىٰ على

---

(١) سورة سبأ، آية: ٢٢.
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٩٤.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٩٧.
(٤) سورة الحج، آية: ٦٢، ووقع في (ك) و(ن) هكذا: «إن الله هو الحق» و«الذين يدعون من دونه الباطل». والتصويب من المصحف الشريف.
(٥) سورة الرعد، آية: ١٤.
(٦) في (ك): «نسيب»!.
(٧) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.
(٨) سورة طه، آية: ١١١.

خلقه لو انْقَطَعَتْ عنهم في آنٍ من الآنات، لَمَا اسْتَقَرَّ لهم قَرَارٌ، ولا اطْمَأَنَّتْ لهم دارٌ إلاَّ في مَطْمُورِ العَدَمِ والبَوَارِ ضرورةَ أنَّ المُمْكِنَ باحْتِيَاجِهِ لا يَسْتَقِلُّ بذاتِهِ.

فكان فَيْضُهُ تعالى مُمِدًّا له في كُلِّ آنٍ يَمْضِي، وزَمَانٍ يَمُرُّ ويَنْقَضِي؛ ليتحقق احْتِيَاجه لبقائه، فَفُيُوضُ فَضْلِهِ تعالى المُتَعَلِّقَةِ بذاتِ الممكنِ وصِفَاتِهِ وكمالاته مِمَّا لا يُحِيطُ بها فَلَكُ التَّعبير، ولا يعلمه إلا العليمُ الخبيرُ.

وبالجملةِ فآثارُ فُيُوضِهِ مُتَّصِلَةٌ على الدوام، لا يُتَصَوَّرُ فيها وجُودُ انْخِرَامٍ.

فلولا شُمُولُ إمْدَادِهِ لخَلْقِهِ، وتدبيرُهُ أَوْطَارَهم، والقيامُ على الدوام بأحْوَالِهم في كُلِّ آنٍ ونفسٍ وزمانٍ لانْعَدَموا من البَقَاءِ، فكيف يُتَصَوَّرُ لغيره تعالى مِنْ ممكنٍ أن يتصرَّفَ بممكنٍ؟!

إنَّ هذا من السَّفَاهَةِ لقَوْلٌ وَخيمٌ، وشِرْكٌ عظيمٌ؛ فإنْ لم يَنْتَهِ القَائِلونَ عن مِثْلِ مَوَاقِعِهِ، وإلاَّ الْتَحَقُوا بالذين يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عن مواضعه.

والمعتزلة[1] لَمَّا نَسَبُوا أفعالَهم لأنفسهم كانوا مِنْ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْوَاءِ؛ لأنَّ دَأْبَ هذا القولِ تَشْرِيكُ الباري في الأعمالِ، واقْتِحامُ وَرْطَاتِ الضلالِ، فكيف حَالُ مَنْ كَذَبَ على أولياء اللهِ بهذا السؤال، وجَعَلَهُم مُتَصَرِّفين في الأفعال؟!.

فهذا مِنْ أَقْبَحِ الضلالِ، وأَشْنَعِ وأَجْرَءِ في الفِرْيَةِ على الربِّ وأَبْدَعَ[2].

(١) انظر شيئًا عن أصول المعتزلة الخمسة التي بَدَّلوا بها دين الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض، ثم تكلموا في القدر الذي يسمونه «العدل» ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد التي يسمونها «المنزلة بين المنزلتين» ثم تكلموا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنُوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال.
وانظر ذلك في: «شرح العقيدة الطحاوية» ص٣٣٢ ـ ٣٣٤.

(٢) كذا في (ك) و(ن)، ولعل الأصوب: «فهذا أقبح في الضلال وأشنع، وأجرأ في الفرية على الرب وأبدع».

وأما القول بالتصرُّف بَعْدَ المَمَاتِ فَهُوَ أَشْنَعُ وأَبْدَعُ مِنَ القولِ بالتصرفِ في الحياةِ.

قال جَلَّ ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾[1]، ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾[2]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾[3]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[4]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾[5]، ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾[6]، وفي الحديث: «إذا مات ابنُ آدم انْقَطَعَ عَمله»[7].

فجميعُ ذلك، وما هو نحوه دَالٌّ على انْقِطاعِ الحِسِّ والحركة من الميتِ، وأنَّ أرواحهم مُمْسَكَةٌ[8]، وأن أعمالهم منقطعةٌ محفوظةٌ عن زيادةٍ

(١) سورة الزمر، آية: ٣٠.

(٢) سورة النمل، آية: ٨٠.

(٣) سورة الزمر، آية: ٤٢.

(٤) سورة آل عمران، آية: ١٨٥، وسورة الأنبياء، آية: ٣٥.

(٥) سورة المدثر، آية: ٣٨.

(٦) سورة الطور، آية: ٢١.

(٧) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» برقم (١٦٣١) بلفظ: «إذا مات الإنسان».
وكذا رواه باللفظ المذكور قريبًا: أبو داود في السنن برقم ٢٨٨٠، والنسائي في «السنن الصغرى» ٦/ ٢٥١، والترمذي في «السنن برقم (١٣٧٦)».
ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» ٦/ ٢٧٨، وفي «معرفة السنن والآثار» ٩/ ١٩٧ - ١٩٨ رقم ١٢٨٦٥. وقد رواه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» ٢/ ٣٨٢، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٣٧٠).
تنبيه: لم يَعْزُهُ العجلونيُّ في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ١/ ٩٩ رقم (٢٧٧) لمسلم؛ وهو قصور شديد!.

(٨) علَّق أحدُهم - ولعله الناسخ! - بقوله: «كذب»! وهذا في النسخة (ن) أما النسخة (ك) فلا يوجد فيها ذلك.

ونُقْصَانٍ[١].

قال جَلَّ ذكره: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ [وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ] ﴿١٩﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٢٠﴾ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[٢].

والكفار كتابهم في سجين، فَدَلَّ ذلك على أنْ ليس للميتِ تصرُّفٌ في ذاته فَضْلاً عن غيره بحركةٍ، وأنَّ رُوحَهُ مَحْبوسَةٌ مَرْهُونَةٌ بعملها مِنْ خيرٍ وشرٍ. فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرف في حقِّ غيرِه؟!.

فالرب سبحانه وتعالى يُخْبِرُ أنَّه يُمْسِكُ الأَرْوَاحَ عنده، وهؤلاء الملحدون[٣] يقولون: إنَّ الأرواح مُطْلَقَةٌ مُتَصَرِّفَةٌ؟! ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾؟[٤]، ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ﴾؟[٥]، ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾؟[٦].

وأمَّا ما ذكروه عن فُلانٍ وفُلانةٍ أنَّهم رَأَوْهُ بَعْدَ الموتِ يتصرَّفُ، فهو من التصرفاتِ الدجَّاليةِ، والزَّخْرَفَاتِ الخيَاليَّةِ الشيطانية[٧]؛ لأنَّ أقوال الله معها العلمُ اليقينُ، وغيره الشَّكُّ، فلا يُقَابلُ باليقينِ، وخَبَرُ اللهِ لا يُقَارِنُهُ رَيْبٌ، ولا

---

(١) علق هاهنا كذلك بقوله: «هذا الرجل ينكر التنعم والعذاب في القبر»! وهذا دليل على جهل بالغ وتعصب مقيت من هذا المعلق.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة مني حَسَبَ ما في التنزيل الحكيم: سورة المطففين، آية: ٢٠.

(٣) علق هاهنا كذلك بقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله»! ونحن نقولها ولكن ليس على سبيل الإنكار على الموحدين كما فعل هذا المعلق!.
ويكفي أن يَعْلَمَ أمثالُ هذا المعلقِ أنه ثبت عن بعضِ علماءِ الحنفيةِ أنَّهم قالوا: «من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر». «البحر الرائق» ٥/ ١٢٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٠.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٤٤.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤٤ أيضًا.

(٧) علق أحدهم على هذا بالهامش في (ن) فقال ـ وبئس ما قال! ـ: «قَبَحَ اللهُ كُلَّ شقيٍّ»!.

إمْكَانَ الغَلَطِ، ولا الوَهْمِ، ولا يَسَعُ[١] القلبَ غَيْرُه.

مثلاً إذا علمتَ أنَّ العشرةَ أكثرُ مِنَ الثلاثةِ، وقال لَكَ قائلٌ: بل الثلاثة أكْثَرُ، بدليلِ أَنِّي أَقْلِبُ لَكَ هذا الحَجَرَ ذهَبًا، وهذه[٢] العَصَا ثُعْبَانًا، وَقَلَبَهُمَا، وشاهدتَ ذلك منه لم تَشُكَّ في تَلْبيسِهِ عليك، غَيْرَ أنك تتعجَّبُ في كيفيةِ تَخْييلِ قُدْرَتِهِ على ذلك، فإذا لم يكنْ معك عِلْمٌ بما أخْبَرَ اللهُ به مِنْ هذا اليقين، فَلا ثِقَةَ بعِلْمِ اعْتِقَادِكَ له تعالى، ولا أمانَ معه، وكل علمٍ لا أمان [معه][٣] ليس بعلمٍ يقين، فلا تَفْتَتِنَّ بأقوالِ المُغَلِّطَةِ؛ فإنها سَفْسَطَةٌ.

وأقبحُ منه: قولُهم بأن الولايةَ لا تنقطعُ عَنِ الأولياءِ بالموت.

نعم! فَلَهُم التصرُّفُ؛ لأن الموتَ وَرَدَ على الجَسَدِ، والروحُ باقِيَةٌ بخلافِ النُّبوةِ فإنها تنقطعُ بالموتِ.

فَيُقَالُ لهم: ما المرادُ من هذه الطامَّةِ المَقُولَةِ العظيمةِ التي تُوهِمُ فَضْلَ الولايةِ على النبوة؟.

إنْ كان المرادُ منها انقطاعَ الوَحْيِ فمُسَلَّمٌ، وهل غيرُ ذلك؟

لأنَّ الدينَ قَدْ تَمَّ بموتهم، فَمَنْ أحْدَثَ شيئًا في الدين، فَهُوَ رَدٌّ، ومِنَ المَرْدُودِ ما أَحْدَثْتُمُوهُ.

وإنْ كان المُرَادُ انقطاعَ التصرُّفِ عَنْهم دُونَ انْقِطَاعِهِ عَنِ الأوْلياءِ، فهذا مِنَ البُهْتَانِ عليهم؛ لأنَّ الأنبياءَ لَيْسَ لهم تَصَرفٌ في حياتهم فَضْلاً عن مَمَاتِهم بدون الوَحْي، بدليل قولِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾[٥]، ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا

---

(١) في (ن): «ولا يتسع».

(٢) في (ن): «وهذا».

(٣) الزيادة من (ن).

(٤) سورة النجم، آية: ٣، ٤.

(٥) سورة الكهف، آية: ١١٠.

مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾[1] . فَقَوْلُهُم : بِمِثْلِهِ عَلَيْهِم مِنَ الافْتِراءِ والإفْكِ .

وأمَّا الأَوْلياءُ فَمُبَرَّءونَ عَنْ مِثْلِ ذلك في الحياة وفي المَمَاتِ ، فاسْتَوىٰ أمْرُهم ، فَمِنْ أينَ لهم الإثْبَاتُ بَعْدَ المَوْتِ وتصرُّفهم به ، وانقِطَاعُه عن الأنبياء دُونَهم؟! .

﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝٥٩ ﴾[2]؟ ، ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ۝١١٦ ﴾[3] ، ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦ ﴾[4] .

فَمَنْ تَرَكَ صَرِيحَ القرآنِ والحديثِ ، وتَكَلَّمَ بخيالات إبليسَ تَبعَ هَوَاهُ وأشْرَكَ مَعَ مَوْلاَه .

وفي التنزيل : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ۝٢٣ ﴾[5] . فإيَّاكَ ثُمَّ إيَّاكَ مِنْ هذه الطَّامَّةِ ؛ فإنَّها تُشْعِرُ بفَضْلِ الوِلايَةِ علىٰ النُّبُوَّةِ ، وذلك مِنَ الإلْحادِ[6] .

وقد صرَّحَ العلماءُ بأن نُبُوَّاتِ الأنبياء لا تنقطعُ لوجوب الإيمان بهم[7] .

والمنسوخُ إنما هو شريعتهم دون نبوتهم ، وأنَّ الأنبياء جَمَعُوا رُتَبَ الولاية مع

(١) سورة الأحقاف، آية: ٩.
(٢) سورة يونس، آية: ٥٩.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١١٦، وسورة يونس، آية: ٦٦.
(٤) سورة يوسف، آية: ١٠٦.
وأقول: كم تنطبق هذه الآية على أولئك القبوريين الذين يطلبون المدد من الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ومن الأولياء ومن غيرهم ممن هم أول الذين يتبرؤون مِنْ صنيع هؤلاء الضالين المضلين! فنسأل الله تعالى الثبات على دينه حتى نلقاه سبحانه.
(٥) سورة النجم، آية: ٢٣.
(٦) وكان أعظم الملحدين هو فرعون الذي اتخذه ابن عربي إمامًا له في الإلحاد، فكان يقدم نفسه على رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كما هو في «الفصوص» ص٦٢.
وقد ردَّ عليه ردًّا قويًا العلماء والأئمة، ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيمية الحرَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ والشيخ العلامة إبراهيم الحلبي الذي ألَّف كتابًا حافلاً في الرد على «الفصوص» سماه: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» ـ حققته بحمد الله تعالى ـ وكان الأخير قد ذكر كلام ابن العربي والرد عليه في ص٣٥، ٣٦ من كتابه الآنف.
(٧) والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة جدًا.

النبوة، فَهُمْ في أَقْصَىٰ مَراتِبِ التقوى[(١)].

ونبينا صلى الله عليه [وآله][(٢)] وسلم شَرْعُهُ باقٍ[(٣)] مَعَ نُبُوته وولايته.

﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨ ﴾[(٤)]؟!.

فوالله إنْ لم يَنْتَهُوا عَنْ هذا الانْحِرافِ وإلاّ صارُوا مِنْ أولياءِ الشيطانِ بلا خلافٍ.

وأما اعْتِمَادُهم بأن هذه التصَرُّفاتِ لهم من الكراماتِ، فهو من المَغْلَطَةِ؛ لأنَّ الكرامةَ شيءٌ من عند الله يُكرِمُ به أولياءه[(٥)] وأنْبيَاءَهُ[(٦)] لا عَنْ قَصْدٍ لهم فيه، ولا تحَدِّي، ولا قُدْرَة، ولا عِلْم، كما في قَضِيَّةِ مَريَمَ بنتِ عِمْران[(٧)]، وأُسَيْد ابن حُضَيْر[(٨)]، وأبي مسلم . . . .

---

(١) بخلاف ابن عربي وطائفته الذين يفضلون الولي على النبي!!

(٢) الزيادة منِّي، فهي أكمل في صيغة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.
ملاحظة: لكن الله أمر بالصلاة عليه وحده كما في قوله تعالى: ﴿ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾ فلو تركت الزيادة لكان أحسن لأنه إنما ورد في التشهد. صالح الفوزان.

(٣) في (ن): (باقي).

(٤) سورة النساء، آية: ٧٨.

(٥) في (ن) رسمت هكذا (أولياه)!

(٦) في (ن) رسمت هكذا (وأنبيائه)!

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ٣٧ ﴾ سورة آل عمران، آية: ٣٧.
وفي «ن» و«ك»: «قضية» ولعلها «قصة».

(٨) وخبره في «صحيح البخاري» (٣٨٠٥) باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما من حديث أنس رضي الله عنه: «إنَّ أسيد بن حضير ورجلاً من الأنصار خرجَا في ليلةٍ مظلمةٍ، وإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا فتفرق النور معهما».
وروى مسلم في «صحيحه» (٧٩٦) باب نزول السكينة لقراءة القرآن حديثًا في فضل أُسَيد بن حضير، وقول النبي عليه الصلاة والسلام له: «اقرأ ابن حضير» وأن الملائكة تنزلت في مثل الظّلة فيها أمثال السُّرج، وقوله عليه الصلاة والسلام له: «تلك الملائكة كانت تستمع لك، ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستتر منهم».
وأصل القصة في «صحيح البخاري» (٥٠١١) في باب فضل الكهف، لكن صَرَّحَتْ =

الخَوْلانيِّ[١]، وما هو نحو ذلك، كما ستقف عليه.

فلا يُقَالُ: إنه مِنْ تصرُّفاتهم أو يُطْلَقُ عليه ما قالوه مِنَ التصرف ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾[٢]؛ فالمؤمنونَ المُخْلِصُونَ مُبَرَّءُون عَنْ مِثْلِه.

وأَمَّا قَوْلُهم: ويُستَغاثُ بهم في الشدائد والبَلِيَّاتِ، وبِهِمَمِهِم تَنْكَشِفُ المُهِمَّاتُ؛ فَهَذا أَقْبَحُ مِمَّا قَبْلَهُ وأَبْدَعُ، وأَفْظَعُ في الأسْماعِ وأَشْنَعُ؛ لِمُصادرَتِهِ قولِه جَلَّ ذِكْرُه: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ ﴾؟[٣]، ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[٤]؟ ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾[٥]، ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾[٦]، ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ ﴾[٧]، ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ ﴾[٨]، ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ﴾[٩]، وما هو نحو ذلك من الآيات؛ فإنه جَلَّ ذِكرُه[١٠]

= رواية البخاري برقم (٥٠١٨) بأنه كان يقرأ سورة البقرة، وحمل الحافظ ابن حجر ذلك على التعدد «فتح الباري» ٩/ ٥٧.

(١) انظر شيئاً من أخباره فيما أورده الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٧-١٤.

(٢) سورة المجادلة، آية: ٢.

(٣) سورة النمل، آية: ٦٢.

(٤) سورة الأنعام، آية: ٦٣.

(٥) سورة الأنعام، آية: ٦٤.

(٦) سورة النحل، آية: ٥٣.

(٧) سورة الإسراء، آية: ٥٦.

(٨) سورة الزمر، آية: ٣٨.

(٩) سورة الأنعام، آية: ١٧.

(١٠) في (ن): (ذلك)!

قَرَّرَ أنه الكَاشِفُ للضُّرِّ لا غَيْرُهُ، وأنَّه المُتَعَيِّنُ لِكَشْفِ الشَّدائِدِ والكُرَبِ، وأنه المُنْفَرِدُ لإجَابَةِ[1] دُعَاءِ المضطرين لا غيرُهُ، وأنه المُسْتَغَاثُ لذلك كُلِّهِ، وأنه القادِرُ على إيْصَالِ الخَيْرِ، فهو المُنْفَرِدُ بذلك، فإذا تَعَيَّنَ هُوَ جَلَّ ذِكْرُهُ خَرَجَ غيرُهُ مِنْ مَلَكٍ، ونبيٍّ، وَوَلِيٍّ، وغيره، كَمَا فُسِّرَ به في قوله جَلَّ ذكره: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم ﴾[2] الآية، بدليل ما بَعْدَها: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ [يَدْعُونَ][3] يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾[4] الآية؛ فإنه صَرِيحٌ في أنَّ الأنبياءَ لا يستطيعون كشف ضُرِّ أحدٍ؛ فكيف بغيرهم مِمَّا هُو أدْنى[5] منهم؟!

ولكن: ﴿ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾ ﴾[6].

فإياك ثم إياك! ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾ ﴾[7].

وفي حديث ابن عباس [رضي الله عنهما][8]: «كنتُ رَدِيفَ رسول الله صلى الله عليه [وآله][9] وسلم، فقال: «**يا غُلام! احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تجده أمامك، تَعَرَّفْ إلى الله في الرخاء يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ، إذا سَأَلْتَ فَسْأَلِ اللهَ، وإذا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ؛ فإن العبادَ لَوِ اجتمعُوا أنْ يَنْفَعُوكَ بما لم يَكْتُبْهُ اللهُ لكَ، لم يقدروا على ذلك، وَلَوِ اجْتَمَعُوا أنْ يَضُرُّوكَ بما لم يكتبه اللهُ عليك،**

---

(١) في (ن): (لايجابة).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم: ٥٦.

(٣) ما بين حاصرتين أسقطها ناسخ (ن) من الآية.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٥٧.

(٥) في هامش (ن) عَلَّقَ ذلك الجاهلُ بقوله: «أثْبَتَ لهم الدناءة! حَسْبُه الله»!!، وهذا يقطع بتعصب هذا المعلق؛ وذلك واضح لكل منصف.

(٦) سورة الكهف، الآية: ١٧.

(٧) سورة الشعراء، آية: ٢١٣.

(٨) في هامش (ن) أيضًا: «ولم يترضَّ هو عنه في رسالته». قلتُ: لعله نَسِيَ، فهل ذلك مما يَسْتَوجِبُ نِقْمَتَكَ عليه!

(٩) الزيادة مني، وهي كذلك في جميع الرسالة.

لم يقدروا على ذلك، جَفَّتِ الأَقْلامُ وَطُويَتِ الصُّحُفُ؛ فإن اسْتَطَعتَ أنْ تعملَ لله بالرِّضَا في اليقين فَافْعَلْ، فإنْ لم تَسْتَطِعْ فإنَّ في الصَّبْرِ علىٰ ما تَكْرَهُ خَيْرًا، واعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، والفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا[1]، ولَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ» رواه الترمذي[2]، وغيره[3].

---

(١) في هامش (ن) زَعَمَ المعلق أن عبارة (وأن مع العسر يسرًا) مكررة، وهو زعمٌ باطِلٌ!

(٢) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٢٥١٦) بإسنادٍ جيد إلى قوله: وطويت الصحف.

(٣) مثل: الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٤٣، ١١٤١٦، ١١٥٦٠، ١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩).

ومثل: أبي نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣١٤)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٠٤) وكذا رواه البيهقي في «الآداب» رقم (١٠٧٣)، وأبو القاسم البغوي في «حديث علي بن الجعد» (٣٤٤٥)، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٥٤١ ـ ٥٤٢ وصححه!، والبغوي في «تفسيره» ٢/ ١٢٢، ١٢٣، والبيهقي ـ أيضًا ـ في «شعب الإيمان» ٢/ ٢٧ رقم (١٠٧٤)، وفي ١/ ٢١٦، ٢١٧ رقم (١٩٥)، وفي «الأسماء والصفات» ١/ ١٣٥، ١٣٦، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٢/ ٥٣٠، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٣١٦، ٣١٧، ٣١٨)، وعبد بن حميد في «المسند» كما في المنتخب منه برقم (٦٣٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٤٥)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٥٦)، والآجري في «الشريعة» رقم (٣٢٤، ٣٢٥)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٥٣، والفريابي في «القدر» ١٥٣ ـ ١٥٨: كلهم رووه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا من طرق مختلفة كما بين ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص١٦١)، وقال: أصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرَّجها الترمذي، كذا قال ابن منده وغيره.

ثم ذكر ابن رجب شواهد للحديث من رواية علي وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم، فقال: «وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، وفي أسانيدها كلها ضعف. وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينة، وبعضها أصلح من بعض، وبكل حالٍ فطريق حنش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة».

قال علي رضا: الزيادة في آخر الحديث وهي: «فإن استطعت...» إلخ لم أجد ما يقويها في طرق الأحاديث ولا في شواهده فهي ضعيفة، ولهذا تعجبتُ من تصحيح =

وَمَا قِيلَ[١] مِنْ أَنَّهُ يجوزُ الاسْتِغَاثَةُ بالأنبياء والصالحين؛ فإنما المُرَادُ به التبرُّكُ بذِكْرِهِم، والتَّوَسُّلُ بهم[٢] بلا إمْدادٍ منْهُم.

فإيَّاكَ ثُمَّ إيَّاكَ في شَأْنِكَ مِنْ مُغَالَطَةِ إخوانِكَ!

اللهم! طَهِّرْنا مِنْ مَعَرَّةِ ذلك، وَأَعِذْنَا مِنْ إيْهَامِ ما فيه المَهَالِك.

والاسْتِغَاثَةُ تجوزُ في الأسباب الظاهرة العَادِيَّةِ مِنَ الأمُورِ الحِسِّيَّةِ في قِتَالٍ أَوْ إدْراكِ عَدُوٍّ أوْ سَبْعٍ ونحوه، كقولهم:

يالزيدٍ! يالِقَوْمي![٣] ياللمسلمين! كما ذَكَرُوا ذَلِكَ في كُتُبِ النَّحْوِ بِحَسَبِ الأسْبَابِ الظَّاهِرَةِ بالفِعْلِ.

أمَّا الاسْتِغَاثَةُ بالقُوَّةِ والتَّأْثِير أَوْ في الأُمُورِ المَعْنَوِيَّةِ مِنَ الشدائد كالمَرَضِ، وخَوْفِ الغَرَقِ، والضَّيْقِ، والفَقْرِ، وطَلَبِ الرزقِ، ونَحْوِهِ؛ فَمِنْ خَصَائِص الله فلا يُذْكَرُ فيها غَيْرُهُ.

= الحاكم لها؛ إذ تعقبه الذهبي بقوله: (القداح قال أبو حاتم: متروك ـ والآخر يعني ابن خراش ـ مختلف فيه، وعبد الملك لم يسمع من ابن عباس فيما أرى).
وأما قوله: (ولن يغلب عسر يسرين) فلا أصل له في هذا الحديث فيما وقفت عليه، وكأنه من أوهام المؤلف، والله أعلم. وقد رمز لضعف هذا الأخير الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧٨٤).

(١) هذا القولُ لم يقُل به إلا أمثَالُ السُّبكي، والبكري، وغيرهما من أصحاب الأهواء والبدع أو مِن خُلَّص القبوريَّةِ الجَهَلَةِ!!

(٢) الصحيح في هذه المسألة ـ كما هو في كتب علماء السلف وأئمة الدين ـ أنه لا يجوز التوسل بذَواتِ الأنبياء والصالحين وغيرهم، وإنما يجوز التوسل بدُعَائِهم ـ في حياتهم لا بَعْدَ مماتهم ـ أو بأسماء الله تعالى وصفاته العلى، أوْ بالأعمال الصالحة للإنسان المُتَوسِّل. وكل هذه الأنواع مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ تعالى، ومن صحيح حديثِ النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم.
وسيأتِي بيَانُ ما في هذه المسألة مِنْ مؤلفاتٍ.

(٣) في (ن): (يالقوم).

قال جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[١]، فَنَفَى دُعَاءَ غيرِهِ؛ فتَعَيَّنَ انْفِرَادُهُ به فَاعْقِدْ علىٰ مِثْلِهِ، ولا تكنْ مِمَّنْ ضَلَّ بِعَقْلِهِ: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ۝٧٢﴾[٢].

وأمَّا كَوْنُهم يأتُونَ قُبُورَهُمْ ويُنَادُونَهُمْ في قَضَاءِ الحَاجَاتِ، مُسْتَدِلِّينَ [علىٰ][٣] أنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَرامَاتٍ؛ فَهَذَا إنْ كانَ مَجيؤُهُم[٤] لأجْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَ قُبُورِهم، والتَّوَسُّلِ بِهِمْ فَلا بَأْسَ[٥]؛ كَمَا تَوَسَّلَ عُمَرُ بالعَبَّاس رَضِيَ اللهُ عنْهُ[٦]؛ لأنَّ الدُّعَاءَ في أمَاكِنِ أهْلِ الصَّلاحِ فِيهِ الفَلاحُ[٧].

وأما كَوْنُهم معتقدين التأثير منهم، وأنَّ لهم التصرُّفَ في قَضَاءِ حَاجَاتِهم

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٦٧.

(٢) سورة غافر، آية: ٧١، ٧٢.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من (ك).

(٤) في (ك): «مجيهم».

(٥) بَلْ هُوَ ذَرِيعَةٌ للشرك، وطَلَبِ الحَاجَاتِ منهم؛ ويكفي في رَدِّه أنه خلاف ما عليه الصحابة رضي الله عنهم، فلم يكن أحد منهم يأتي إلى القبر الشريف ـ فضلاً عن القبور الأخرى ـ للدعاء عندها والتوسل بأصحابها!

(٦) العجب من المؤلف كيف خلط أو سوّى بين المختلفين! فهل توسل عمر بدعاء العباس رضي الله عنهما هو من قبيل التوسل والدعاء عند القبور؟! اللهم لا.

(٧) بل هو خلاف الفلاح! فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ـ قال الراوي: يُحذِّر ما صنعوا. ثم قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك أُبرِزَ قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا): رواه البخاري برقم (٤٣٥) ومسلم برقم (٥٣١) (٢٢).
ويا أسفىٰ! ثم يا أسفىٰ! على حال كثير من متأخري هذه الأمة في أكثر البلاد الإسلامية كتركيا ومصر وسوريا وغيرها من البلاد الإسلامية الذين عكسوا هذا التحذير إلى ما يشبه الترغيب فيما حذر منه عليه الصلاة والسلام!!.

كما تَفْعَلُهُ جَاهِلِيةُ العَرَبِ والصُّوفيَّةُ الجُهَّالُ[(١)]، وينادونَهم، ويَسْتَنْجِدُونَ بهم؛ فهذا مِنْ المُنْكَراتِ؛ لأنَّ الأحياءَ إذا انْتَفَىٰ عنهم التصرفُ ـ كما مَرَّ آنفًا ـ فكيف يثبت للأمْواتِ؟!.

قال جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ ﴾[(٢)]، ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ ﴾[(٣)]، فَهَلْ على قَوْلِ اللهِ اسْتِدْراكٌ؟! فإن الله تعالى أخبر بأنَّ أهل القبور لا تَسْمَعُ، ولو فُرِضَ السَّمَاعُ فإنه لا ينفعُ. وفي التنزيل: ﴿ ۞ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[(٤)].

فإنَّه تعالى شَبَّه مَنْ لا يُصْغي إلى الحقِّ مَعَ سَمَاعه كالميِّتِ في قبره بجامع عَدَمِ الانْتِفَاعِ.

وتقدَّمَ قريبًا ما فيه الكِفَايَةُ مِنْ هذه الدِّرَايةِ.

وأمَّا ما ذكروه من تصرُّفِ الأرواحِ، فَهُوَ مِنَ الأَقْوَالِ القِبَاحِ[(٥)]؛ لأنَّ الروحَ

(١) وهل كان الصوفية يومًا من دهرهم علماء تحتاج الأمة إلى علومهم؟!.

(٢) الآية: ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ من سورة الروم (٥٢) فقد ذكرها المؤلف دون الفاء.

(٣) الآية ٢٢ من سورة فاطر.

وقد ألف العلامة الآلوسي كتابًا حافلاً قيمًا بعنوان: «الآيات البينات على عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات» حققه المحدث الألباني حفظه الله.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٣٦.

(٥) وقد قال فقهاء الحنفية: (من قال: أرواح المشائخ حاضرةٌ تَعْلَم، يَكْفُرْ). انظر: البحر الرائق (٥/ ١٢٤)، والفتاوى الرشيدية (٢٠٢٥١)، وأحسن الفتاوى ١/ ٣٦. كما قالوا: (من ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاده ذلك كفر). انظر: البحر الرائق ٢/ ٢٩٨، ورد المحتار ٢/ ٤٦٧، والفتاوى الخيرية ١/ ١٧، والفتاوى الرشيدية ١٨٢، ٢٠٢.

وقد ألف النيلوي ـ من الحنفية المعاصرة ـ كتابًا جيدًا يشبه في مضمونه كتاب العلامة الآلوسي الذي تقدم ذكره، سماه: (الكتاب المسطور في الجواب عن سماع الموتى وتسكين الصدور) ردَّ به على أحد غُلاةِ القبورية.

لا تَسْتَقِلُّ بدونِ جَسَدِهَا كما ذكره ابنُ عباسٍ [رضي الله عنهما][١] في خِصَامِ الروحِ مَعَ الجَسَدِ مِنْ أنَّها به مَشَتْ، وبه عَقِلَتْ، وبه بَطَشَتْ، إلى غير ذلك، كما ذكره القرطبيُّ[٢] وغيره في قوله جَلَّ ذكره: ﴿۞ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾[٣].

وفي الحديث: «**إذا حُضِرَ**[٤] **المؤمنُ، أَتَتْهُ ملائكةُ الرحمةِ، فيقولونَ: اخْرُجي راضيةً مرضيةً عنك، إلى رَوْحٍ وريحانٍ، وربٍّ غيرِ غَضْبان، فتخرجُ كَأَطْيَبِ ريح المِسْكِ، حتى يأْتوا به أَبْوَابَ السماءِ، فيقولونَ: ما أطيبَ هذه الرُّوحَ! فيأتونَ به أرواحَ المؤمنين، فيَسْأَلونه: ماذا فَعَلَ فُلان؟ فإذا قال: ما أَتَاكم؟! قالوا: ذُهِبَ به إلى أُمِّهِ الهَاوِيَةِ...**» الحديث[٥]: رواه الترمذي[٦]، وغيره[٧] فَفِيهِ دَلِيلٌ على أنَّ الأَرْوَاحَ لا تدري ما للأحياء، وما عليها.

---

(١) الزيادة من (ن).

(٢) صاحب «التفسير» و«التذكرة» وهو أشعري خالص ينتقص أهل الحديث!!

(٣) في (ك): «يوم تأتي كل نفس تجاد عن نفسها» ـ بدون اللام ـ، وفي (ن): «يوم تجادل كل نفس عن نفسها»! والتصويب من المصحف الشريف ـ سورة النحل، آية: ١١١.

(٤) أي إذا حَضَرَهُ الموتُ ونزل به. انظر: «المعجم الوسيط» ١/ ١٨٠، ١٨١، وقد جاء بهذا اللفظ أي: حضره الموت في رواية ابن حبان (٣٠١٣).

(٥) وتمامه: «وإن الكافر إذا احتُضِرَ أتته ملائكة العذاب بمسح، فيقولون: اخرجي ساخطة مسخوطًا عليك إلى عذاب الله عز وجل، فتخرج كأنتن ريح جيفةٍ حتى يأتون به باب الأرض، فيقولون: ما أنتن هذه الريح! حتى يأتون به أرواح الكفار».

(٦) هذا وهم من المؤلف رحمه الله، فالذي أخرج هذا الحديث إنما هو النسائي الذي رواه في «السنن الصغرى» ٤/ ٨، ٩، وفي «السنن الكبرى» ١/ ٦٠٣.

(٧) مثل ابن حبان الذي صححه في كتابه ٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥ رقم ٣٠١٣، ٣٠١٤، وكذلك صححه الحاكم في «المستدرك» ١/ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ووافقه الذهبي، وأقرهما الألباني، وفيه نظر كما سيأتي. انظر: «الصحيحة» (١٣٠٩). وقد ذكر الحاكم الاختلاف في إسناده، وعقب بقوله: هذه الأسانيد كلها صحيحة، وأقره =

= الذهبي كما تقدم.
ورجح أبو حاتم الرازي رواية هشام على رواية همام لأن الأول أحفظ. «علل الحديث» ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ رقم ١٠٤٤.
قال علي رضا: إلا أن في القلب من عنعنة قتادة شيئًا، لكنَّ أصل الحديث عند مسلم من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يُصعدانها...» أخرجه في «صحيحه» برقم (٢٨٧٢) ومن هذا الوجه رواه أبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن شيخ مسلم به. انظر: «إتحاف السادة» ١٠/ ٤٠٢.
لكن ليس في هذه الطريق الصحيحة قوله: «فيأتون به أرواح المؤمنين...».
ثم وقفت ـ بحمد الله تعالى وتوفيقه ـ على طريق أخرى عن أبي هريرة عند البزار في «مسنده» ـ كشف الأستار ١/ ٤١٣ ـ ٤١٤ برقم (٨٨١٤) قال: حدثنا سعيد بن بحر القراطيسي، ثنا الوليد بن القاسم، ثنا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ـ أحسبه رَفَعَهُ ـ قال: «إن المؤمن ينزل به الموت...» الحديث، وفيه: «فتأتيه أرواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفهم من أهل الأرض، فإذا قال: تركت فلانًا في الدنيا، أعجبهم ذلك، وإذا قال: إن فلانًا قد مات قالوا: ما جيء به إلينا...».
وإسناده حسن، سعيد بن بحر القراطيسي لم يعرفه الهيثمي ـ رحمه الله ـ في «مجمع الزوائد» ٣/ ٥٢. وزعم حبيب الرحمن الأعظمي أنه في طبقته: سعيد بن محمد القراطيسي ذكره السمعاني وابن الأثير، فليحرر!. وأقول: قد حرَّرته ـ بتوفيق الله ـ فوجدت أنه ليس الذي أومأ إليه الأعظمي، وإنما هو سعيد بن بحر أبو عثمان، وقيل: أبو عمرو القراطيسي، قال الخطيب: كان ثقة. «تاريخ بغداد» ٩/ ٩٣.
والوليد بن القاسم: وثقه أحمد، وضعفه ابن معين، وقال ابن قانع: صالح، وتناقض فيه ابن حبان. «التهذيب» ٤/ ٣٢١ ـ ٣٢٢. وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة، وروى عنه ثقة، فلا بأس به. قلتُ: وهو كذلك هاهنا، فسعيد ثقة، ويزيد بن كيسان ثقة يخطىء قليلاً عندي. وانظر: «التهذيب» ٤/ ٤٢٦. فقول الحافظ فيه: صدوق يخطىء، مما لا ينبغي! «التقريب» (٧٨١٩). ولهذا أنصفه الذهبي قليلاً؛ فقال: حسن الحديث. «الكاشف» (٦٣٥١).
وهكذا حال الوليد، فإنه حسن الحديث على التحقيق، فالحديث صحيح بهذه الطريق قطعًا ثم وقفت ـ بحمد الله تعالى ـ على شاهد موقوف له حكم الرفع. رواه ابن المبارك في «الزهد» برقم (٤٤٣) ص١٤٩ من رواية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: =

وقد قال جَلَّ ذكره: ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾[1] أي: فلا يَرُدُّهَا، وتبقى عنده، وينقطعُ تعَلُّقُها عن الأحياء، وتصرفها في الأبْدَانِ.

[ورد][2] عن ابن عباس [رضي الله عنهما][3]: «إن في ابْنِ آدم نفسًا وروحًا مِثْلَ شُعَاعِ الشمس، فالنَّفْسُ هي التي بها العَقْلُ والتَّمْيِيزُ، والرُّوحُ هي التي بها النَّفَسُ والحركة، فيُتَوَفَّيَانِ عند الموتِ، ويتَوَفَّىٰ النَّفْسَ وَحْدَهَا عِنْدَ النَّوْمِ، وذلك قوله جَلَّ ذكره: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾[4] الآية.

فإنْ قيل: عذابُ القبر وثوابه ثابت للروح والبدن، فيلزمُ الاتصالُ بينهما بعد الموت؟!.

قلنا: ذلك حقٌّ، والإيمان به واجب، وهو مِنَ الغيب، واتصالُ ذلك لا يَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ إلاَّ العليم الخبير.

ومَنْ تأمَّلَ قُدْرَةَ اللهِ وَعَجَائِبَ تَدْبيرِهِ، وغَرَائِبَ صُنْعِهِ لم يَسْتَنكِفْ عَنْ قَبُول

= «إذا قبضت نفسُ العبد تلقاه أهل الرحمة من عباد الله كما يلقون البشير في الدنيا، فيقبلون عليه ليسألوه؛ فيقول بعضهم لبعض: أنْظِروا أخاكم حتى يستريح...» الأثر، وهو صحيح الإسناد على ما يظهر، وكان المحدث الألباني قد أعله بالانقطاع في «الصحيحة» ٦/ ٢٦٤، ثم صحح إسناده برقم (٢٧٥٨).

(١) سورة الزمر، الآية: ٤٢.

(٢) الزيادة من «ك» ولعل الأصوب (وَوَرَدَ).

(٣) الزيادة من «ن».

(٤) سورة الزمر، الآية: ٤٢. والأثر هذا لم أقف عليه مسندًا في «تفسير ابن أبي حاتم» المطبوع ١٠/ ٣٢٥٢. وقد عزاه السيوطي لابن المنذر وابن أبي حاتم بلفظ: «نفس وروح بينهما شعاع الشمس، فيتوفى الله النفس في منامه ويدع الروح في جسده وجوفه يتقلب ويعيش، فإن بدا لله أن يقبضه قبض الروح فمات أو أَخّر أجله رد النفس إلى مكانها من جوفه».

الإيمان [به][١] لأنَّ للنَّفْسِ نَشَآتٌ، وهي في كلِّ نَشْأَةٍ تُشَاهِدُ صُوَرًا تقتضيها تلك النشأة؛ فكما أنها تشاهد في المنام صورًا لا تُشَاهِدُهَا في اليَقَظَةِ؛ كذلك تُشَاهِدُ في حَالِ انْخِلاعِها عن البَدَن أمورًا لم تكن تُشَاهَدُ في الحياة؛ فإنَّ الأعْمَالَ القِبَاحَ، والصِّفَاتِ المُهْلِكَاتِ قد تَنْقلِبُ مُؤْذِياتٍ ومُؤْلِمَاتٍ في النفس عند الموتِ، فَيَكُونُ آلامُهَا كآلام لَدْغ[٢] الحَيَّاتِ والعَقَارِبِ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ ذلك، كما تُشَاهِدُ مِنَ النائم شيئًا يَذْعَرُهُ[٣]، ويَرَاهُ، ويَتَأَلَّمُ به، وَيَنْزَعِجُ منه كحيَّةٍ لَدَغَتْهُ[٤]، وأنْتَ تَرَاهُ سَاكِنًا لاحَيَّةَ عنده، فكذلك العذابُ يَحْصُلُ وأنْتَ لا تَرَاهُ، فَسَلِّمْ تَسْلَمْ قَبْلَ أَنْ تقعَ في سَاحَةِ النَّدَم.

وأمَّا مَنْ قَالَ: إنْ حُكْمَ ما بَعْدَ المَوْتِ مِنَ الدنيا، حتَّى إنَّ نِصْفَ يَوْمِ القيامة منها؛ فهذا مِنَ الخَبْطِ[٥] والسَّفْسَطَةِ[٦].

وفي الحديث: «**مَنْ مَاتَ قَامَتْ قِيَامَتُهُ**»[٧]، والقِيَامَةُ: يَوْمٌ لا آخِرَ لَهُ؛

---

(١) الزيادة من «ك».

(٢) في «ك» و«ن»: «لذغ» بالذال المعجمة أو المنقوطة، وهو تصحيف، والصواب: لدغ بالدال المهملة.

(٣) ذَعَرَه يَذْعَرُه ذَعْرًا: خَوَّفَهُ وَأَفْزَعهُ. «المعجم الوسيط» ١/ ٣١٢.

(٤) في «ك» و«ن»: «لذغته» بالذال المعجمة، والصواب «لَدَغَتْه» بالدال المهملة، يقال: لَدَغَتْه الحيةُ لَدْغًا: عَضَّتْه: «المعجم الوسيط» ١/ ٨٢١.

(٥) يُقالُ: فلان يَخْبِطُ خَبْطَ عَشْواء: يأتي ما يأتي بجهالةٍ وبغير تَبَصُّر. «المعجم الوسيط» ١/ ٢١٦.

(٦) السَّفْسَطَة: قياسٌ مُرَكَّبٌ من الوَهميَّاتِ، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته. "المعجم الوسيط" ١/٤٣٣.

(٧) لا يَصِحُّ مرفوعًا: وقد بحثت عنه فوجدته ـ بحمد الله ـ في «مسند الفردوس» ـ زهر الفردوس ـ ١/ ١٥١ من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، حدثنا محمد بن زاذان عن أنس مرفوعًا: «إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته؛ فاعبدوا الله كأنكم تروه واستغفروه كل ساعة». وعنبسة متروك، رماه أبو حاتم بالوضع. «التقريب» (٥٢٤١).
ومحمد بن زاذان: متروك. «التقريب» (٥٩١٩). فهو موضوع بهذا السند. ومن =

فكيف يُتَصَوَّرُ نِصْفُهُ؟!.

ويَنْقِلُونَ عن فُلانٍ وفُلانٍ افْتِرَاءاتِ الإفْكِ بما لَيْسَ للعَقْلِ نَاصِرٌ، ولا للأَعْدَاءِ كَاسِرٌ.

وفي قوله جَلَّ ذكره: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾(١): كِفَايَةٌ لكُلِّ مؤمِنٍ عاقِلٍ؛ لأنَّ الرُّوحَ مِنْ عَالَمِ الأمرِ التكوينيِّ الحَاصِلِ مِنْ غير مادة، فهي مِنْ جِنْسِ ما اسْتَأْثَرَ اللهُ به؛ فَتَكُونُ من الأَسْرَارِ الخَفِيَّةِ التي لا يحُومُ حَوْلَهَا عُقُولُ البَشَرِ، ولا تُدْرِكُهَا الصُّوَرُ.

وإنَّ المُمْكِنَ في جَوَابِ السؤالِ هذا القَدْرُ، وتوقَّفَ عنه خَيْرُ البَشَرِ [صلى الله عليه وآله وسلم](٢) فكيفَ لِهَؤُلاءِ القَوْمِ التصرُّفُ بما أَرَادُوهُ، وأنَّ أَرْوَاحَ أَشْيَاخِهِم مُتَصَرِّفَةٌ، وإذا قَضَى اللهُ حَاجَةً لَهُم نَصَبُوا لمشَايِخِهِم رَايَاتٍ، وَعَدُّوا لَهُم كَرَامَاتٍ! وهذا مِنْ زُخْرُفَاتِ الشيطَانِ للإنسانِ.

قالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾(٣)، ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ

= هذا الوجه رواه الديلمي أيضًا ١/ ٣٠ بلفظ: «أكثروا ذكر الموت فإن ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد في الدنيا، الموت القيامة والموت القيامة». وقد ضعفه جدًا الحافظ ابن حجر فقال: (قلت: عنبسة وشيخهُ واهيان».
ومن هذا الوجه الواهي رواه ابن أبي الدنيا، وابن لآل كما في إتحاف السادة المتقين» ٩/ ١١. ورواه العسكري بإسناد موضوع كذلك، كما قال الزبيدي في المصدر السابق. وروي موقوفًا على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «يقولون: القيامة! القيامة!، وإنما قيامة الرجل موته». رواه الطبراني من طريق زياد بن علاقة عنه، ولم أقف على سنده حتى الآن، ولم يسقه كاملاً السخاوي في «المقاصد الحسنة" (١١٨٣) لننظر فيه، فالله أعلم. ثم رأيته في (الكنى) للدولابي ج٢/ص٨٩ بإسناد حسن **موقوفاً.**

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٢) الزيادة منِّي.

(٣) سورة الزخرف، الآيتان: ٣٦، ٣٧.

﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ۝١٢٠﴾[١].

فمَنِ اعْتَقَدَ أنَّ لغيرِ اللهِ مِنْ نَبيٍّ أوْ وَليٍّ أو رُوحٍ أو غير ذلك في كَشْفِ كُرْبَةٍ أوْ قضاءِ حَاجَةٍ تأثيرٌ؛ فقَدْ وَقعَ في وَادِي جَهْلٍ خطيرٍ، فهو على شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ السَّعِيرِ.

وأَمَّا كَوْنُهم مُسْتَدِلِّين على أنَّ ذلك منهم كَرَاماتٌ، فَحَاشَا اللهَ أنْ تكُونَ أوْلياءُ اللهِ بهذه المثَابَةِ، وأنْ يُظَنَّ بهم أنَّ دَفْعَ الضُرِّ، وَجَلْبَ النَّفْعِ منهم كَرَامَةٌ؛ فهذا ظَنُّ أهْلِ الأَوْثَانِ ـ كما أَخبَرَ الرحمنُ ـ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ[٢] شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[٣] ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ [زُلْفَىٰٓ][٤]﴾[٥].

وأَمَّا أَهْلُ الإيمان، فَلَيْسَ لهم غَيْرُ اللهِ دَافِعٌ، ومنه تَحْصُلُ المَنَافِعُ.

قال جَلَّ ذكره: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ﴾[٦]، ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[٧].

فإنَّ ذِكْرَ ما لَيْسَ مِنْ شَأْنه النَّفْعُ ولا دَفْعُ الضُّرِّ مِنْ نبيٍّ وَ[٨] مَلَكٍ وَوَليٍّ وغيرهم على وَجْهِ الإمْدَادِ منه إشْرَاكٌ مَعَ اللهِ؛ إذْ لا قَادِرَ على الدفْعِ غيرُه، ولا خَيْرَ إلاَّ خَيْرُهُ.

نَعَمْ! ذِكْرُ الأنبياء والصالحين في الدعاء على وَجْهِ التوسُّلِ بهم؛ كَقَوْلِهِ:

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٠.

(٢) في «ك» و«ن»: «هم»، والصواب «هؤلاء».

(٣) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «ك» و«ن».

(٥) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٦) سورة الأنعام، الآيتان: ٤٠، ٤١.

(٧) سورة يسٓ، الآية: ٢٣.

(٨) في «ن»: «أو»، وما أثبته موافق لما في «ك».

نسألك يا الله! بمحمدٍ وآلِهِ، ونحو ذلك، لا بأْسَ به[١].

وأَمَّا[٢] الطَّلَبُ منهم على وَجْهِ التَّأْثيرِ والشفاعةِ اللازمةِ فَمِنِ اعْتِقَادِ أهْلِ الأوثان، كَمَا مَرَّ بَيانُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَىٰ.

فمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ جَلْبَ المَنَافِعِ، وَدَفْعَ المَضَارِّ مِنْ غَيْرِ اللهِ أَوْ مِمَّنْ أَشْرَكَهُ مَعَ اللهِ؛ فقد افْتَرى في دينه فريةً مَا مِثلها بَلِيَّة.

وسَيَأْتيك: أَنَّ الكَرَامَةَ لا تحدِّيَ فيها، ولا هِيَ عَنْ قَصْدٍ حتى تكون مِنْ تَصَرُّفَاتهم[٣].

وفي التنْزِيلِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٤]، ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾[٥].

فهذا خطابٌ لأكْبَرِ رُسُلِ اللهِ، فكيف بغيرِهِ مِنْ أولياء الله؟!.

ولكِنْ: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾[٦].

---

(١) بل هو من التوسل الممنوع، ولا دليل عليه صحيح أصلاً، وكل ما روي فيه من أحاديث أو آثار فهي موضوعة أو واهية، وقد بين ذلك المحققون من علماء الأمة رحمهم الله تعالى، فانظر: «تلخيص كتاب الاستغاثة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وله أيضًا: «التوسل والوسيلة». وللمحدث الألباني كتاب في التوسل، وللأستاذ محمد نسيب الرفاعي كتاب آخر بعنوان: «التوصل إلى حقيقة التوسل»، وكلها مفيدة في هذا الباب.

(٢) في «ن»: «وأن»، والتصويب من «ك».

(٣) لشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب قيم حول هذا الموضوع عنوانه: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان».

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٥٠.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

(٦) سورة الجاثية، الآية: ٢٣.

وأمَّا مَنْ قَرَّرَهم على ذلك مِمَّنِ ادَّعَىٰ العِلْمَ[١]، وأمدَّهم بمَسَائِلَ وفتَاوى ورَسَائِلَ؛ فإنما هُوَ مِنْ زَعْمِهِ المرتَّب، أوْ جَهْلِهِ المركَّب، أوْ مِنْ فَسَادِ سِرِّه أو مِنْ خَبَلٍ في عَقْلِهِ أوْ مِنْ تَعَصُّبِهِ لخَصْمِهِ وَقَعَ في سُوءِ فَهْمِهِ أوْ مِنْ حَسَدِهِ للأقْرَانِ أَخَذَ يُسَفْسِطُ في البُرْهَانِ بقَالَ فُلانٌ، وأَفْتَىٰ فُلانٌ مَعَ ما فيه مِنَ الخَلَلِ ومدحَضِ[٢] الزَّلَلِ، وتَرْكِهِ ما في هذا الشَّأْنِ مِنْ هِدَايَةِ القُرْآنِ الَّذي تَبَيَّنَ بِنُصُوصِهِ المُتَرَقِّيَةِ عَنْ دَرَجَةِ التأويلِ: إيْضَاحَ السَّبيلِ، وانكَشَفَ به الحِجَابُ عَنِ العُقُولِ، وتَبَيَّنَ للناسِ ما فيه مِنَ المَنْقُولِ، وأَقَامَ اللهُ به الأدلَّةَ على الهِدَايَةِ، وَأَرْشَدَ المُتقِينَ[٣] لِمَا فيه مِنَ الدِّرَايَةِ.

فَهَلْ تَسْتَنِدُ إلىٰ غيره الأَفْكَارُ مَعَ وضُوحِ ما فيه مِنَ الأَسْرَارِ؟! أَفي عُقُولهم جِنَّةٌ؟ أمْ على قُلُوبهم أكِنَّةٌ؟.

فَوَاللهِ! لَقَدْ تلخَّصَ فيه الصَّوابُ، وتَمَيَّزَ به القِشْرُ من اللُّبَاب! ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾[٤].

وقَدْ قال جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾ ﴾[٥]، ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾[٦]، ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾[٧]،

---

(١) ككثير من أصحاب الأهواء في قديم الدهر وحديثه، خلَّص الله المسلمين من شرورهم.
(٢) أي مَزْلَقُ الزلل: من دَحَضَتْ رِجْلُه دَحْضًا، أي زَلِقَتْ. «المعجم الوسيط» ١/ ٢٧٣.
(٣) في «ن»: «للمتقين».
(٤) سورة آل عمران، الآية: ٨.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.
(٦) سورة يوسف، الآية: ١٠٣.
(٧) سورة يوسف، الآية: ١٠٦.

﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[1]، ﴿ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾[2]؛ فَهَلْ يَحِلُّ لمؤمنٍ أنْ يسْتَمِدَّ بغيرِ اللهِ في الشَّدائِدِ، أوْ يَنْتَصِرَ بغيرِهِ، وَيترَجَّىٰ مِنْهُ الفَوائِدَ مَعَ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾[3]، وقوله: ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[4]؟! فَهَلْ يَحُومُ[5] حَوْلَ ذَاكَ مَنْ اسْتَضَاءَ بمَنَارِ القرآن؟! أوْ يَنْطِقُ بِمِثْلِهِ مَنْ آمَنَ باللهِ الوَاحِدِ المنَّانِ؟!.

فَمَا زَعْمُ مَنْ أَفْتَىٰ بجَوَازِ ذَلكَ؟[6]، فَهَلْ على قَوْلِ اللهِ اسْتِدْرَاكٌ؟! كَلَّا واللهِ! مَا هُمْ فيه إلا في إنْضَاجٍ بلا ضِرَامٍ[7] واسْتِسْمَانُ ذَاتِ أوْرَامٍ[8] ﴿ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا ﴾[9]، ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ﴾[10]، ﴿ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَىْءٍ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾[11]، ﴿ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا أُو۟لَٰٓئِكَ

---

(١) سورة النجم، الآية: ٢٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٧٠.
(٣) سورة النمل، الآية: ٦٢.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦٧.
(٥) أي يقترب من حَام حَولَ الشيء. «المعجم الوسيط» ١/ ٢١٠.
(٦) في (ن): (بجوابه ذاك).
(٧) الضَّرَمُ والضِّرَام: هو اشتعال النار. «المعجم الوسيط» ١/ ٥٣٩.
(٨) يقال: وَرِمَ ضَرْعُ الناقة: انتفخ من المرض. وانظر: «الوسيط» ٢/ ١٠٢٧.
(٩) سورة النور، الآية: ٣٩.
(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.
(١١) سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۝٦٩﴾[١]، ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ۝٧٩﴾[٢]، ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ۝١٦﴾[٣]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ۝١٠٢﴾[٤].

فَيَحُومُونَ[٥] حول الهُدَى، وينكرُونَ مَوَاقِعُ الرَّدَىٰ، بل ويتَّخِذُونَها مسَارِحَ أَنْظَارِهم، ومَطَارِحَ أفْكَارِهم، كأنَّهم مُسْتَضيئُونَ بما لا ضِياءَ في زَنْدِهِ[٦]، ولا حَاصِلَ في نَقْدِهِ.

وَوَرَدَ في الحديث: «إنَّ الله لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعًا مِنَ النَّاسِ، ولكنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إذا لم يُبْقِ عَالمًا اتَّخذ الناسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالاً، فَسُئِلُوا، فأَفْتَوْا بغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأضَلُّوا»: رواه البُخاري[٧] ومسلم[٨]، والترمذي[٩].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٥) أي يقتربون ولا يصيبون الهداية مع ذلك.

(٦) الزَّنْد: هو العود الأعلى الذي تقدح به النار، والأسفل هو: الزَّنْدة. «المعجم الوسيط» ١/٤٠٢.

(٧) «صحيح البخاري» (١٠٠، ٧٣٠٧) ـ فتح الباري ـ.

(٨) «صحيح مسلم» (٢٦٧٣).

(٩) «سنن الترمذي» (٢٦٥٣): كلهم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا به. ورواه أيضًا: ابن ماجه (٥٢)، والدارمي (١/٧٧)، وأحمد (٢/١٦٢، ١٩٠، ٢٠٣)، والطيالسي (٢٢٩٢)، وابن عبد البر في «جامع العلم» (١/١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١)، والبغوي في «شرح السنة» ١/٣١٥ ـ ٣١٦، وابن حبان (٤٥٧١، ٦٧١٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٥/١٧٧، وغيرهم.

وذَكَرَ عُلَمَاءُ العَقَائِدِ أنَّ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بحدودِ الاعْتِقَادِ: أنْ يُبالِغَ المؤمنُ في التَّحاشِي عَمَّ فيه نُقْصَانٌ في حَقِّ الرحمن، ألا تَرَىٰ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢ ﴾[1]، فإنَّه تعالى رتَّبَ إحْبَاطَ الأعمالِ على ما يُؤَدِّي إلى تَرْكِ الوَقَارِ في خِطَابِ المُخْتَارِ [صلى الله عليه وآله وسلم][2] فكيفَ في خِطَابِ الجَبَّارِ ـ جَلَّ شأنه ـ بأنْ يُشْرِكَ مَعَهُ غَيْرَهُ في الإمْدَادِ، ويُقَرِّرُ للنَّاس هذا الاعْتِقَادَ، مَعَ ما فيه مِنَ المَحْذُورِ، والمَعْنَى المَهْجُورِ، مِمَّنْ حَادَ[3] عَنِ الحَقِّ وَغَوَىٰ[4]، وخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءَ[5]، وَبَاءَ[6] بسُوءِ المُنْقَلَبِ واتَّصَفَ بالجَهْلِ المُرَكبِ. وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ:

إذا كنتَ لا تَدْرِي وَلَمْ تكُ بالذي ... يُسَائِلُ مَنْ يدري فكيف إذًا تَدْرِي

ومِنَ عَجَبِ الأَيَّامِ أنَّكَ لا تدري ... وأنَّـكَ لا تَـدْرِي بأنَّـكَ لا تَـدري

فإنْ قيل: قَدْ أكثرتَ التقْرِيعَ[7]، وَشَدَّدتَ التَّشْنِيعَ، وكرَّرتَ المَلامَ في هَفْوةٍ مِنَ الكَلامِ، وإنْ سَلَّمْنَا الخَطَرَ فلاَ هَذَا القَدَرَ؟!.

أجيب: بأَنَّ مَنْ هَامَ[8] في مَرَامِهِ، ومَارَسَ الفَنَّ بغيرِ رَامِهِ[9]، اسْتَحَقَّ الصَّفْعَ؛ فَضْلاً عن القَرْعِ!.

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ٢.
(٢) الزيادة مِنِّي.
(٣) أي مال عن الحق. «المعجم الوسيط» ١/ ٢١٠.
(٤) أي ضَلَّ ضلالاً بعيدًا أو أمعن في الضلال. «الوسيط» ١/ ٦٦٧.
(٥) هي الناقة التي بعينيها سوء، فهي تخبط بيدها. «الوسيط» ١/ ٦٠٣. وقد رسمت في «ك» و«ن»: «عشوى».
(٦) أي رَجَعَ. «الوسيط» ١/ ٧٥.
(٧) أيْ الضرب من قَرَعَ الشيءَ إذا ضَرَبَه. «المعجم الوسيط» ٢/ ٧٢٨.
(٨) أي اضْطَرَبَ وتَحَيَّرَ. «الوسيط» ٢/ ١٠٠٤.
(٩) أي بغير طلب وممارسة لذلك الفن المطلوب: يقال: رَامَ يروم رَوْمًا ومَرَامًا. وانظر: «القاموس المحيط» ـ ترتيبه ـ ص١٤٤١.

إِذِ الكَلامُ السَّلِيمُ، أوِ الكَلِيمُ ـ أيْ المَسْمُومُ أوِ المَجْرُوحُ ـ عِنْدَ الأخْيَارِ، أخْزَىٰ مِنْ دُخُولِ النَّارِ، وعِنْدَ الأحْبابِ أمَرُّ مِنْ ضَرْبِ الرِّقَابِ.

وإذا ضَاقَ الخِنَاقُ، تمَزَّقَتِ الأعْنَاقُ.

ومِنْ شِعرِهِم:

اعْدُدْ لحُسَّادِكَ ضَرْبَ السِّلاحِ وأوْرِدِ اللُّوَّامَ سُمْرَ الرِّمَاح

لا سِيَّما وهَلاكُ المقَامِ أبَدِيٌّ، وعَذَابُه سَرْمَدِيٌّ[1].

فيَنْبَغِي لكُلِّ ذي لُبٍّ أنْ يتزكَّى بالنَّظَرِ الدقيقِ، ويَتَعَلَّىٰ بِهِمَّتِهِ إلى ذِرْوَةِ التحقِيقِ، ويَتَحاشَى عن أقْوالِ ذَوِي الجَهْلِ وخِصَالِهم، ويَتَرَقَّى في مَعَارِجِ أولي الفَضْلِ وَظِلالِهِم؛ لأنَّ دَأْبَ أهْلِ الجِدَالِ انْعِكَاسُ الأحْوَالِ في القِيلِ والقَالِ.

وقد بيَّنْتُ لك المرام في الأحكامِ، وَصَفَّيْتُ ما عكَّرُوهُ مِنْ شَرْعِ خَيْرِ الأنَامِ.

ورَحِمَ اللهُ مَنْ قال:

أنْعَىٰ[2] إلى المُصْطَفَىٰ المُخْتَارِ شِرْعَتَهُ كَادَت تزُولُ مِنَ الجُهَّالِ لِلعَدَمِ

فإتْقَانُ الإيقَانِ في ذا البَابِ، هُوَ لُبُّ اللُّبَابِ[3].

فَشُدَّ نِطَاقَكَ[4] بالأقْوَىٰ، وَتَسَرْبَلْ[5] بِرِدَاءِ التقوى، وتَتَوَّجْ بالبُرْهَانِ الأضْبَطِ، وَحَصِّنْ سِرَّكَ بما هُوَ الأحْوَطُ.

---

(١) أي دائم لا ينقطع. «المعجم الوسيط» ١/ ٤٢٨.

(٢) نَعَىٰ فُلانًا: أي أذاع خبر موته. «المعجم الوسيط» ٢/ ٩٣٦.

(٣) لُبُّ الشيءِ: خَالِصُهُ وَخِيَارُهُ. واللُّبَابُ: جمع لُبٍّ، والمراد به العَقْلُ. «الوسيط» ٢/ ٨١١.

(٤) أيْ: شُدَّ حِزَامَكَ بقوة. والمراد: التمسك بهذه العقيدة النقية من كل شائبة من شوائب الشرك ودعاء الأموات وكل ما سوى الله تعالى. وانظر: «المعجم الوسيط» ٢/ ٩٣١.

(٥) أي تَغَطَّىٰ ولبس السِّرْبالَ، وهو القميص أو ما يستر الجسم. وانظر كذلك: «المعجم الوسيط» ١/ ٤٢٥.

فَهَذَا هو نَيْلُ الهَنَا[١]، وبُلُوغُ المُنَىٰ[٢]، واللهُ ذو الفَضْلِ والإحْسَانِ، وهو الهَادِي إلى الإتْقَانِ.

وأمَّا كَوْنُهم أثْبَتُوا للأولياءِ - بزعمهم - الإخْبَارَ عن الغَيْبِ بطريق الكَشْفِ بِلا رَيْبٍ، أوْ بطَرِيقِ الإلْهَامِ، أوْ مَنَامٍ[٣]؟!

فَيُقَالُ: الغَيْبُ مَصْدَرٌ وُصِفَ به الشَّيءُ الغَائِبُ مُبَالَغَةً في تحقيق غَيْبَتِهِ. وهو ما غَابَ عَنِ الحِسِّ والعَقْلِ غَيْبَةً كَامِلَةً، بحيث لا يُدْرَكُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْتِدَاءً بِطَرِيقِ البَدَاهَةِ.

وهو قِسْمَانِ:

أ - قِسْمٌ نَصَبَ اللهُ الدَّلِيلَ عليه، وهو ما يَتَعَلَّقُ به الإيمانُ؛ كالصَّانِعِ وصِفَاتِهِ، وما يتعلَّقُ به من الشرائعِ والأحْكَامِ، واليوم الآخِرِ وأحْوَالِهِ مِنَ البَعْثِ والنُّشُورِ والحِسَابِ والجَزَاءِ والجنةِ والنارِ، وهو المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[٤]، وَمَا هُوَ نَحوه.

ب - والقِسْمُ الثاني - مِمَّا لا دَلِيلَ عليه - وهو قِسْمَان:

١ - قِسْمٌ مَضَىٰ. ٢ - وقِسْمٌ مُسْتَقْبَل.

فالماضي: يمكنُ الإعْلَامُ به مِنْ تَارِيخٍ[٥] وَخَبَرِ جِنِّيٍّ[٦] ونَحْوِهِ، كما

---

(١) أيْ: الهَنَاءُ، وهو الأمر الهَنِيءُ المُيَسَّرُ السَّائغ. «المعجم الوسيط» ٢/٩٩٦.

(٢) جَمْعُ أُمْنِية أو مُنْيَة، وهو كل مَرْغوب محبوب. وانظر: «الوسيط» ٢/٨٨٩. وقد رسمت في «ك» و«ن»: «المُنَا».

(٣) أي بطريق مَنَام مَزْعوم لِغَيِّهم وضلالهم.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣.

(٥) أي من أخبار تاريخية تقرأ أو تسمع أو تنقل.

(٦) مع كون المسلم مأمورًا بعدم تصديقهم، وإلا لصار من إخوان الشياطين والكُهَّان. وفي المسألة تفصيل بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية، خلاصته أن تصديقهم في كل ما يخبرون به مع التعظيم للمسئول فهو حرام، وإن كان لامتحانهم واختبار باطنهم مع =

ينْبِىءُ عنه حديث: «حَدِّثُوا عَنْ بني إسْرَائيل ولا حَرَجَ» رواه البخاري[١]، وغيره[٢].

والمستقبل: مُخْتَصٌّ به تعالى، وهو المُرَادُ بقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾[٣] وما هو نحوه من الآيات.

فهذا مِمَّا لا قَائِلَ به في الإسلامِ لا بِطَرِيقِ كِشْفٍ ولا غيرِهِ؛ لأن الإجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ على أنَّه تعالى هو المُتَصَرِّفُ بالخوارِقِ؛ لأنه الخَالِقُ، وهو المَخْصُوصُ بِعِلْمِ الغَيْبِ المُسْتَقْبَلِ؛ لاخْتِصاصِ المَقْدُوراتِ الغَيْبيَّةِ به تعالى مِنْ حَيْثُ العِلْمُ والقُدْرةُ؛ فَلا شَرِيكَ لَهُ مِنْ أَحَدٍ في ذلك.

قال جَلَّ ذِكْرُهُ لأَفْضَلِ خَلْقِهِ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾[٤].

فإذا نَفَى اللهُ النفعَ والضُّرَّ والغيبَ عن نَفْسِ نَبِيِّهِ، فَأَنَّى يكونُ ذلك لغيره؟!.

نَعَمْ مَا أذِنَ به لرسوله بالوَحْي المُنَزَّلِ فَهُوَ خَبَرٌ عَنِ اللهِ لا عَنْ غيره؛ لأنه

= وجود ما يميز به بين صدقهم من كذبهم فهذا جائز، واستدل له شيخ الإسلام بخبر أبي موسى الأشعري أنه أبطأ عليه خبر عمر ـ رضي الله عنهما ـ وكان هناك امرأة لها قرين ـ أي صاحب من الجن، فسأله عنه فأخبره أنه ترك عمر يسم إبلاً للصدقة. وهذا رأي العلاَّمة الشيخ ابن عثيمين في مجموع فتاويه ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.
وأما اللجنة الدائمة للإفتاء فترى أن سؤال الجن وتصديقهم فيما يقولون هو من الشرك؛ لأنه استمتاع بالجني نظير استمتاع الإنسي له بتعظيمه ولجوئه إليه في تحقيق رغبته. اهـ. وهذا الجواب أقوى عندي، والله أعلم. «فتاوى اللجنة الدائمة» ١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩، وسيأتي بيان ما في استدلال شيخ الإسلام ابن تيمية بأثر عمر عند تخريج أثر: «يا سارية الجبل».

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٦١).
(٢) مثل الترمذي (٢٦٦٩)، وأحمد (٢/ ٢٠٢، ٢١٤، ١٥٩)، وابن أبي شيبة (٨/ ٧٦٠)، وابن حبان (٦٢٥٦)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٩.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

وَكيلٌ عَنِ اللهِ في قَوَاعِدِ دِينِهِ، وإثْبَاتِ يَقِينِهِ. وإخْبَارُهُ بذلك مِنْ مُعْجزَاتِهِ وَهِيَ مِنْ آياتِ الله بوَحْيِهِ، فَلاَ دَخْلَ لغيره في مثلها.

والكرامةُ ليستْ مِنْ هذا البابِ؛ لأنها مِنْ إظْهَارِ التكريم[1] لأَهْلِ تَقْوَاهُ بدونِ الإذْنِ لهم، وَدُونَ التحدِّي، والقَصْدِ منهم، كما ستَقِفُ عليه.

ومِنْهُ يُعْلَمُ أنَّ الإخْبَارَ عَنِ الغَيْبِ - [﴿يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ الآية][2] - مُخْتَصٌّ بالأنبياءِ؛ لأَنَّ طَرِيقَهُ الوَحْيُ المُنَزَّلِ لهم لا لغيرهم. قال جَلَّ ذكره: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[3].

فكَانَ غَيْرُ الرسولِ مَحْجُوبًا عن مِثْلِهِ، وقَدِ انْسَدَّ بَابُ الرِّسَالةِ بمَوْتِهِ صلى الله عليه [وآله][4] وسلم، فانْقَطَعَ خَبَرُ الغَيْبِ، فهو مِنْ خَصَائِصِ اللهِ، كما قَالَ جَلَّ ذكره: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[5] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[6]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾[7]، ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[8]، ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾[9]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[10] وما هو نحو ذلك مِنَ الآياتِ المُتَرَقِّيَةِ عَنْ دَرَجَاتِ التَّأْوِيلِ بضَرُوريَّاتِ العُقُولِ، وبما فيها من التأكِيدِ والنَّفْي

---

(١) في «ك»: «التكرم»، والمثبت من «ن».
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
(٣) سورة الجن، الآيتان: ٢٦، ٢٧.
(٤) الزيادة منِّي.
(٥) سورة النمل، الآية: ٦٥.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
(٧) سورة الجن، الآية: ٢٦.
(٨) سورة الأنعام، الآية: ٥٩.
(٩) سورة يونس، الآية: ٢٠.
(١٠) سورة فاطر، الآية: ٣٨.

عَنْ غيره، والإثْباتِ له، وبما في ذلك مِنَ المبالَغَةِ في الإخْبَارِ بأنه وَليُّ العِلْمِ بالغيبِ، وأنه مُخْتَصٌّ بِهِ دُونَ خَلْقِهِ، وأنه دَلَّ بالنَّفْيِ والإثْبَاتِ على تَحققِ تَفرُّدِهِ به، وأنَّه مُسْتَحيلٌ مِنْ غيره، وَقَدْ أَخْبَرَ تعالى أنه مِنْ وَظَائِفِ الرسُلِ.

قال جَلَّ ذكره: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[١] الآية، ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٢]، وقَدْ خُتِمَتْ الرسالةُ بِهِ صلى الله عليه [وآله] وسلم، فَانْسَدَّ بَابُ الغَيْبِ بموته صلى الله عليه [وآله] وسلم.

والوَليُّ إنْ أَخْبَرَ بالغيبِ، قُلْنَا له: بمالك هذا؟ أَهُوَ مِنْ إلْهَامِكَ؟ أَوْ مِنْ كَشْفِ أحْلامِكَ؟ فإنَّ طَرِيقَ الغَيبِ: الوَحْيُ بالمَلَكِ أَوْ بإشَارتِهِ، فَلا يَدْخُلُهُ الإلْهَامُ، ولا المَنَامُ مِنْ غَيْرِ النبي عليه الصلاةُ والسلامُ.

قَالَ جَلَّ ذكره: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾[٣]، ﴿وَمَآ[٤] أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾[٥]، ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[٦].

وَمَا رَوَاهُ صلى الله عليه [وآله] وَسلَّم مِنَ الغيب، فَهُوَ مِنْ طريقِ الوَحْي بالمُشَافَهَةِ مَعَ حِفْظِهِ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ومِنْ خَلْفِهِ، ومِنْ كُلِّ شيطانٍ وشُبْهَةٍ.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
(٢) سورة الشورى، الآية: ٥١.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.
(٤) في «ك» و«ن»: «قل لا»، والتصويب من المصحف الشريف.
(٥) سورة الأحقاف، الآية: ٩.
(٦) سورة لقمان، الآية: ٣٤.

كما قال جَلَّ ذكره: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧ ﴾[1]؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِخِلافِ غَيْرِهِ.

وأنَّ الإلْهَامَ مِنْ غيره ممنوعٌ التكلُّمُ به؛ لأنه مِنْ رَجْمِ الغَيْبِ لِعَدَمِ تَيَقُّنِهِ مِنْهُ، بِعَدَمِ عِصْمَتِهِ؛ فَلا يَحِلُّ لِلْوَلِيِّ أنْ يتكلَّمَ به في مُسْتَقْبَلٍ، ولو تكلَّمَ به عَنْ قَصْدٍ ثَبَتَ فِسْقُهُ، وَخَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ التَّقْوى، فَضْلاً عَنِ الولايَةِ، كما أَخْبَرَ جَلَّ ذكره: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[2] أيْ فتفَحَّصُوا[3] ثُبُوتَ خَبَرِهِ.

وهذا الخَبَرُ أَصْلُهُ مِنْ رَجْمِ الغَيْبِ، فَيَثْبُتُ بِهِ فِسْقُهُ ابْتِدَاءً؛ لأنَّه لَيْسَ مِنْ عِلْمٍ مُحَقَّقٍ. وإنِ اعْتَقَدَ حَقِيقَتَهُ كَفَرَ بِمُصَادَرَةِ النُّصُوصِ القَاطِعَةِ. وَمَنِ اعْتَقَدَهُ مِنْهُ: أَشْرَكَ باللهِ، فَنَعُوذُ باللهِ مِنْ غَضَبِ الله.

فإنْ قيل: الإلْهَامُ مِنَ الوَحْي، وفي التنْزِيلِ: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[4] الآية؟ ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾[5] الآية؟ قُلْنَا: هذا بِحَسَبِ ما اقْتَضَاهُ الطَّبْعُ في كُلٍّ مِنْهُمَا.

وَوَحْيُ الغَيْبِ مِنْ مُقْتَضَى التَّنْزِيلِ لا الإلْهَامِ [فَتَسْمِيَتُهُ مِنْ بَابِ المُجَازَفَات][6].

فإنْ قِيلَ: في الحديث: «**إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوْعِي...**»[7]،

---

(١) سورة الجن، الآية: ٢٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٦.

(٣) وفي قراءة حمزة والكسائي وخلف: «فَتَثَبَّتُوا». «المُيَسَّر في القراءات الأربعة عشر».

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٨.

(٥) سورة القصص، الآية: ٧.

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من «ن»، واستدركته من «ك».

(٧) حديث صحيح. رواه الحاكم في "المستدرك" ٢/٤ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار =

= إلا قد نهيتكم عنه، لا يستبطئَنَّ أحد منكم رزقه. إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي: أن أحدًا منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس، وأجملوا في الطلب، فإنِ استبطأ أحد منكم رزقه فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لا يُنَالُ فضله بمعصية». وفي سنده انقطاع وجهالة؛ فإن سعيد بن أبي أمية الثقفي لم أعرفه، وهو يروي عن يونس بن بكير، وهذا ليس بالشيباني؛ فإن هذا الأخير متأخر جدًا من الطبقة التاسعة، بينما الراوي في هذا الإسناد يروي عن ابن مسعود! والعجب من الذهبي كيف سكت عن انتقاد هذا الإسناد؟! وأرجح أن هذا التخليط من سعيد بن أبي هلال، فإنه كان قد اختلط!. وقد رواه البغوي في «شرح السنة» ١٤/ ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥ من طريق أخرى مدارها على مجهول كذلك، مع وجود انقطاع أيضًا. ومن هذا الوجه أخرجه: القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥١).

ثم رواه الحاكم ٢/ ٤ من حديث جابر مرفوعًا، وليس فيه قوله: «إن جبريل نفث في روعي» والباقي بنحوه، وفيه عنعنة أبي الزبير، وليست الرواية عنه من طريق الليث بن سعد، وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. ومن هذا الوجه المدلَّس رواه القضاعي برقم (١١٥٢).

ثم رواه الحاكم ٢/ ٤، والبيهقي في «الكبرى» ٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١٥٦، ١٥٧، ٧/ ١٥٨ من طريقين عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعًا به دون قوله: «إن روح القدس»، والباقي بنحو الحديث الأول. وهكذا رواه ابن حبان في «صحيحه» ٨/ ٣٢ برقم (٣٢٣٩) وصححه الأرناؤوط على شرط مسلم، وفيه نظر؛ لأن سعيد بن أبي هلال قد حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط، وهو من هذا الوجه عند البيهقي في «الشعب» (١٠٥٠٥)، لكن طريق أبي نعيم خالية من هذا المختلط، إلا أن فيه إسحاق بن سنان، فإن لم يكن محرفًا، فإني لم أقف له على ترجمة.

ثم حمدتُ الله تعالى أنْ وفقني لمعرفته، فإذا هو محرف فعلاً، والصواب: إسحاق ابن بُنَان الأنماطي، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٩٠، ٣٩١، ونقل عن الدارقطني أنه قال: ليس به بأس، وفي رواية: ثقة؛ فالحمد لله. والراوي عنه محمد بن المظفر حافظ ثقة، دافع عنه ابن حجر أمام من رماه بالرفض. «لسان الميزان» ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩، وبهذا تأكدنا بحمد الله تعالى من صحة هذا الإسناد. =

أيْ: في نَفْسِي، بمَعْنَىٰ الإلْهَام للكَلام؟!.

قُلْتُ: إلْهَامُهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم بمنزلةِ الثَّابتِ بالوَحْي المُنَزَّلِ؛ للقَطْعِ بِعِصْمَتِهِ، وحِفْظِهِ، فلا يَنْطِقُ عَنِ الهَوىٰ، إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوْحى. حتَّى قالوا: إنَّ اجْتِهَادَهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم مِنَ الوَحْي الثابت؛ لأنَّه لا يُقَرُّ على الخطأ؛ فهو كإلْهَامِهِ حُجَّةٌ قاطعةٌ بخلافِ غيره، فلا يُقَاسُ على مِثْلِهِ.

والحَاصِلُ أنَّ الغيبَ المُسْتَقْبَلَ مِنْ عند اللهِ لِرُسُلِهِ، وَقَدْ خُتِمَتْ الرِّسَالَةُ بموت محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلم، فليس لغيرِهِ الإخْبارُ به.

وعلى تَقْدِيرِ إلْهَامِهِ فَهُوَ مِنْ رَجْمِ الغَيْبِ بالظَّنِّ والحِرْصِ، وذلك مَعْدُودٌ مِنَ الكَذِبِ.

وَهَلْ بَعْدَ خَبَرِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[1]؟!، ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾[2]؟!: أنْ يتكلَّمَ بالغيب

= وهو ما لم أُسْبَق إليه ـ فيما أزعم؛ حتى من قِبل المحدث الألباني حفظه الله تعالى، فإنه لم يتعرض لهذا السند بشيء. «فقه السيرة» ص٩٦.

ثم رأيته حفظه الله قد تعرض لإسناده فوصل إلى ما وصلتُ إليه من صحة السند في «الصحيحة» ٦/ ٢١٠، ٢١١، فحمدًا لله على التوفيق، وأسأله المزيد. وقد روى ابن أبي عاصم حديث جابر مرفوعًا في «السنة» (٤٢٠) وفيه عنعنة ابن جريج، وأبي الزبير، ولم يشر لهذه الطريق الألباني مع كونه هو الذي حقق «السنة» حفظه الله تعالى.

وقد رواه البغوي في «شرح السنة» (٤١١٠) من حديث المطلب مرسلاً، ولم يشر لهذه الرواية ـ ولا لغيرها من روايات البغوي ـ المحدث الألباني رعاه الله وعافاه.

وقد روي الحديث عن أبي أمامة أيضًا، وعن حذيفة، والإسناد عندهما ضعيف أيضًا. وراجع تخريج الألباني، فإني لا أريد تسويد الصفحات بما أفاض فيه رعاه الله.

والخلاصة: أن الحديث صحيح دون لفظ: «إن جبريل نفث...»، فإنها حسنة إن شاء الله تعالى برواية أبي أمامة ومرسل المطلب ورواية ابن مسعود، والله أعلم.

(١) سورة لقمان، الآية: ٣٤.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٠.

إلاَّ مَنْ أُصِيبَ في عَقْلِهِ أوْ أُلْقِيَ في وَهْدَةٍ من جَهْلِهِ؟!.

وأين هذا مِنَ التَّقْوى، فَضْلاً عنِ الوِلايَةِ؟!.

وَمَنْ فَرَّقَ بين غَيْبِ الأوْلِياءِ وغيبِ الله تعالى، وقال: هذا غَيْرُ ذاك؛ مَعَ أنَّ الحَالَ في المَحْذُورِ وَاحِدٌ؛ فَقَدْ ضَلَّ بهَوَاهُ، واتَّبَعَ شَيْطَانَهُ بفَتْوَاهُ!.

وَلَوْ عَقِلَ فَرْقَ المُتَشَابِهِ مِنَ المُحْكَمِ؛ لاتَّبَعَ مَا هُوَ الأسْلَمُ والأحْكَمُ[١].

فإنْ قِيلَ: وَقَعَ الكَشْفُ لِعُمَرَ [رضي الله عنه][٢] وهو على المنبر في المدينة في قصة (يا سَارِيَةَ الجبل!)[٣]. وكان سَارِيَةُ في العِرَاق في القِتالِ، وَسَمِعَ عُمَرَ

---

(١) الأسلم والأحكم دائمًا في اتباع سبيل الصحابة والسلف الصالح، فهم في كل شيء من شؤون العقيدة والمنهج كانوا على التي هي أسلم وأحكم وأقوم.

(٢) الزيادة من «ن». من هامش النسخة، وهي كذلك في الآتي قريبًا.

(٣) روى هذه القصة البيهقي في «دلائل النبوة» ٦/ ٣٧٠، واللالكائي في «شرح السنة» ٤/ ١٣٣٠ رقم (٢٥٣٧)، والزين عاقولي في «فوائده»، وابن الأعرابي في «كرامات الأولياء» ـ كما في «الإصابة» ٢/ ٣ رقم (٣٠٣٤)، وأبو بكر بن خلاد في «الفوائد» والسلمي في «الأربعين الصوفية»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» ـ كما في «الصحيحة» (١١١٠) كلهم من طريق يحيى ابن أيوب الغافقي، وهو ضعيف لسوء حفظه ـ من حديث عمر أو ابن عمر ـ كما في بعض الروايات: «أن عمر بعث سريةً فاستعمل عليهم رجلاً يقال له: سارية، فبينما عمر يخطب يوم الجمة فقال: يا سارية الجبلَ، يا سارية الجبلَ ـ ثلاثًا ـ، ثم قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين هُزِمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا مناديًا: يا سارية الجبل ـ ثلاثًا ـ، فأسندنا ظهورنا بالجبل، فهزمهم الله. قال: فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك».

هذه القصة أوردها ابن كثير في «البداية والنهاية» ٧/ ١٣١، ثم قال: «وهذا إسناد جيد»! ووافقه المحدث الألباني، وليس كما قالا!.

فالغافقي، واسمه يحيى بن أيوب قد ضعف بسبب حفظه، كما قال أحمد. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال ابن القطان الفاسي: هو ممن عُلِمتْ حاله، وأنه لا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال ابن عدي: هو عندي صدوق. قال علي رضا ـ غفر الله له ولوالديه وللمسلمين ـ: =

[رضي الله عنه] فالْتَجأَ بِمَنْ مَعَهُ إلى الجَبَلِ، فانْتَصَرَ؟! قُلْنا: هَذا فيما هو الوَاقِعُ المَحْسُوسُ؛ والبَحْثُ في المُسْتَقْبَلِ، فَمَنْ قَاسَهُ به، فَهُوَ الأَهْبَلُ!.

وعمر [رضي الله عنه] مَعَ تَقْوَاهُ، عُدَّتْ لَهُ كَرَامَةً، وَغَيْرُه لَيْسَ مِثْلَهُ؛ لأنَّ غَالِبَ مَنْ يتكَلَّمُ في هذه العُصُورِ بالوِلاَيةِ مَنْ خَلاَ عَنِ العِلْمِ، وَجَعَلَ تَقْوَاهُ في الخَلَوَاتِ، وتَرْكِ الجماعات، وَدَاوَمَ على الرياضَاتِ بأَكْلِ طعام يَخُصُّه، وله أَسْمَاءٌ خَاصَّةٌ يُوَاظِبُهَا لِيَتَّصِلَ بإخوانه مِنَ الجِنِّ، ويتكلَّمَ بِطَامَّاتٍ يظُنُّونَهَا مِنْهُ كَرَاماتٍ.

قال تَقِيُّ الدين الحرَّانيُّ[1]: إنَّ أَوَّل مَنْ أَظْهَرَ هذا الافْتِرَاء في الإِسْلامِ:

= الجرح المفسر بسوء الحفظ مقدم ـ كما هو هاهنا ـ على التعديل. وعليه فقول الحافظ: صدوق ربما أخطأ، ليس كما ينبغي!. «التقريب» (٧٥٦١١).
والعجب من مؤلفي كتاب: «تحرير تقريب التهذيب» ٤/ ٧٨ كيف يزعمان أنه صدوق؟ وهل فاتهما: أن الجرح المفسر مقدم على التعديل؟!.
قلتُ: وأما خبر أبي موسى مع الجنِّي الذي تقدمت الإشارة إليه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فهو خبر ضعيف؛ وقد روي من وجهين أحدهما أشد ضعفًا من الآخر:
الأول: من رواية ابن أبي الدنيا، واسمه عبد الله بن محمد القرشي أبو بكر في كتابه «مكائد الشيطان» ـ كما في «آكام المرجان في أحكام الجان» ص١٦٨ ـ وكما في الطبعة الناقصة أو المبتورة الأسانيد في أواخرها من جمع مجدي السيد! ص٩٧، وفي إسناده جهالة شيخ ابن أبي الدنيا: عبد الله بن بدر، فإني لم أقف له على ترجمة؛ وابن أبي الدنيا ـ رحمه الله ـ يروي عن خلق كثير لا يُعرفون كما قال الذهبي في «سير النبلاء» ١٣/ ٣٩٩، ويحيى بن يمان هو العجلي يخطىء كثيرًا، وقد تغير. «التقريب» (٧٧٢٩).
الثاني: رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» (٣٨٠)، وفيه تدليس الوليد بن مسلم، وقد عنعنه.
لكن، هل يتقوى الطريقان بمجموعهما؟ يحتمل، مع ميلي إلى عدم التقوية؛ لوجود جهالة في الطريق الأولى، والله أعلم.

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد وَقَفْتُ على كلامه في «مجموع فتاويه» ١١/ ٢٣٨.

المُخْتَارُ بن أبي عُبَيْد الثَّقَفِيُّ[١] الذي أَخْبَرَ به النبيُّ صلى الله عليه [وآله] وَسَلَّمَ قالَ: «سَيَكُونُ في ثَقِيفٍ كذَّابٌ ومُبِيرٌ»[٢]، فكانَ الكَذَّابُ: المُخْتَارَ بنَ عبَيْدٍ، والمُبيرُ: الحجَّاجَ بنَ يوسف[٣]. فقيل لابْنِ عُمَرَ [رضي اللهُ عنهما][٤] وابنِ عبَّاسٍ [رضي الله عنهما]: (إنَّ المُخْتَارَ يَزْعُمُ أنَّه يَنْزِلُ عليه؟ قالا: صَدَقَ! قالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ ﴾[٥]، ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾[٦].

فلا يتكلَّمُ بالغَيْبِ بَعْدَ الرِّسَالةِ إلاَّ مَنْ هُوَ مِنْ إخْوَانِ الشياطين لا مَحَالَةَ. وأمَّا مَا قَالُوهُ: مِنْهُمْ أَبْدَالٌ، وَنُقَبَاء، وأَوْتَاد، ونُجَبَاءُ، وسَبْعِينَ، وسَبَعَةٌ، وأَرْبَعينَ، وأَرْبَعَةٌ، والقُطْبُ هو الغَوْثُ للناس، عليه المَدَادُ بِلا الْتِبَاس!.

(١) هو الكذاب الذي أخبر عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، له ترجمة مطولة في «سير أعلام النبلاء» ٣/ ٥٣٨ ـ ٥٤٤، تدل على أنه مات على الكفر؛ إذ إنه يزعم أن جبريل عليه السلام يأتيه بالوحي!.

(٢) حديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» (٢٥٤٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، ورواه الترمذي (٢٢٢٠)، (٣٩٤٤)، وأحمد (٢/ ٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) هو الأمير المشهور، قال الذهبي: كان ظلومًا جبارًا، أهلكه الله في رمضان سنة (٩٥هـ) كهلاً، وقال: كان ناصبيًا، خبيثًا، سفَّاكًا للدماء، وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن. إلى أن قال: فنسبُّه ولا نحبه، بل نبغضه في الله؛ فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله. وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء. «سير النبلاء» ٤/ ٣٤٣.

(٤) الزيادة منِّي، وكذا في الأخرى.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٢٢١.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

فهَذَا مِنْ مَوْضُوعَاتِ إِفْكِهِم كما ذَكَرَهُ القَاضِي المُحدِّثُ: ابنُ العَرَبيُّ[(١)] في «سِرَاجِ المريدين»، وابنُ الجوزيُّ[(٢)]، وابنُ تَيْمِيَّة، وَقَالَ[(٣)]: «كُلُّ حَديثٍ يُرْوَى عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في عَدَدِ الأَوْلِياءِ، والأَبْدَالِ، والنُّقَبَاءِ، والأَوْتَادِ، والأَقْطَابِ، والأَنْجَابِ، مِثْلِ: (أَرْبَعَةٍ، وسَبْعَةٍ، واثني عَشْر، وأرْبعين، وسَبْعين، وثَلاثِ مائةٍ، وثلاثةِ عَشَر، والقُطْبِ الوَاحِدِ، والغَوْثِ) فَلَيْسَ في ذلك شيءٌ صحيح عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، ولم ينطق السلف بشيءٍ مِنْ هذه الألْفَاظِ، إلاَّ لَفْظَ الأبْدَالِ، وهم أرْبَعُونَ بِأَرْضِ الشَّامِ، رُوِيَ ذلك عن عَلِيٍّ، وهو مُعْضَلٌ مُنْقَطِعٌ لِيْسَ بِثَابِتٍ[(٤)].

---

(١) وليس هو بابن عربي الملحد الصوفي، وإنما هذا ابن العربي الفقيه، فتنبه.

(٢) في «الموضوعات» ٣/ ٣٩٧ ـ ٤٠١ ط. أضواء السلف والتدمرية ـ بتحقيق د. نور الدين ابن شكري. وتوصل الباحث إلى أن حديث الأبدال لا يصح، ولكنه ليس بموضوع كما زعم ابن الجوزي، وهو كما قال؛ فإن المحدث الألباني قد توصل إلى نفس النتيجة في «السلسة الضعيفة» (٩٣٦، ٢٤٩٨، ٢٩٩٣، ١٤٧٦).

(٣) «الفتاوى» ١١/ ٤٣٣ ـ ٤٤٤.

(٤) وقد كنتُ ـ بحمد الله ـ حكمت عليه بالضعف في تحقيقي لمسند علي رضي الله عنه، فقد روي من طريق الحارث بن حرمل عن علي كما في رقم (١٧٢٨ ـ ١٧٣٢). وهذه طريق فيها الفرج بن فضالة، وهو ضعيف. والحارث بن حرمل مجهول، تفرد عنه رجاء بن حيوة كما في «الجرح والتعديل» ٣/ ٧٢، ولهذا لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحًا ولا تعديلاً.
وروي من طريق صفوان بن عمر السكسكي عن أشياخه عن علي مرفوعًا! وهذا إسناد مظلم ضعيف جدًا من أجل أبي عبد الرحمن السلمي، فإنه متهم بالوضع وانظر: «مسند علي» (٧٦٠٤) ٤/ ١٣١٠، وروي من طريق فطر عن أبي الطفيل عن علي موقوفًا: «الأبدال بالشام والنجباء بالكوفة» وهو ضعيف من أجل فطر؛ فإنه متكلّم فيه، وهو مدلس وقد عنعنه، بل لو صرّح لم يقبل منه! كما بيَّن ذلك السخاوي وغيره. انظر: «مسند علي» ٤/ ١٣٧٣ رقم (٧٩٦٣، ٧٩٦٤).
وروي من طريق عياش بن عباس القتباني عن علي موقوفًا، وفيه تدليس الوليد بن =

ومِنْ شَوَاهِدِ كَذِبهِ أنَّ عَلِيًّا أفْضَلَ مِمَّنْ في الشَّام، فَكَيْفَ يَكُونُ الأَبْدَالُ مَعَ غَيْرِه.

وفي حَدِيثِ أبي سعيد الخُدْرِيِّ: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ بالشَّامِ على خَيْرِ فِرْقَةٍ مِنَ المُسْلِمين**»: مُتَّفَقٌ عليه[١].

قالُوا: هُمُ الخَوَارِجُ الذينَ قَتَلَهم عَلِيٌّ.

وفي حَدِيثِ عَمَّارٍ: «**تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**»[٢]، فَقَتَلَهُ أَهْلُ الشَّام، هو[٣] في الصَّحِيحَيْن. وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ إفْكِهِم، وَاصْطِلاحِ وَصْفِهِم، فَلا يُلْتَفَتُ

= مسلم، وهو يسوي الإسناد وقد عنعنه، ثم هو معضل! انظر: «مسند علي» ٦/ ٢٣٧٠ رقم (١٣٦٢٥، ١٣٦٢٦). وقد وقع وهم مني في تصحيح لفظ: «الأبدال من الشام» هناك، ولهذا أنبه طلاب العلم والقراء على ذلك.

وروي من طريق شريح بن عبيد عن علي مرفوعًا: وهو ضعيف أيضًا لانقطاعه بين شريح وبين علي رضي الله عنه كما قال ابن عساكر كذلك. وانظر: «مسند علي» ٣/ ١١٨٥ ـ ١٨٦ رقم (٦٧٥٤ ـ ٦٧٥٧). وهذا الأثر قد ضعفه ابن تيمية كما سيذكره المؤلف عنه.

(١) حديث صحيح؛ إلا أن هذا اللفظ غير وارد، والذي ورد هو ما رواه مسلم في «صحيحه» (١٤٩، ١٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا: «تمرق مارقة عند فُرْقةٍ من المسلمين، يقتلها أولى الطائفتين بالحق». وهذا لم يروه البخاري بهذا اللفظ، وإنما رواه في «صحيحه» (٦٩٣١، ٦٩٣٣) من حديث أبي سعيد مرفوعًا بلفظ: «يخرج في هذه الأمة قوم تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم...» الحديث. وقد رواه البخاري من حديث علي رضي الله عنه مرفوعًا (٦٩٣٠)، وكذا هو في «صحيح مسلم» (١٠٦٦).

تنبيه: هذا العزو للبخاري ومسلم مِنْ وهم المؤلف وليس من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) حديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» (٢٩١٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية». وقد رواه البخاري بلفظ: «وَيْحَ عمارٍ، تقتله الفئةُ الباغية» برقم (٤٤٧، ٢٨١٢) مع شرح البخاري المعروف بـ «فتح الباري».

(٣) كذا في (ن) و(ك) ولعله (وهو).

إِلَيْهِ، وَلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ ثَمَّةَ أَعَابَ النُّقَّادُ على مَنْ ذَكَر أَمْثَالَ ذَلِكَ، كابْنِ العَادِلِ(١)، وصَاحِبِ المَوَاهِبِ(٢)، وأرْبَابِ الرَّسَائِلِ، وغيرهم.

فَمَنْ تكلَّمَ بشيءٍ مِنْ ذلك، واعْتَقَدَ تَصَرُّفَاتِ مَا قَالوه، فَقَدْ شَاقَقَ سَبِيلَ المؤمنينَ، وخَالَفَ نُصُوصَ ربِّ العالمين: **«وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على مَنَاخِرِهِم إلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِم؟!»**(٣).

فإِيَّاكَ، ثُمَّ إِيَّاكَ أَنْ تُخْطِىء تَقْوَاكَ، فَيُخْطىء ابْنُ أُمِّكَ، كَمَا يُخْطىء ابْنُ أَخِي عَمِّكَ(٤)!.

وأَمَّا كَوْنُهم جوَّزُوا لَهُم الذَّبَائِحَ والنُّذُورَ، وأَثْبَتُوا لهم فيهما الأُجُورَ؟

---

(١) لعله العادلي الصوفي عمر، فقد ذكره صاحب «معجم المؤلفين» ٢/ ٥٦٠ رقم (١٠٣٧٦) وأن له تصانيف في التصوف! توفي سنة ٧٨٨ هـ. أو محمد العادلي المتوفى سنة ٨٥٦ هـ فهو صوفي مصنف كما في «معجم المؤلفين» ٣/ ٣٥٨ رقم (١٣٧٣٦)، وهناك ثالث أيضًا يدعى محمدًا توفي سنة ٩٧٠ هـ. «المعجم» ٣/ ٥٥٧ رقم (١٤٩٩٥)، والله أعلم.

(٢) هو «المواهب اللَّدُنِّيَّة بالمنح المحمدية»، وصاحبه هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني المصري، المتوفى سنة ٩٢٣ هـ. وكان بينه وبين السيوطي وحشة بسبب اتهام الثاني للأول بأنه كان يسرق من كتبه ولا يعزو إليه. انظر: «كشف الظنون» ٢/ ١٨٩٦، ١٨٩٧.

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه أحمد في «المسند» ٥/ ٢٣١، والترمذي في «السنن» (٢٦١٦)، وكذا ابن ماجه (٣٩٧٣) وغيرهم، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. وقد صححه الترمذي، وأعله ابن رجب، ورد ذلك الألباني بما خلاصته أنه جاء من طريقين يقوي أحدهما الآخر، فانظر - غير مأمورٍ - ذلك بالتفصيل في «إرواء الغليل» (٤١٣).

(٤) كأن المؤلف يقول: احذر أن يقلدك الناس في عقيدتك إذا كانت فاسدة، فيكون وبالهم عليك أيضًا.

فَيُقَالُ: هذا الذَّبْحُ والنَّذْرُ؛ إنْ كَانَ على اسْمِ فُلانٍ وَفُلانٍ، فَهُوَ لغيرِ اللهِ، فَيكونُ بَاطِلاً.

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾[1]، وفي الحديث: «لا نَذْرَ إلاَّ فيما يُبْتَغَىٰ به وجه الله تعالى». متفقٌ عليه[2].

وَوَرَدَ «أَنَّ مَنْ حَلَفَ بَغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»: رواه الحاكم[3]، وغيره[4]، ونحوه[5]: النَّذْرُ لغير الله.

وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾[6] أيْ: إنَّ صلاتي، وذَبْحِي لله، كما فُسِّرَ بِهِ، نَظِيرُ قَوْلِهِ جَلَّ

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٢١.

(٢) هذا وهم عظيم من المؤلف، فليس هذا اللفظ في المتفق عليه! بل ليس هو في شيءٍ من الكتب الستة سوى «سنن أبي داود» (٢١٩٢، ٣٢٧٣) وبإسنادٍ حسنه المحدث الألباني في «صحيح أبي داود» (١٩١٨، ٢٨٠١) من أجل عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وهو في «مسند أحمد» ٢/ ١٨٥ من هذه الطريق أيضًا. وإنما رواه مسلم في صحيحه (١٦٤١) بلفظ: «**لا نَذْرَ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**» من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صحيحه (٦٦٩٦، ٦٧٠٠) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا بلفظ: «**مَنْ نذر أن يطيعَ اللهَ، فليُطِعْهُ، ومَنْ نَذَرَ أن يعصيَ الله، فلا يَعْصِهِ**».

(٣) في «المستدرك» ١/ ١٨، وكذلك في ٤/ ٢٩٧.

(٤) مثل أحمد في «المسند» ٢/ ٣٤، ٦٩، ٨٦، ١٢٥، والترمذي (١٥٣٥)، وأبي داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والبيهقي ١٠/ ٢٩، وغيرهم.
وقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان ١٠/ ١٩٩، ٢٠٠ رقم (٤٣٥٨)، وكذلك صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني على شرط مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
وانظر: «الصحيحة» (٢٠٤٢).

(٥) أيْ في كونِ حكمه شركًا؛ كالحلف بغير الله تعالى.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

ذكْرُهُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾[1].

وفي الحديث: «لا نَذْرَ في مَعْصِيةِ اللهِ»: رواه أبو داود[2]، وغيره[3].

والنَّذْرُ لغيرِ اللهِ إشْرَاكٌ مَعَ اللهِ، فلا أكْبَرَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ.

وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[4] الآية.

فالنذرُ لغيرِ اللهِ كالذَّبْحِ لغَيْرِهِ.

وقَالَ الفُقَهَاءُ[5]: خَمْسَةٌ لغير الله شِرْكٌ: الركوع، والسجود، والذَّبْحُ، والنذرُ، واليمينُ.

وَمَنْ ذَكَرَ[6] غَيْرَ اسْمِ اللهِ على ذَبِيحَتِهِ، فَهِيَ مَيْتَةٌ يَحْرُمُ أكْلُهَا. وَلَوْ شَرَكَ مع اسْمِهِ تَعَالى أَحَدًا، كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللهِ ومحمد صلى الله عليه [وآله] وسلَّم بِوَاوِ العَطْفِ، فَكَذَا[7] تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ.

---

(١) سورة الكوثر، الآية: ٢.

(٢) في «السنن» (٣٢٩٠).

(٣) هذا الغير كان ينبغي للمؤلف أن يقدمه على أبي داود!! فقد رواه مسلم في صحيحه (١٦٤١) كما تقدم. ثم يقال: رواه أبو داود، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥)، والنسائي ٧/ ٢٦، ٢٧، وابن ماجه (٢١٢٥) وغيرهم، من حديث عائشة مرفوعًا، بزيادة: «وكفارته كفارة يمين»، وهي زيادة متكلم فيها، لكن صححها الألباني من وجه آخر ذكره في «إرواء الغليل» (٢٥٩٠)، فراجعه هناك إن شئت.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) في هامش (ن) قال المعلق أو الناسخ: «انظر كيف لم يَقُلِ: الإجماع»!، وأقول: فكان ماذا؟! وقد ذكر العلامة شمس الأفغاني ـ رحمه الله رحمةً واسعة ـ في كتابه: «جهود علماء الحنفية» نقولاتٍ عديدة عن علماء الأحناف في هذه المسألة التي يكفينا فيها كتاب ربنا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام الصحيحة!.

(٦) في «ن»: «ومن ذلك»! والتصويب من «ك».

(٧) في «ن»: «هكذا»، والتصويب من «ك».

وكذا لَوْ تَرَكَ اسْمَ اللهِ عَمْدًا على الذبيحة، لا تُؤْكَلُ عِنْدَنَا[١]، فَهِيَ مَيْتَةٌ؛ لِصَرِيحِ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾[٢]، فَتَرْكُ المؤمِنِ ذِكْرَهُ تَعَالَى عَمْدًا، كَذِكْرِ غيرِهِ.

نعَمْ! لَوْ قَالَ: هذا النَّذْرُ للهِ، يُذْبَحُ في مَكَانِ كذا، ويُصْرَفُ على جَمَاعَةِ فُلانٍ أَوْ على أَهْلِ رِبَاطِ فُلانٍ، فَلا بَأْسَ به، كَمَا في الوَقْفِ على فُلانٍ وَفُلانٍ؛ فإِنَّ الوَقْفَ للهِ مُلْكٌ لَهُ، وتُصْرَفُ غَلَّتُهُ على مَنْ عَيَّنَهُ الوَاقِفُ، فَكَذَا هنا.

فَالحَاصِلُ[٣]: أَنَّ النَّذْرَ لغيرِ اللهِ فُجُورٌ؛ فَمِنْ أَيْنَ لهم الأُجُورُ؟! وكذا الذَّبَائِحُ.

وَمَنْ قَالَ: إنَّ هذا النَّذرَ لفُلانٍ، وهذه الذبيحَةَ لفُلانٍ، فَهُوَ من العِصْيَانِ[٤] وَمَنْ نَذَرَ للهِ ذَبْحًا أَوْ غَيْرَهُ، وَقَالَ: يُذْبَحُ بِمَكَانِ كذا، أَوْ يأْكُلُهُ قَوْمُ كذا: جَازَ، والله الهادي.

* * *

---

(١) وكذا فيما اختاره صاحب «المغني» ١٣/ ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢١.

(٣) في «ك»: «والحاصل».

(٤) في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في «صحيحه» (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام ذبح الكبش وقال: «**اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد**».

فإن كان المؤلف يقول بأن مثل هذا من العصيان، فهو خطأ واضح لمخالفته لما صحَّ عنه صلى الله عليه وآله وسلم. وإنما قال المؤلف ما قال لكراهية المذهب الحنفي للاشتراك في الذبيحة أو الأضحية، وهذا شيءٌ خالفوا فيه السنة الصحيحة الصريحة لظنهم أن ذلك يدخل تحت قوله تعالى ـ سورة البقرة، آية: ١٧٣ ـ : ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾، والجمهور أسعدُ لموافقتهم السنة في هذا! وانظر: «المغني» لابن قدامة ١٣/ ٣٩٠، ٣٩١.

الفَصْلُ الثاني
في اعْتِقَادِ الأَخْيَارِ المُنْجِي مِنَ النَّارِ

اعْلَمْ ـ أولاً ـ أنَّ العَاقِلَ مع عَقْلِهِ في الوَرَعِ والدينِ لا يَرْضَىٰ إلاَّ بما فيه اليقين، ولا يُنَافِسُ إلاَّ في الأَنْفَسِ، ولا يَسْعَىٰ إلاَّ في تَحْصِيلِ مَا هُوَ الأَكْيَسِ.

ولا نِزَاعَ في الدينِ بأنَّ الإيمَانَ هُوَ حَبْلُ اللهِ المتينُ، وَنُورُهُ المُبِينُ؛ إذْ مِنْهُ تَنْشَأُ الأَحْكَامُ؛ وَعَليه تُبْنَىٰ[(١)] قواعِد الإسْلام.

وَلا رَيْبَ في أنه[(٢)] البِدَايَةُ في الهِدَايَةِ[(٣)]، والغَايَةُ في النِّهَايَةِ، وبه الدِّرَايَةُ الفَاخِرَةُ، ومِنْهُ سَعَادَةُ الدنيا والآخرة.

فَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ الإفَادَةُ سَبَبٌ لِنَيْلِ الحُسْنَىٰ وَزِيَادَة.

هذا، وإنَّهُ أَجْمَعَ أَهْلُ الحَقِّ على أنَّ النَّظَرَ[(٤)] في مَعْرِفَةِ الله تعالى أَوَّلُ فَرْضٍ

(١) في (ن): «يبنى» بالياء التحتانية.

(٢) الضمير يرجع إلى الإيمان؛ لأنه يتحدث عنه وليس قصده الكتاب الذي سأذكره.

(٣) هذا اسْمُ كتاب للغزالي صاحب «الإحياء»! سَلَكَ فيه سبيل كتبه الأخرى في الخَلْطِ بين الصحيح والمكذوب مِنَ الحديث، وقد شرعتُ ـ بحمد الله تعالى ـ في بيان ذلك في رسالة مستقلة تخرج قريبًا بإذن الله تعالى.

(٤) ليس أول واجبٍ على المكلَّفِ هو النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك في الله، بل أول واجبٍ وآخر واجب، وأول ما يدخل به المرء في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا هو: توحيد الألوهية أي: «لا إله إلا الله» بحقها الذي لا يكون إلا بالإيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم من شرائع الإسلام.
أما أهل الكلام فأول شيء أو واجب على المكلف عندهم هو النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك ثم الوصول ـ بزعمهم لليقين ـ نسأل الله سبحانه وتعالى العفو والعافية في الدنيا والآخرة.
وانظر لهذا الموضوع الخطير ما كتبه الشيخ سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد» ص٣٧ـ ٣٩، وأول شرح الطحاوية.

على المكَلَّفِ: عَقْلاً وشَرْعًا.

أمَّا الثاني: فَلِقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١]، ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[٢]، ﴿ فَٱنظُرْ [٣] إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾[٤]، ﴿ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾ ﴾[٥]، ﴿ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾ ﴾[٦] وأمْثالِهِ.

وفي قَوْلِهِ جَلَّ ذكره: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[٧]: تَحْقِيقُ الذَّمِّ بِقُصُورِهِم، وَفَرْطِ غَفْلَتِهِم عَمَّا في آيَاتِهِمَا.

وفي حديث: «سُؤَالِ جبريل[٨] للنبيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم: ما الإيمانُ؟ وما الإسْلامُ؟ وما الإحْسَانُ؟»: دَلِيل وُجُوبِ المعْرِفَةِ.

وفي آخِرِهِ: «أتَاكم ليُعَلِّمَكُمْ دينكم»: متفقٌ عليه[٩].

وَأَمَّا الأولُ[١٠]: وإنْ لم نُوجِبْ به؛ لأنَّ الشَّرْعَ هو الحَاكِمُ دُونَ العَقْلِ؛

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٠١، وليس فيها ولا فيما يأتي من الآيات أي وجهٍ من وجوه الشك أو الشبهة التي يزعمها أهل الكلام، بل كل هذه الآيات دالة على وحدانيته سبحانه، وأما وجوده فقد أقر به الكفار فلم يُدْخِلْهُم ذلك في الإسلام!؛ فلابد من أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢١.

(٣) في (ك): «انظروا»!، وفي (ن): «انظر»! والصواب ما أثبته.

(٤) سورة الروم، الآية: ٥٠.

(٥) الآية ٢ من سورة الحشر.

(٦) الآيات كثيرة جدًا في لفظ «أولي الألباب».

(٧) سورة غافر، الآية: ٥٧.

(٨) في (ن) علق الناسخ بقوله: «عليه السلام»، وأقول: بل عليه الصلاة والسلام!؛ لأن قصد ذلك المعلق ـ كما تقدم مرارًا ـ إنما هو الطعن في المؤلف لنسيانه ذلك!

(٩) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم في صحيحه (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) أي: العقل.

لكنّنا[1] لا نُنْكِرُ كَشْفَهُ عن حُسْنِ الشيءِ وقُبْحِهِ في بعض الأفْعَالِ بحَسَبِ ما يَظْهَرُ مِنْها مِنْ نَفْعٍ وَضُرٍّ: كَحُسْنِ العِلْمِ، والصِّدْقِ، وقُبْحِ الجَهْلِ، والكَذِبِ، وَدَاعِيَةُ ذلك ضَرُورتُهُ، وَجَحْدُ مِثْلِهِ خُرُوجٌ عَنِ العُقُولِ؛ فَهُوَ - أَعْنِي العَقْلَ - آلَةٌ لِلْعِلْمِ بما أَوْدَعَهُ اللهُ تعالى مِنَ التَّمييزِ.

والإيْمَانُ حَسَنٌ في ذَاتِهِ لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الحُسْنِ؛ فَوَجَبَ قَبُولُهُ عَقْلاً وَنَقْلاً.

وَمِنْ ثَمَّةَ يُعْتَبَرُ وَيَصِحُّ قَبُولُهُ مِنَ الصَّبِيِّ - عندنا[2] - لِوُجُودِ حُسْنِ حَقِيقَتِهِ؛ لأَنَّه تَصْدِيق وإِقْرار[3]، فَوَجَبَ قَبُولُهُ مِنْهُ، وَإِنْ لم يَجِبْ أَدَاؤُهُ؛ لِثُبُوتِ وُجُوبِهِ عَلَيْهِ بالتَّبَعِيَّةِ والذِّمَّةِ.

فَإِنْ أَدَّاهُ، وَقَعَ فَرْضًا في الحُكْمِ؛ لِصِحَّةِ أَدَائِهِ؛ إِذْ لا يَلِيقُ مَنْعُهُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ أَبَدًا.

وفي التنزيل: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ۝١٢﴾[4]؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنْ يكونَ الصَّبِيُّ بِهِ مَهْدِيًّا؛ إِذْ لا عَمَلَ بدونِهِ، فَكَانَ مَنَاطُ الفَوْزِ لكلِ أَحَدٍ.

وثانيًا: أَنَّ العَاقِلَ لا يُعْذَرُ في تَرْكِ طَلَبِ الإيمانِ، وَلَوْ غَيْرَ بَالِغٍ - عندنا - باعْتِبَارِ عُمُومَاتِ النصوصِ الدَّالةِ على وُجُوبِ مَعْرِفَتِهِ تَعَالى بآياتِهِ

(١) في (ن): «لاكننا».

(٢) وعند كل من كان سليم العقيدة والمنهج من الناس.

(٣) وعمل بالأركان! وهنا نقطة الخلاف بين الحنفية وبين السلف أصحاب الحديث من الصحابة والتابعين وتابعيهم.
فالإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.
وانظر تحقيق هذه المسألة فيما ذكره شارح «العقيدة الطحاوية» ص ٣٨٠ - ٣٩٨، فقد أجاد رحمه الله تعالى في دفع شبهات المرجئة الذين يقولون بأن الأعمال لا تدخل في الإيمان!!، وعليه، فإيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام !!، لكن الخلاف بين الحنفية وأهل الحديث ليس لفظيا فقط فتنبه

(٤) سورة مريم، الآية : ١٢

المَنْصُوبَةِ في الأَنْفُسِ والآفَاقِ[(١)].

وإنَّما لَمْ نُحَتِّمْهُ على غَيْرِ البَالِغ، مَعَ وُجُوبِهِ عليه وَصِحَّتِهِ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ بُلْغَتِهِ المُدَّةَ التي قَدَّرَهَا الشَّارِعُ؛ ولأنَّ العَقْلَ بذَاتِهِ لا يُوجِبُ بغير إيرَادٍ شَرْعِيٍّ وَدَلِيلُ التكْلِيفِ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا.

وَقَدْ وَرَدَ أنَّ الصَّبِيَّ يُضْرَبُ على وَارِدِ الفُرُوعِ مِنْ صَلاةٍ، ونَحْوِهِ.

وفي الحديث: «**مُرُوا أَوْلادَكُمْ بالصَّلاةِ لِسَبْعٍ، واضْرِبُوهم عليها لِعَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بيْنَهم في المَضْجَعِ**»[(٢)].

وَمَا ذَاكَ إلاَّ لِتَوَجُّهِهَا عَلَيْهِ، وإنْ لم تُطْلَبْ مِنْهُ، فكيفَ بما هُوَ أُسُّهَا مِنَ الإيمَانِ بها؟!.

والإيمانُ لا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ أصْلاً؛ فَلا يَحِلُّ نَفْيُهُ، ويَجِبُ قَبُولُهُ والحُكْمُ بِهِ.

والجَهْلُ في مِثْلِ هذا المَقَامِ لا عُذْرَ فيه عِنْدَ عُلَمَاءِ الإسْلامِ.

وثالثًا: تَعْلَمُ أنَّ العَقْلَ في الإنسانِ مِنْ أَعَزِّ النِّعَمِ، وَمِنْ عَطَايَا الكَرَمِ؛ إذ الإنْسَانُ بِحَسَبِ القُوَّةِ المُدْرِكَةِ.

فإنَّ الإنْسَانَ كُلَّمَا زَادَ في المَلَكَاتِ المَحْمُودَةِ لِتَحْصِيلِ عُلُومِهَا، زَادَتْ فَوَائِضُهُ المُدْرِكَةُ، فَتَصِيرُ نَظَرِيَّاتُهُ أَعْدَلَ، وَقَوَابِلُهُ أَقْبَلَ، وَكَمَالاتُهُ

---

(١) وبالفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

(٢) حديث صحيح: رواه أبو داود (٤٩٥، ٤٩٥)، وأحمد (٢/ ١٨٧)، والبيهقي (٣/ ٨٤، ٧/ ٩٤)، وصححه الحاكم (١/ ٢٠١) على شرط مسلم من حديث سبرة، ورواية الآخرين حسنها الألباني من أجل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما في «إرواء الغليل» ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، ورواية الحاكم حسنها الألباني فقط، ثم قال بأن الحديث صحيح بمجموع هذين الحديثين أو الروايتين.

أَكْمَلُ، وإلى الحَقِّ والخَيْرِ أَمْيَلُ.

وَأَجْمَعَ العُقَلاءُ أَنَّ الغَايَةَ القُصْوَى مِنْ تَحْرِيرِ هذا العَالَمِ والحِكْمَةُ الكُبْرَى مِنْ تَخْمِيرِ طِينَةِ آدَم[1] لَيْسَتْ إلاَّ مَعْرِفَةَ الصَّانِعِ المَجِيدِ، وَامْتِثَالِ أَوَامِرِ الخَالِقِ المُبْدِىءِ المُعِيدِ[2].

فَإِنَّهُ تَعَالى ـ عَزَّ شَأْنُهُ، وَعَظُمَ سُلْطَانُهُ ـ سَطَّرَ آيَاتِ قُدْرَتِهِ في صَحَائِفِ الأَكْوَانِ، وَنَصَبَ آيَاتِ عِزَّتِهِ في صَفَائِحِ الأَعْرَاضِ والأَعْيَانِ، وَجَعَلَ كُلَّ ذَرَّةٍ مِنْ ذَرَّاتِ الوُجُودِ، وَكُلَّ قَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ المَوْجُودِ، وَكُلَّ نُقْطَةٍ جَرَى

(١) روي فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» ١/ ٢٢٩، ٢٣٠ ـ المخطوط ـ من حديث ابن مسعود وسلمان، قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الله خَمَّرَ طينة آدم أربعين يومًا وليلة، ثم أخذها بيده ثم قال هكذا: قطعها بيده، فخرج في يمينه كل نفس طيبةٍ، وخرج في يده الأخرى كل نفس خبيثةٍ ثم شبكَ بين أصابعه حتى خلطهما، فكذلك يخرج الحيَّ من الميت، والميت من الحي، والمؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن**».
قال الحافظ العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» ٤/ ٢٦٩: «بإسناد ضعيف جدًا، وهو باطل».
ولهذا أورده العراقي السويدي في «موضوعات الإحياء» برقم (٢٤٧) بتحقيقي. ثم وقفت عليه موقوفًا من قول سلمان الفارسي رضي الله عنه: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤١٤ بإسناد صحيح، لكنْ عقَّبَ البيهقي على هذا الأثر بقوله: «ومعلوم أن سلمان كان قد أخذ أمثال هذا من أهل الكتاب حتى أسلم بعد». وكان البيهقي قد قال قبل ذلك: «هذا موقوف، ورواه غيرهما عن سليمان التيمي: فقال عن سلمان من غير شك». ثم ذكر البيهقي أنه روي مرفوعًا من وجه آخر ضعيف، وليس بشيء.
قال علي رضا: المرفوع في إسناده عبد الله بن محمد بن أبي مريم، وهو قد حدث بالبواطيل كما في «لسان الميزان» ٣/ ٣٩٥، وشيخه مفضل بن محمد؛ فإن كان الضَّبي فهو متروك عند أبي حاتم، وإلا فإني لم أعرفه، وأحمد بن القاسم بن الريان ضعفه ابن ماكولا والدارقطني. «لسان الميزان» ١/ ٣٥٣.

(٢) في (ك): «المجيد».

عَلَيْها صنائِعُ الإبْدَاع، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْ نُقْطَةٍ رُسِمَتْ بِبَدَائِعِ الاخْتِرَاع، دَالَّةً على وَحْدَتِهِ، وَعِزَّةِ جَلالِهِ، وَمِرْآةً لِمُشَاهَدَةِ جَمَالِهِ، وَصِفَاتِ كَمالِهِ، نَاطِقَةً بِحُجَجِهِ البَاهِرَةِ الوَاضِحَةِ الشُّؤونِ، وَآيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لا رَيْبَ فيها لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ. وَلا نِزَاعَ لِعَاقِلٍ في أنَّ لِلْعَقْلِ فَرْقًا في مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ، وَتَمْييزًا كَمَا في اللَّذَّةِ والآلامِ.

حَتَّى أنَّ المُعْجِزَةَ بَعْدَ الدَّعْوَى لا تُعْرَفُ إلاَّ بأَدِلَّةِ العُقُولِ، وَآيَةُ حُدُوثِ العَالَمِ أدَلُّ على الحُدُوثِ بالمعقولِ.

فإذا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ العَقْلَ لَهُ دَخْلٌ في مَعْرِفَةِ الرِّسَالَةِ، كَانَ العِرْفَانُ له أَوْلَى في مَعْرِفَتِهِ ـ تَبَارَكَ وتَعَالىٰ ـ وأنه النَّافِعُ في عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَبِهِ الوُجُوبُ في معرفة الوَاحِدِ المجِيدِ.

وأَوَّلُ مَا يَجِبُ على الإنْسَانِ مَعْرِفَةُ الرَّحْمنِ[1] ـ تَبَارَكَ وتَعَالىٰ ـ كَمَا هُوَ بِوَحْدَتِهِ، وَنُعُوتِ كَمَالِهِ وَجَلالِه، مُنَزَّهٌ عَنْ سِمَاتِ النَّقْصِ، لا يُشْبِهُ شَيْئًا في ذَاتِهِ، ولا في صِفَاتِهِ، ولا حَدَّ لِعَظَمَتِهِ، وَنُعُوتِ كَمَالِهِ.

والأَصْلُ في ذلك: التَّمَسُّكُ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، والتَّجَانُبُ عَنِ الهَوَىٰ والبِدْعَةِ، كَمَا عَلَيْهِ الصحابةُ، والتابعون، والسلفُ الصالحون[2]، والأئمةُ الكِبَارُ مِنْ أَرْبَابِ المَذَاهِبِ الأَخْيَارِ[3].

---

(١) أول ما يجب على الإنسان عبادة الله وحده لا شريك له. وأما المعرفة فإنها حاصلة في الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

(٢) في (ك)، و(ن): «الصالح».

(٣) ومن أجمل وأكمل وأعلم وأحكم من استفاد من هذا كله هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مصنفاته ورسائله وأجوبته، وكذا تلميذه وماشطة كتبه العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في تصانيفه القيمة.

=

وَرَابعًا: أَنَّهُ تقَرَّرَ عِنْدَ كُلِّ ذِيْ لُبٍّ: أَنَّ الرَّبَّ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - مُطَالِبٌ عِبَادَهُ بما كَلَّفَهُم بِهِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ تعالى، وأَعْمَالِهِم في حَالِهِم، وَمُثِيبُهُم عَلَيْهَا، وَمُعَاقِبُهم على تَرْكِهَا في مآلهم.

وتبَيَّنَ بالنُّصُوصِ المُتَرَقِّيَةِ عَنْ دَرَجَاتِ التَّأْوِيلِ، بِضَرُوراتِ العُقُولِ، أَنَّهُم مِنَ الوَفَاءِ بِمَا كُلِّفُوا بِهِ مُتَمَكِّنُونَ، وَأَنَّهُم على مَبْلَغِ الطَّاقَةِ والوُسْع. وَأَنَّ مَنْ أَحَاطَ بكُلِّيَّاتِ الشَّرَائِعِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ وَعْدِ الطَّائِعِ بالزُّلْفَىٰ، وَوَعِيدِ العَاصِي بِسُوءِ المُنْقَلَبِ، وَمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ، وَأُرْسِلَتِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتِ الكُتُبُ، وَأُوضِحَتِ السُّبُلُ؛ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ، عَلِمَ يَقِينًا، وَتَبَيَّنَ مُبِينًا أَنَّه تعالى مُطَالِبٌ عِبَادَهُ بحَقِيقَةِ الأَعْمَالِ، المُتَفَرِّعَةِ على المَعْرِفَةِ التي هي أَشْرَفُ أَفْرَادِ الأَعْمَالِ؛ وَلاَ عَمَلَ بدُونِ مَعْرِفَتِهِ تَعَالى؛ فَمَنْ تَوَضَّحَ هذا السَّبِيلَ، وَتَمَسَّكَ بِالدَّلِيلِ: نَالَ السَّعَادَةَ مَعَ الحُسْنَىٰ بِزِيَادَة[1].

وخَامِسًا: أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الفَنَّ لا يَدْخُلُهُ الظَّنُّ، وَنَهَىٰ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ في

= وفي عصرنا الحاضر نبغ أعلام كبار ساروا على هذا المنهج كسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ومن قبله أئمة دعوة التوحيد في هذه البلاد المباركة، والمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهما من شموس هذه الدعوة المباركة، وفقهم الله وإيَّانا للثبات على ذلك حتى نلقاه سبحانه.

(١) كما في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ سورة يونس، آية: ٢٦. وقد فسَّر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذه الزيادة بالنظر إلى وجهه الكريم سبحانه وتعالى، كما جاء بذلك الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عدد من الصحابة، وقد روى الأئمة حديث صهيب رضي الله عنه الصحيح في ذلك كما هو عند مسلم برقم(١٨١)، وأحمد (٤/ ٣٣٢-٣٣٣، ٦/ ١٥-١٦)، والترمذي(٢٥٥٢، ٣١٠٥)، وابن ماجه(١٨٧)، وغيرهم. وأحاديث الرؤية متواترة؛ بل أورد الكتاني تبعاً لغيره حديث الزيادة في «نظم المتناثر» (ص١٥٣، ١٥٥).

«شَرْحِ المَوَاقِفِ»(١) عَنِ اسْتِعْمَالِ الظَّنِّ في مَقَامِ اليَقِينِ، وَنَصَّ بأَنَّهُ خلافُ مَا عليْهِ القَوْمُ مِنْ عُلَماءِ الكَلامِ؛ بَلْ نَفْسُ الظَّنِّ يَقْدَحُ في نَفْسِه فَضلاً عَنْ إِثْبَاتِ غَيْرِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فيه اقْتِدَارٌ تَامٌّ في عَقَائِدِ الإِسْلامِ، وَهُوَ وَضِيعٌ عِنْدَهُم؛ فَلا يُلائِمُ الحَمْلُ عليه.

وَمِصْدَاقُهُ قولُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۝٢٨﴾(٢).

فإِنَّ الحقَّ عِبَارةٌ عن حَقِّيَّةِ حَقِيقَةِ الشيءِ، وَلاَ يُدْرَكُ ذلك إِلاَّ بالعِلْمِ المَقْطُوعِ به، والظَّنُّ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ في المَعَارِفِ الحقيقية.

وَإِنَّما يُفِيدُ بِهِ في العَمَلِيّاتِ، وَمَا يُؤَدِّي إليه.

وسادسًا: أَنَّ كُلَّ فَنٍّ مُسَلَّمٌ إلى أَهْلِهِ، فَهُمْ أَهْل إجْمَاعِهِ، وَهُمْ سَبيلُ المؤمنين في اتِّبَاعِهِ؛ لأَنَّهُمُ الأُمَنَاءُ عَلَيْهِ، وَهُمْ أدْرَى بِمَا فيه لَدَيْهِ.

أَلاَ تَرَى أَنَّ عِلْمَ القِرَاءَةِ يُؤْخَذُ مِنَ السَّبْعَةِ؛ لاَ مِنْ غَيْرِهِم(٣).

---

(١) هو كتاب «شرح المواقف» في علم الكلام الذي حذَّر منه علماء السلف، وما كان أَجْدَرَ بالمؤلف ألاَّ يُعَوِّلَ على مِثل هذه الكتب المُغْرِقة في علم الكلام الذي ضرره أكبر من نفعه، بدليل أن ما فيه من مباحث إنما هي حثالة أفكار غير المسلمين التي انتقلت إليهم لمَّا أعْرَضوا عن فقه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح في فهمهما. والكتاب لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، القاضي الذي توفي سنة ٧٥٦ هـ. شرحه عدد كبير من الناس منهم السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الذي توفي سنة ٨١٦ هـ. انظر: «كشف الظنون» ٢/ ١٨٩١ ـ ١٩٨٤.

(٢) سورة النجم، الآية رقم: ٢٨.

(٣) هذا حق باعتبار هؤلاء السبعة المشهورين، وغير صحيح باعتبار أن هناك ثلاثة قراء آخرين يكمل بهم علم القراءات العشر المتواترة التي ألف فيها مثل الحافظ ابن الجزري كتابه المشهور: «النشر في القراءات العشر»، كما ألف غيره من العلماء في هذا الفن، فكأنَّ المؤلف غَفَلَ عن تواتر القراءات الثلاث الأخرى.

وَعِلْمُ الفِقْهِ مِنَ الأئمةِ الأرْبَعَةِ[1]، واخْتِلاَفُهُم فيه الرَّحْمَةُ، وعلى ذلك وَقَعَ إجْمَاعُ الأمَّةِ.

تَوْضِيحُهُ: أنَّ القُرَّاءَ إذا اخْتَلَفُوا فيما بَيْنَهُم، لاَ يَضُرُّهُمْ؛ لأَنَّ ذلك مُعْتَرَكُ فَنِّهِم، وَهُمْ أَهْلُ مَوَارِدِهِ وَمَشَاهِدِهِ، بِخِلاَفِ اخْتِلاَفِ غَيْرِهِم عَلَيْهِم؛ فَإِنَّهُ مُضِرٌّ؛ لِعَدَمِ اقْتِدَارِهِم في دَارِهِم.

وكذا القَوْلُ في الفُقَهَاءِ، وَأَجَلُّ مِنْهُ.

للتَّمْثِيلِ: إنْ قَرَأْتَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾[2] بِغَيْرِ أَلِفٍ وَبِهَا.

وَقَرَأْتَ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[3] بالواوِ وَعَدَمِها في البقرة، وقَرَأْتَ: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[4] بزيادة مِنْ وبدونها في بَرَاءَة[5]. إلى

(١) لا يُلْزَمُ المسلم بالتقيد بهذه المذاهب الأربعة، بل عليه أن يسأل أهل العلم إنْ كان لا يعلم، كما قال تعالى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾.
وإذا أفتاه العالم بالدليل، فلا يجوز له أن يتردد، بل يعمل بما أفتاه ولو خالف مذهبه أو مذهب بلده... إلخ.
وقد نبَتَتْ ـ في هذه الأيام ـ نَابِتَةُ سُوءٍ تدعو إلى تقليد المذاهب الأربعة وجوبًا على كل مسلم!.
وهذا خلاف ما أمرنا الله به ورسوله عليه الصلاة والسلام، بل هو خلاف كلام الأئمة الأربعة، بل خلاف قول أهل العلم المحققين!.
وانظر رسالة أخينا محمد بن هادي المدخلي في الرد على أمثال هؤلاء الجهلة في كتابه: «الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال في الاتباع».

(٢) قرأ «مَلِكِ»: نافع، وحمزة الزَّيات، وأبو عمرو بن العلاء، وابن كثير، وابن عامر، ويزيد بن القعقاع. وقرأ «مَالِكِ»: عاصم، ويعقوب، وخلف العاشر، والكسائي.

(٣) قرأ: «قالوا»: ابن عامر. وقرأ: «وقالوا» الباقون. وهي الآية ١١٦ من سورة البقرة.
وراجع: «الميسر في القراءات الأربعة عشر» لمحمد فهد خاروف (ص١٨).

(٤) قرأ بإثبات «مِنْ»: ابن كثير وحده. وقرأ الباقون بحذفها. «الميسر» (ص: ٢٠٣).

(٥) سورة التوبة، الآية رقم: ١٠٠.

غيرِ ذلك مِنَ الخِلَافِ مَعَ أَنَّ مَنْ مَنَعَ أَحَدَ هذه القِرَاءَاتِ، فَقَدْ بَاهَتَ[١] الإجْمَاعَ؛ لاسْتِنَادِ[٢] كلٍ مِنْهُمَا فِي فَنِّهِ إلى أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ وَقَعَ عَلَيْهِ الإجْمَاعُ بحقيقَتِهِ.

مَعَ أَنَّ الإجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ على أَنَّ مَنْ زَادَ في القرآنِ أَوْ نَقَصَ، وَلَو حَرْفًا أَوْ شَدَّةً عُدَّ[٣] زِنْدِيقًا أَوْ مَجْنُونًا.

وكذا الحُكْمُ مَعَ أَئِمَّةِ المَذَاهِبِ؛ لأَنَّهُم أصلٌ يُعْتَمَدُ لِكُلِّ أَحَدٍ[٤]، وَسِيرَتُهُم المَرْضِيَّةُ، وعَقَائِدُهُم هي المُصْطَفَوِيَّةُ.

وَطَرِيقَتُهُم فيها اتِّبَاعُ الرَّسُولِ، والاعْتِصَامُ بالمَنْقُولِ والمَعْقُولِ؛ لأَنَّ مَرْجِعَهُم أَصْلٌ متَّفقٌ، وعَقْدٌ مُحقَّقٌ.

وَهُوَ الكِتَابُ المُقْتَفَى، والحديثُ المُصْطَفَى، وَعَلَيْهِما وَقَعَ مِنْهُمُ الإجْمَاعُ، ومِنْهُم أَسَاسُهُم في الاتِّبَاعِ، فَهُمُ في الدِّرَايَة والهِدَايَةِ والاقْتِدَاءِ كالنُّجُومِ في الاهْتِدَاءِ[٥].

فَأُمُورُهُم كُلُّهَا مَرْضِيَّةٌ؛ لِتَأْسِيسِهَا على أُصُولٍ مُحْكَمَةٍ مَرْعِيَّةٍ، وَفُرُوعُهُم عَلَيْهَا مَبْنِيَّةٌ، فَهُمْ للناسِ كالنُّورِ في الاقْتِبَاسِ، وَهُمُ الأَسَاسُ في تَأْسِيسِ كُلِّ مِقْيَاسٍ.

---

(١) أي اسْتَقْبَلَ الإجماع المتفق عليه بالبهتان. «المعجم الوسيط» (ج١/ ص٧٢، ٧٣).

(٢) في «ك»: «لإسناد».

(٣) في «ن»: «يُعَدُّ».

(٤) لكنهم حذروا مِنْ تقليدهم دون علم، فقد يجتهدون في شيء يكون الصواب في غيره. فتنبه. بخلاف القراءات العشر أو ما فيها من الأداء، فذلك متواتر النقل كافة عن كافة.

(٥) فيه حديث موضوع: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». وقد روي من حديث جابر، وابن عباس، وعمر بن الخطاب، وابن عمر، ونبيط بن شريط رضي الله عنهم جميعًا بأسانيد موضوعة لا تساوي فَلْسًا، فراجع «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني برقم (٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢).

وعَلى قِيَاس ذَلِكَ عُلَمَاءُ الكَلاَمِ مِنْ أئِمَّةِ الإسْلاَمِ[1]؛ فَإنَّهُمْ مِنْ تَوَابِعِ هذه الأُمَّةِ الكِرَامِ، وَقَدِ اعْتَنَوْا في تَمْهِيد مَقَاصِدِ قَوَاعِدِهِم لِلأنَامِ، وأزَاحُوا عثَرَاتِ الأفْهَامِ بِالبُرْهَانِ، وَأَزَالُوا خَطَرَاتِ الأوْهَامِ بالتِّبْيَانِ، وَزَيَّلُوا[2] مِنْ مَعَارِكِ الأفْكَارِ ما تَشْتَبِهُ[3] به الشُّئُونُ، وَمَيَّزُوا[4] مَدَارِكَ الأنْظَارِ فيما تَخْتَلِطُ[5] فيه الظُّنُونُ، وَأَبْرَزُوا مِنْ وَرَاءِ الأَسْتَارِ مَا فيه دَقَائِقُ الأسْرَارِ مِنْ خَزَائِنِ الكِتَابِ المَكْنُونِ مَا تَطْمَئِنُّ به القُلُوبُ، وَتَقَرُّ بِهِ العُيُونُ بِضَبْطِ أُصُولِ تِلْكَ الأَئِمَّةِ في الدينِ، وَتَرَقَّوْا في مَعَارِجِ مَقَاصِدِهِم بِيَقِينٍ، وَحَازُوا الفَضْلَ بما فيه مِنْ أرْجَاءِ مَعَانِيه.

وسَابِعًا: أَنَّهُ لاَبُدَّ في العَقَائِدِ مِنْ تحْصِيلِ اليَقِينِ؛ بِحَيْثُ أَنْ لاَ تَكُونَ الشُّبَهُ والشُّكُوكُ مُتَطَرِّقَةً إلَيْهِ، وَلَوْ بأقَلِّ مَرَاتِبِ النَّظَرِ؛ فإنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ مَنْ خَلَقَ السَّمَواتِ والأرْضَ، وَكَوَّرَ اللَّيْلَ والنَّهارَ، هُوَ الوَاحِدُ القَهَّارُ، كَفَى

---

(١) لم يكن أهل الكلام من أئمة الإسلام في يوم من الأيام! ذلك لأنه علم مذموم غير محمود، بل قد ألف الحفاظ والأئمة كتبًا في ذمِّه والتحذير منه، مثل كتاب «ذم الكلام» لأبي إسماعيل الهروي الذي توفي سنة ٤٨١ هـ. فقد بين فيه بيانًا شافيًا خطورة هذا العلم ـ الذي هو الجهل بعينه! ـ وشدة ضرره على العقيدة الإسلامية الصافية النيرة المستقاة من كتاب الله تعالى، وصحيح سنة النبي عليه الصلاة والسلام، وما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم في فهم هذين المصدرين.
وكذلك يُنْظَر كتاب: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» للحافظ السيوطي الذي توفي سنة ٩١١ هـ. ولا ريب أن أكبر من أسهم في هذا الجانب هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى في كتبه عامة وكتابه: «درء التعارض» خاصة.

(٢) أيْ فرَّقُوا. انظر: «المعجم الوسيط» (ج١/ ص٤١٠).

(٣) في «ك»: «ما تشبه».

(٤) في «ك»: «وغيروا».

(٥) في «ن»: «يختلط».

في يَقينِهِ والاعْتبَارِ .

فَهَذا هُوَ حَقُّ المَعْرِفَةِ ، وَلَيْسَ مِنَ التَّقْليدِ بشَيء .

وعَنْ جَعْفَر الصَّادق[١] : «عُرِفَ اللهُ [تعالى][٢] بِنَقْضِ الهِمَمِ والعَزَائِمِ ، وَعَجْزِ النَّفْسِ عَنْ دَفْعِ وَارِدَاتِ المآثِمِ» .

قَالَ أَعْرَابيٌّ[٣] : البَعْرَةُ تَدُلُّ على البَعِيرِ ، وَأَثَرُ القَدَمِ يَدلُّ على المَسِيرِ ، فَسَمَاءٌ ذاتُ أَبْرَاجٍ ، وَأَرْضٌ ذَاتُ فِجَاجٍ ، أَلاَ يَدُلاَّنِ على اللَّطِيفِ الخَبير ؟!

فَمَنْ تَأَمَّلَ في تَضَاعِيفِ هَذَا العَالَمِ[٤] ، وَخَلْقِهِ على هَذَا النَّمَطِ الذي أَبْهَرَ العُقُولَ مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ المَنْقُولُ؛ قَضَى باتِّصَافِ خَالِقِهِ بالوُجُوبِ الذَّاتِيِّ ، والوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ ، والمُلْكِ العَامِّ ، والقُدْرةِ البَاهِرَةِ ، والعِلْمِ الشَّامِلِ ، والحِكْمَةِ البَالِغَةِ ، وَأَنَّهُ لَهُ صِفَاتُ الكَمَالِ بما لاَ تُحيطُ بِهِ الأَمْثَالُ ، وَأَنَّهُ مُنزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ في ذَاتِهِ ، وَصِفَاتِهِ ، وَأَفْعَالِهِ ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾[٥] .

فَإِذا تَمَهَّدَ لَكَ هذا ، عَلِمْتَ مُبِينًا ، وَتَحَقَّقْتَ يَقِينًا أَنَّهُ لاَبُدَّ مِنْ تَحْصِيل

---

(١) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آبائه ، توفي سنة ١٤٨ هـ ، كان من أجلاء التابعين ، بل قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج١١/ ص٥٨١) : «كان هو وأبوه وجده من أعيان الأئمة علمًا ودينًا» . وقال بأنه ما كُذِبَ على أحد مِثلَ ما كُذِبَ عليه ، ولهذا تُنْسَبُ إليه مقالات كثيرة باطلة من كلام الإسماعيلية والزنادقة والمبتدعة . وانظر كذلك : «الأعلام» (ج٢/ ص١٢١) ـ ط٣ ـ .

(٢) الزيادة من «ن» .

(٣) علق ناسخ «ن» على قول الأعرابي الذي استشهد به المؤلف بقوله : (أما وَجَدْتَ غَيْرَ هذا؟) قلتُ : قد استدل به الغزالي في «الإحياء» وغيره فهل تلومه أيها الصوفي ؟! .

(٤) في «ك» ضبطها الناسخ بكسر اللام : «العالِم» . وفي «ن» بفتحها : «العالَم» .

(٥) سورة الشورى ، الآية رقم : ١١ .

اليَقِينِ في عَقَائِدِ المُسْلِمِينَ .

وَكَيْفَ لاَ ؟! وَلاَ عَمَلَ يُبْنَى إلاَّ على هذا المَعْنَى .

ومَعْرِفَتُهُ تَعَالى هِيَ أَوَّلُ الوَاجِبَاتِ[1] على العِبَادِ، وَهِيَ الغَايَةُ القُصْوى مِنَ الخَلْقِ على مَا نَطَقَ بِهِ الحَقُّ في قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[2] .

أَيْ: لِيَعْرِفُون؛ كَمَا فُسِّرَ به[3]، وَأَعْربَ عَنْهُ حديث: «**كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ؛ فَخَلَقْتُ الخَلْقَ لأُعْرَف، فَبِي عَرَفُونِي**»[4] .

أَيْ: عَرَّفْتُهم بمَا أَقَمْتُ بِهِ البُرْهَانَ في الأَنْفُسِ وَالآفَاقِ الدَّالَّةِ على

---

(١) توحيد الله تعالى وعدم الإشراك به هو أول الواجبات على العباد، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ الآية ٣٦ من سورة النحل، وقال تعالى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ﴾ الآية ٢٥٦ سورة البقرة. والآيات والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة.

(٢) سورة الذاريات، الآية رقم: ٥٦.

(٣) هذا التفسير غير صحيح كما بينت ذلك في تحقيقي لكتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة علي بن سلطان القاري رحمه الله تعالى (ص٦٨) وخلاصته أن ما روي في ذلك عن ابن عباس لا يصح.

(٤) حديث موضوع مكذوب لا أصل له: وقد بينت ذلك في «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (ص٢٠). وانظر كذلك حكم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج١٨/ ص١٢٢، ٣٧٦). وانظر كذلك موافقة الزركشي وابن حجر على هذا الحكم، ومتابعة غيرهما من الحفاظ على ذلك. «المقاصد الحسنة» (٨٣٨)، «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص١٣٦)، و«تنزيه الشريعة» (ج١/ ص١٤٨)، و«الغماز على اللماز» (٢٠٧)، و«كشف الخفا» (٢٠١٦)، و«الدرر المنتثرة» (٣٢٨)، و«الأسرار المرفوعة» (٣٥٣)، و«تمييز الطيب من الخبيث» (١٠٢٨)، و«مختصر المقاصد» (٧٧٧)، و«أسنى المطالب» (١١١٠)، و«الشذرة في الأحاديث المشتهرة» (٧١٧)، و«السلسلة الضعيفة» (٦٠٢٣).

وحْدَةِ المَلِكِ الخلاَّقِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَحقَّقَ مِنَ الشَّريعَةِ الغَرَّاءِ بتَصَادُقِ الآيَاتِ التكْوينيَّةِ، وبتَوَافُقِ الدَّلاَئِلِ العَقْليَّةِ والسَّمْعيَّةِ، وَدَوَاعِي الاسْتِشْهَادِ مِمَّا وَرَدَ في مَوَاقعَ مَحْصُورَةٍ مِنَ التَّنْزيلِ مُؤَيِّدَاتٍ بِقَوَاطِعَ دَالَّةٍ على صِحَّةِ مضْمُونِها، وَحَقِيقَةِ مَكْنُونِهَا بأَنَّها المُرَادُ مِنْ أَعْمَالِ العِبَادِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنَ الحِكْمَةِ البَاهِرَةِ مِنْ إِعَادَةِ الخَلْقِ بالبَعْثِ إلاَّ جَزَاؤُهُم(١) بِحَسَبِ اسْتِحْقَاقِهِم المَنُوطِ بأَعْمَالِهِم المُرَتَّبَةِ على اعْتِقَادِهِم التَّابعِ لأَنْظَارِهِم فيما نَصَبَ لَهُم مِنَ الحُجَجِ والدَّلاَئِلِ، والأَمَارَاتِ وَالمَخَايِلِ(٢).

فَمَنْ لم يتحقَّقْ في مَعْرِفَتِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ البَيَانِ، وَتَفَاصِيلِ القُرْآنِ، فَقَدْ بَدَّلَ الرِّبْحَ بالخُسْرَانِ، والهُدَى بالطُّغْيَانِ.

وهَذَا تَضْمِينٌ عظيمٌ، وَطَرِيقٌ قَوِيمٌ، وَصِرَاطٌ مُستقيمٌ، مَوْرِدُهُ الحُكْمُ، وَتَمَامُهُ النَّعيمُ، كما يُنْبِىءُ عَنْهُ قولُهُ جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾(٣).

فَمَنْ تَلَعْثَمَ(٤) بَعْدَ هَذِهِ الفَوَائِدِ، وَأَشْرَكَ مَعَ اللهِ الأَوْلِيَاءَ في الشَّدَائِدِ، وقَالَ: لَهُمُ التَّصَرُّفَاتُ في الكائِنَاتِ، وَصَادَرَ مَا مَرَّ مِنَ الآياتِ البَيِّنَاتِ(٥)، فجَوَابُهُ كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٦١﴾(٦).

---

(١) في «ن»: «إلا خيرانهم»! وهو تحريف واضح.

(٢) جمع مَخِيلَة وهو الظن، والمراد هنا الدلائل والمظانّ. انظر: «المعجم الوسيط» (ج١/ ص٢٦٧).

(٣) سورة الإسراء، الآية رقم: ٥٩.

(٤) تَلَعْثَم في الأمر تأنّى فيه وَتَمكَّث وتوقَّف. «المعجم الوسيط» (ج١/ ص٨٢٨).

(٥) أيْ صَرَفَ تلك الآيات البينات عن مدلولاتها.

(٦) سورة آل عمران، الآية رقم: ٦١.

لعَمْـري[١] مـا هُـوَ ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى[٢] ٱلْمَآءِ﴾[٣]. أَوْ كَطَـالِـبِ الرُّقِيِّ[٤] بسُلَّمٍ إلى السَّمَاءِ!!.

فَهَلْ لذِي لُبٍّ في شَهَادَةِ الله نِزَاعٌ مِنْ أَنَّهُ المُتَصَرِّفُ وَحْدَهُ بِلاَ خِدَاعٍ حتى يُقَابَلَ بِمِثْلِ هذه الجُرُوحِ؟!.

وَهَلْ أَحَدٌ يُرَجِّحُ الرَّاجِحَ على المَرْجُوحِ؟!.

[مَا هَذَا إلاَّ شيءٌ عُجَابٌ][٥] لاَ يُسْمَعُ إلاَّ مِمَّنْ عِنْدَه شَكٌّ أوِ اضْطِرَابٌ.

فَهَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجَارَةٍ تُنْجيكُم؟.

أَن لا تُقَابِلُوا شَهَادَةَ الله بِمَا لا يَعْنِيكُم.

طهَّرَنا اللهُ [تعالى][٦] مِنْ مَعرَّةِ[٧] ذلك، وَأَعَاذَنَا مِنْ إيْهَامِ مَا فِيهِ المَهَالِك.

وَقَدْ بَسطْنَا الكَلاَمَ في مِثْلِ هذا المَرَامِ في رِسَالَتِنَا المُسَمَّاة بـ«السَّيْفُ المَسْلُولُ على مَنْ كَذَبَ على الأئمة والرسول»[٨].

---

(١) اختلف العلماء فيها؛ هل هي بهذه الصيغة قَسَمٌ أم لا؟ والذي عليه المحققون من أمثال الشيخ العلامة حماد الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالته: «القول المبين في أن لعمري ليست نصًا في اليمين» هو أنها مما يجري على اللسان وليست قسمًا، وهذا ما جنح إليه مؤلف «المناهي اللفظية» (ص ٤٧١)، وقال: إلا أنْ أراد القسم فيُمْنَع، وهذا هو الصواب بلا ريب.

(٢) في «ك»: «على الماء». وكذا هو في «ن». ولعل المؤلف لم يقصد الآية الكريمة.

(٣) سورة الرعد، الآية رقم: ١٤.

(٤) أيْ الصعود والعُلو والارتفاع. وقد رسمت في «ك»، و«ن»: «الرقا». وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٥) ما بين حاصرتين مطموس في «ن».

(٦) الزيادة من «ن».

(٧) أي من هذا الأمر المكروه القبيح، مَفْعَلَةٌ من العَرِّ أي الجَرَب. وانظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصبهاني (ص: ٥٥٦).

(٨) لم أقف عليه حتى الآن، وأسأل الله تعالى أن ييسر ذلك عن قريب.

فإذا تَمَهَّدَ لك هذا، فَاعْلَمْ أنَّ الإيمَانَ هُوَ المَطْلُوبُ على كُلِّ حَالٍ، وَبِهِ التَّقْوى والفَلَاحُ في الحَالِ والمَآلِ.

أَلَا تَرَى قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1].

وَشَهِدَ أَنَّهم على الهُدَى، وَلَهُمُ الفَلَاحُ.

والإيمَانُ مِنَ الأَمْنِ؛ لأَنَّهُ يَجْعَلُ المُصَدِّقَ آمِنًا، يَتَعَدَّى بِالبَاءِ واللَّامِ؛ نَحْوَ: «آمَنْتُ باللهِ»[2]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾[3].

واسْتُعْمِلَ في التَّصْدِيقِ القَلْبِيِّ[4]؛ لأَنَّ الوَاثِقَ بِهِ صَارَ ذَا أَمْنٍ، مُطْمَئِنٌّ بِهِ.

وَفِي الشَّرْعِ: هُوَ الإِذْعَانُ الجَازِمُ بِمَا عُلِمَ ضَرُورةً أَنَّهُ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلَّم، كَالتَّوْحِيدِ، وَالنُّبُوَّةِ، والبَعْثِ، والجَزَاءِ، والحِسَابِ، وَنَحْوِهِ.

وَهَلْ هُوَ كَافٍ في ذلك أَوْ لَابُدَّ مِنِ انْضِمَامِ الإِقْرَارِ إليه للمُتَمَكِّنِ مِنْهُ؟.

والأَوَّلُ: رَأْيُ الأَشْعَرِيِّ[5] وَمَنْ تَابَعَهُ؛ فَإِنَّ الإِقْرَارَ عِنْدَهُ: مُنْشَأٌ

---

(١) سورة البقرة، الآيات رقم: ١ ـ ٣.

(٢) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم برقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٣، ٤/ ٣٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه «قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحدًا بعدك؟ قال: «**قل: آمنت بالله ثم استقم**».

(٣) سورة يوسف، الآية رقم: ١٧.

(٤) في «ن»: «للقلبي».

(٥) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري، ولد سنة ٢٦٠ هـ، كان معتزليًا ثم تاب ورد عليهم، وألف في أواخر أيامه «الإبانة»، رجع فيها عن تأويل الصفات ـ مذهب المتكلمين وغيرهم ـ وقال بقواعد السلف في الصفات كما قال الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٦) توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٣٠ هـ. والله أعلم.

لإجْرَاءِ الأحْكَامِ .

والثَّانِي : مَذْهَبُ أَبي حَنِيفةَ ومَنْ تَابَعَهُ مِنَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِم ، وهو الحَقُّ الذي مَا عَنْهُ مَحِيدٌ[1] ، وَلاَ يَتِمُّ الإيمَانُ إلاَّ بهِ ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُمَا جُزْأَيْنِ له ، خَلاَ أنَّ الإقْرَارَ رُكْنٌ يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ بِعُذْرٍ ، كَمَا في الإكْرَاهِ ، وَإِدْرَاكِ المَنِيَّةِ .

والعَمَلُ شَرْطٌ لِكَمَالِهِ لاَ شَطْرٌ مِنْهُ[2] ، فَهُوَ مَجْمُوعُ ثَلاثَةِ أَشْيَاء :

١ ـ اعْتِقَادُ الحَقِّ .

٢ ـ والإقْرَارُ بِهِ .

٣ ـ والعَمَلُ بِمُوجبِهِ ، عِنْدَ جُمْهُورِ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهاءِ ، وَالمُعْتَزِلَةِ ، وَالخَوَارِجِ .

فَمَنْ أَخَلَّ بالاعْتِقَادِ وَحْدَهُ فَهُوَ المُنَافِقُ ، وَمَنْ أَخَلَّ بالإقْرَارِ فَهُوَ الكافِرُ ، وَمَنْ أَخَلَّ بِالعَمَلِ فَهُوَ الفَاسِقُ اتِّفَاقًا ، وَكَافِرٌ عِنْدَ الخَوَارِجِ ، وَخَارِجٌ عَنِ الإيمَانِ ، غَيْرُ دَاخِلٍ في الكُفْرِ عِنْدَ المُعْتَزِلَةِ .

= وفي زعم المؤلف بأن الإيمان لغةً هو التصديق نظرٌ؛ فإنه يَمْتَنِعُ التَّرادُفُ بين الإيمان وبين التصديق مطلقًا ، كما بيّن ذلك شارح «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٨٠) ، وكان مما قال : (وقال تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ـ التوبة : ٦١ ـ ففرّق بين المُعدَّى بالباء ، والمعدَّى باللام ، فالأول يقال للمُخْبَرِ به ، والثاني للمُخْبِر ، ثم بين رحمه الله تعالى أن الكفر لا يختص بالتكذيب بل يكون بالبغض والعداوة والمخالفة مع عدم التكذيب . وهكذا الإيمان يكون تصديقًا وموافقةً وموالاة وانقيادًا ، ولا يكفي مجرَّد التصديق ، فانظر ذلك هناك ، فإنه مهم جدًا (ص ٣٨١ ـ ٣٨٤) .

(١) بل الحق هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى في أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان ، فالعمل جزء من الإيمان ، يزيد بزيادته وينقص بنقصانه ، وراجع «شرح الطحاوية» (ص ٣٨٤ ـ ٣٩٤) .

(٢) الصحيح أنه شطر منه كما تقدم .

وَأَنْفَعُ مَا وَرَدَ فيه مِنَ البَيَانِ حَدِيثُ سُؤَال جِبْرِيلَ للنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم المَرْوِيُّ في الكُتُب السِّتَّة[١]، حَتَّى قَالُوا: إنَّهُ أُمُّ السُّنَّة، وَإِنَّ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ مُتَشَعِّبَةٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَنْشَأُ كُلِّ خَيْرٍ عِلْمًا وعَمَلاً؛ لِمَا فيهِ مِنْ بَيَانِ عُقُودِ الإيمَانِ: ابْتِدَاءً، وَحَالاً، وَمَآلاً.

فَفِي حَدِيثِ الإمَام عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله [تعالى][٢] عنه المَرْوِيِّ في مسْلِمٍ[٣] وَغَيْرِهِ[٤]: قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله صلى الله عليه [وآله]

---

(١) فقد رواه البخاري في «صحيحه» (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (٩)، والترمذي في «سننه» (٢٦١٠)، وابن ماجه (٦٤)، والنسائي في «سننه»، (٨/ ١٠١، ١٠٢): فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا رواه ابن ماجه.
أما رواية النسائي فعن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما. وأما رواية الترمذي فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ورواه مسلم، والنسائي (٨/ ٩٧-١٠١)، وابن ماجه (٦٣) عن عمر رضي الله عنه أيضًا. وهو في «السنن الكبرى» للنسائي (٦/ ٥٢٨) من حديث عمر، وكذلك (٦/ ٥٢٨، ٥٢٩) من حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهم.
تنبيه: كدت أن أُوهِّمَ المؤلف في عزوه هذا الحديث للكتب الستة؛ إذ لم أقف عليه بادىء ذي بدء في «سنن أبي داود»، خاصة أن المحدث الألباني فاته ذلك أيضًا في «إرواء الغليل» رقم (٣)، وفات صاحب «التكميل بما فات تخريجه من إرواء الغليل»!
ثم حمدت الله كثيرًا على التوفيق، فقد وقفت عليه في «سنن أبي داود» (٤٦٩٥) من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وهذه ثمرة من ثمرات البحث والتتبع دون تقليد، فالحمد لله كثيرًا.

(٢) الزيادة من «ن».

(٣) «صحيح مسلم» (٨).

(٤) تقدم أنه في الترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (ج٨/ ص٩٧-١٠١)، وابن ماجه (٦٣). وكذا رواه ابن منده في «الإيمان» (١-١٨٥، ١٨٦)، وأحمد (١/ ٥٢، ٥٣، ١٠٧)، والطيالسي في «مسنده» (ج١/ ص٥)-وترتيبه (ج١/ ص٢١)-وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٤-٤٥) رقم (١٠٤٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه»-الحديث الأول مختصرًا-وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٨٩-٣٩١، ٣٩٧-٣٩٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ١٩، وعبد الله بن أحمد في «السنة» ٩٠١، ٩٠٣-٩٠٨، والبيهقي أيضًا في «الكبرى» ١٠/ ٢٠٣، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣).

وسلم ؛ إذْ أقْبَلَ رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، مَا نرَى عليه أثَرَ السَّفَرِ ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، فَأَقْبَلَ حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله صلى اللهُ عليه [وآله] وسلم ، ورُكْبَتُهُ تَمَسُّ رُكْبَتَهُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! أَخْبِرْني عَنِ الإسْلاَمِ ؟ .

فقَالَ رسُولُ الله صلى الله عليه [وآله] وسلم : «**أَنْ تَشْهَدَ أنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ ، وَأَنَّ محمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ البيْتَ إنِ اسْتَطَعْتَ إليه سَبيلاً**» .

فقال : صَدَقْتَ . فَتَعجَّبْنَا مِنْ سُؤَالِهِ وَتَصْدِيقِهِ !

ثم قال : فَمَا الإيمَانُ ؟

قَالَ : «**أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَحْدَهُ ، وَمَلاَئِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَبالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ ، وَبالجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَبالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» .

فقال : صَدَقْتَ .

ثُمَّ قَالَ : فَمَا الإحْسَانُ ؟

قَالَ : «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كأَنَّكَ تَرَاهُ ؛ فَإنْ لم تكُنْ تَرَاهُ ؛ فَإنه يرَاكَ**» .

قَالَ : صَدَقْتَ .

ثمَّ قَالَ : أَخْبِرْني عَنِ السَّاعَةِ ؟

فقَالَ : «**مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**» ! .

قالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : فَأَخْبِرْني عَنْ أَمَارَاتِهَا ؟

قَالَ : «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا**[1] ، **وأَنْ تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ ، يَتَطَاوَلُونَ**

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ١٢٢) : «وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في معنى ذلك» . ثم قال : «وقد لخصتها بلا تداخل ، فإذا هي أربعة أقوال : الأول : قال الخطابي معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم ، فإذا ملك الرجل الجارية =

في البُنْيَانِ».

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ثَالِثَةٍ[١]، قَالَ: «يا عُمَرُ! هَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ؟».

قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ!

قَالَ: «ذَاكَ جِبْرِيلُ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ».

فَهَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ بِاتِّفَاقِ العُلَمَاءِ، أَنْ لاَ أَعْظَمَ مِنْهُ.

فَمَعْرِفَتُهُ هِيَ الفَوْزُ بِجَمِيعِ السَّعَادَاتِ، وَمَعْنَاهُ لاَزِمٌ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الأُمَّةِ لانْدِرَاجِ الإِيمَانِ بِأَعْمَالِهِ فيه.

والإِسْلاَمُ: مِنَ التَّسْلِيم، وَهُوَ الانْقِيَادُ للأَوَامِرِ، والإِتْيَانُ بها امْتِثَالاً،

= واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربها؛ لأنه ولد سيدها، قال النووي وغيره: إنه قول الأكثرين»، ثم تعقبه الحافظ بما مفاده أن هذا قد حصل في صدر الإسلام.

الثاني: أن تبيع السادة أمهاتِ أولادهم، ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك.

الثالث: يشبه الثاني أو من نمطه كما قال الحافظ.

الرابع: أن يكثر العُقُوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام، فأطلق عليها ربها مجازًا لذلك. أو المراد بالرب المربي، فيكون حقيقة، وهذا أوجه الأوجه عندي لعمومه، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون ـ مع كونها تدل على فساد الأحوال ـ مستغربة. ومحصله الإشارة إلى أن الساعة تقوم عند انعكاس الأمور، بحيث يصير المربى مُرَبِّيًا، والسافل عاليًا، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى: «**أن تصير الحفاة ملوك الأرض**».

(١) هذه رواية ابن حبان الآنفة برقم (١٦٨) من «صحيح ابن حبان».

وقال الحافظ: «في رواية أبي عوانة: فلبثنا ليالي، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ثلاث»، ولابن حبان: «بعد ثالثة»، ولابن منده: «بعد ثلاثة أيام». ثم بين الحافظ ـ نقلاً عن النووي ـ الجمع بين الرواية التي فيها الإخبار عن السائل في الحال، وبين رواية الثلاث بأن عمر رضي الله عنه لم يكن مع الحاضرين، ثم أخبره عليه الصلاة والسلام بعد ذلك.

وَلاَ تتحقَّقُ إلاَّ بقَبُولِ الأحْكَام والإذْعَانِ لها، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّصْدِيقِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝﴾[1].

فالإيمَانُ: لاَ يَنْفَكُّ عَنِ الإسْلاَمِ حُكْمًا، فَهُمَا مُتَّحِدَانِ في التَّصْدِيقِ، وإنْ تَغَايَرَا بحَسَبِ المَفْهُوم؛ فالإيمَانُ: هو التَّسْلِيمُ البَاطِنِيُّ.

والإسْلاَمُ: هو التَّسْلِيمُ الظَّاهِرِيُّ.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ في الدين.

وفي الحديث: «**ذَاقَ طَعْمَ الإيمَانِ مَنْ رَضِيَ بالله رباً وبالإسْلاَمِ دِيناً**»[2].

وَقَدَّمَ ذِكْرَ الشَّهَادَةِ؛ لأنَّها الأَسَاسُ في مَبْنَى الإسْلاَم، وعَلَيْها مَدَارُ البَاقِي مِنَ الأعْمَالِ. ومِنْ ثَمَّ كانَتْ رُكْنًا للإيمانِ؛ لأنَّ تَحَقُّقَهُ يَتِمُّ بهَا.

وَإِنَّمَا خَصَّ الصَّلاَةَ وَمَا بَعْدَها بالذِّكْرِ؛ لأنَّها أُمَّهَاتُ الأعْمَالِ البَدَنِيَّةِ والمَالِيَّةِ المُسْتَتْبِعَةِ لِسَائِرِ القُرَبِ، الدَّاعِيَةِ إلى التَّجَنُّبِ عَنِ المَعَاصِي غَالبًا.

ألاَ تَرَى قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[3]

وفي الحديث: «**الصَّلاَةُ عِمَادُ الدِّينِ، وَالزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ الإسْلاَمِ**»[4].

---

(١) سورة الذاريات، الآيتان رقم: ٣٥، ٣٦.

(٢) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٣٤)، والترمذي في «سننه» (٢٦٢٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٠٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٨، ١٩٩)، وابن منده في «الإيمان» (١١٤، ١١٥).

(٣) سورة العنكبوت، الآية رقم: ٤٥.

(٤) حديث: «**الصلاة عماد الدين**»: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٩) رقم (٢٨٠٧) من حديث عمر قال: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، أي شيء أحب عند الله في الإسلام؟ قال: «**الصلاة لوقتها، ومن ترك الصلاة فلا دين له، والصلاة عماد الدين**». ثم نقل البيهقي عن الحاكم قوله: عكرمة لم يسمع من عمر، وأظنه أراد عن ابن عمر. ومال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٢) إلى كون عكرمة هذا ليس مولى ابن عباس، بل هو عكرمة بن =

وَلأَنَّ العِبَادَاتِ: إِمَّا بَدَنِيَّةٌ، أَوْ مَالِيَّةٌ، أو مُرَكَّبَةٌ؛ فَالصَّلاةُ والصَّوْمُ: بَدَنِيٌّ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ. وَالزَّكَاةُ: مَالِيٌّ. وَالحَجُّ: مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا.

وَمَعْنَى أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَحْدَهُ: أَيْ تُصَدِّقَ بِوجُودِهِ تَعَالى، وَأَنَّهُ وَاجِبُ وُجُودُهُ لِذاتِهِ[1] بِوَحْدَتِهِ، لاَ يَجُوزُ عَلَيْهِ العَدَمُ، وأَنَّ جَمِيعَ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ

= خالد بن سعيد بن العاص، ثم نقل عن أبي زرعة أن حديثه عن عثمان: مرسل، فضلاً عن عمر.
ثم ذكر الزيلعي للحديث شاهدًا عند الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٠١٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعًا: «**الصلاة عماد الإسلام، والجهاد سنام العمل**». ثم قال: والحارث ضعيف جدًا.
وأقول: بل متهم بالكذب كما في «الميزان» (١/ ٤٣٥ـ٤٣٧).
ثم وقفت عليه عند الديلمي في «مسند الفردوس» ـ مخطوط (ج٢/ ورقة ١٢٨/ أ) من هذا الوجه، وزاد في آخره: «والزكاة بين ذلك».
وعزاه الزبيدي لأبي نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري في «كتاب الصلاة» عن حبيب بن سليم عن بلال بن يحيى قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الصلاة، فقال: **الصلاة عمود الدين**» وهو مرسل ورجاله ثقات، كذا قال الزبيدي في «الإتحاف» (ج٨/ ص٣٩٣).
قال علي رضا: ولأجل هذه الطرق حكمت عليه بالضعف فقط في تحقيقي لمسند علي رضي الله عنه (١/ ٤٠٥) رقم (٢٤٤٧، ٢٤٤٨).
ولعله من أجل ذلك إنما حكم عليه بالضعف فقط فضيلة المحدث الألباني في «الضعيفة» (٣٨٠٥)، و«ضعيف الجامع الصغير» (٣٥٦٥ـ٣٥٦٧).
وقوله: «الزكاة قنطرة الإسلام»: أخرجه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٢) ـ وفي «الأوسط» ـ «مجمع البحرين» (٣/ ٩) رقم (١٣٣٧) ـ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا به.
وقال الهيثمي: «ورجاله موثقون إلا أن بقية مدلس ـ وهو ثقة ـ»!
قال علي رضا: ما فائدة «وهو ثقة» إذا كان قد رواه بالعنعنة، فالحسن البصري أوثق منه، ولم يقبل المحققون عنعنته!.
وقد زعم محقق «الأوسط» أن الضحاك بن حُمْرة ـ الذي في إسناده ـ ضعيف فقط، والصواب أنه ضعيف جدًا؛ لأنه منكر الحديث ليس بثقة. وانظر «الميزان» (٢/ ٣٢٢، ٣٢٣).
ثم وقفت عليه في «الكامل» (٤/ ١٤١٧) لابن عدي لكن بزيادة (أبان) بين الضحاك وبين حطان الرقاشي!.
وعلى كل حال فهذه الزيادة منكرة.

(١) هذه من ألفاظ أو عبارات أهل الكلام، والله سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بما وصف به نَفْسَهُ أو وَصَفَهُ به رسوله عليه الصلاة والسلام.

إليه، قَابِلٌ لِلْفَنَاءِ، وَهُوَ قَدِيمٌ[١]، بَاقِي[٢]، خَالِقُ جَمِيعَ المَخْلُوقَاتِ، مُتَصَرِّفٌ فيها بِمَا شَاءَ، يَفْعَلُ في مُلْكِهِ مَا يُرِيدُ، لاَ شَرِيكَ له، ولا مِثْل، لَيْسَ بِجِسْمٍ، ولاَ جَوْهَرٍ، ولاَ عَرَضٍ[٣]، وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَمَالِ مِنَ العِلْمِ والقُدْرَةِ، والإرَادَةِ، وَالكَلاَمِ، وَالسَّمْعِ، والبَصَرِ، وَالحَياةِ، وَالتَّكْوِينِ، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ كَأَضْدَادِ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ جَهْلِ شيْءٍ، أَوْ عَجْزٍ، أَوْ سُكُوتٍ، أَوْ صَمَمٍ، أَوْ عَمًى، أَوْ مَوْتٍ، وأَنْ يَقَعَ في مُلْكِهِ مَا لاَ يُرِيدُ تَعَالى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًا كبيرًا؛ فَذَاتُه لاَ تُشْبِهُ الذَّوَات، وصِفَاتُهُ لاَتُشْبِهُ الصِّفَاتِ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾[٤].

والإيمَانُ بالملائكَةِ: أَنْ تُصَدِّق بوُجُودهم، وَأَنَّهم أَجْسَامٌ نُورَانِيَّةٌ لَطِيفَةٌ قادرَةٌ على التَّشَكُّلاَتِ المُخْتَلِفَةِ، لا تُذَكَّرُ وَلا تُؤَنَّثُ ذَوُو ﴿ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[٥].

(١) ليس من أسمائه تعالى (القديم) وإنما أدخل المتكلمون هذا الاسم فيها، وقد أنكر كثير من السلف والخلف ذلك على المتكلمين منهم ابن حزم. واسمه الأول أحسن من القديم، فلله الأسماء الحسنى لا الحسنة! وانظر هذا الموضوع المهم في تعليق نفيس من «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١١٤، ١١٥) لابن أبي العز رحمه الله.

(٢) روي في حديث الترمذي الضعيف، والصحيح اسم الآخِر فتنبه.

(٣) النفي المفصَّل الذي يطلقه المتكلمون على صفات الله تعالى ليس هو من عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح؛ ذلك لأن صفات الله تعالى التي وردت في كتابه أو في صحيح حديث نبيه محمد عليه الصلاة والسلام إما صفات مفصَّلة، وإما نفي مجمل بعكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، فيقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم... فهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، ففيه إساءة أدب.. وانظر بقية هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (ص١٠٨ـ١١٠).

(٤) سورة الشورى، الآية رقم: ١١.

(٥) سورة فاطر، الآية رقم: ١ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ.. ﴾ الآية.

وَفِي الحَدِيثِ: «أَنَّهُ صلَّى الله عليه [وآله] وسلم رأى جِبْرِيلَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ، وَلَهُ سُتُّمَائة جَنَاح»[1].

وأَنَّهُم - كَمَا وَصَفَهم اللهُ - عِبَاد مكرمون ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾[2] وَهُمْ مَعْصُومُونَ بِعُمُوم وَصْفِ الإِكْرَام، وأَنَّهُم لا يَفْتُرُونَ[3] عَنْ عِبَادَتِهِ، ولا يَسْتَحْسِرُونَ[4]، و﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾[5].

وَمَنْ ثَبَتَ تَعْيِينُهُ كَجِبْرِيلَ، ونَحْوِهِ، وَجَبَ الإيمَانُ به، وَمَنْ لم نَعْرِفِ اسْمَهُ آمَنَّا بِهِ إِجْمَالاً.

وَكَذَا الأَنْبِيَاءُ، وَكَذَا الرُّسُلُ، وَكَذَا الكُتُبُ، والإِيمَانُ بِهَا: أَنْ تُصَدِّقَ أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَأَنَّ القُرْآنَ هو النَّاسِخُ لها، فالإيمانُ بالكُلِّ جُمْلَةً: فَرْضُ عَيْنٍ، وبالقُرْآنِ تَفْصِيلاً مِنْ حَيْثُ إِنَّا مُتَعَبَّدُونَ بِتَفَاصِيلِه، وَلِكنْ على الكِفَايَةِ؛ لأَنَّ في وُجُوبِهِ على الكُلِّ عَيْنًا حَرَجٌ بَيِّنٌ، وإِخْلَالٌ بأَمْرِ

---

(١) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٢٣٢، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧)، ومسلم في «صحيحه» رقم (١٧٤)، والترمذي في «السنن» (٣٢٧٧)، والطيالسي (٣٥٨)، وأحمد (١/ ٤١٢، ٤٦٠، ٣٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٥٤، ٩٠٥٥، ١٠٤٢٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٧١، ٣٧٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٠٣، ٢٠٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٣٣٧، ٤٩٩٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩)، والطبري في «تفسيره» (٢٧/ ٤٩)، وابن حبّان في «صحيحه» (٦٤٢٧، ٦٤٢٨)، والبيهقي - أيضًا - في «الأسماء والصفات» (ص٥٤٧، ٥٤٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧٤٢ ـ ٧٤٥) كلهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا به، وفي بعض زيادات الحديث من طريق حسنة: «يَنْثُرُ مِنْ رِيشِهِ تَهَاوِيلَ الدُّرِّ واليَاقُوتِ».

(٢) سورة الأنبياء، الآية رقم: ٢٠.

(٣) أي لا يَسْكُنُونَ وَيلينُونَ بل هم دائمًا نشطون في طاعته سبحانه وتعالى. وانظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٧٢).

(٤) أي لا يَمَلُّون أو يتعبون. وانظر: «الوسيط» (١/ ١٧٢).

(٥) سورة التحريم، الآية رقم: ٦.

المَعَاشِ.

والإيمانُ بالرُّسُلِ أَنْ تُصدِّقَ بأنَّهُم صادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا به عَنِ الله تَعَالَى، وأَنَّ اللهَ تَعَالى أَيَّدَهُمْ بالمُعْجزاتِ الدَّالَّة على صِدْقِهِم، وأَنَّهُم بَلَّغُوا عَنِ الله رِسَالَتَهُ، وبَيَّنُوا للمُكَلَّفِينَ مَا أَمَرَهُمْ بِبَيَانِهِ، وأَنَّه يَجِبُ احْتِرامُهُم، وأَنْ لاَ نُفَرِّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِنْ لَدُنْ آدمَ ـ وَهُوَ أَوَّلُهُمْ ـ إلى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صلى الله عليه [وآله] وَسَلَّمَ ـ وَهُوَ آخِرُهُمْ ـ خَتَمَ اللهُ بِهِ الأَنْبِيَاءَ والمُرْسَلِينَ، كَمَا أَفْصَحَ قوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾[1].

وَلَمْ تَنْقَطِعْ نُبُوَّتُهُم بِمَوْتِهِمْ، بَلْ نَسَخَتْ شَرَائِعَهُمْ شَرِيعَتُنَا، وَهِيَ البَاقِيَةُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَكُلُّهُمْ مُتبرِّئُون عَنِ الكبائِرِ مُطْلَقًا، وَعَنْ تَعمُّدِ الصَّغائِرِ بَعْدَ البعْثَةِ[2]، وَلاَ نَعْرِفُ عَدَدَهم يقينًا[3]، وفي التَّنزيل: ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ ﴾[4] الآية.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية رقم: ٤٠.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام. «الفتاوى» (٤/ ٣).
ثم قال: «وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها». «الفتاوى» ٤/ ٣٢٠.

(٣) روى ابن حبان في «صحيحه» (٦١٩٠)، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٢٦٢، والطبراني في «الكبير» (٧٥٤٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٥٦، ٢٥٧) رقم (٤٠٥)، وغيرهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنبي كان آدم؟ قال: «نعم مكلَّم». قال: فكم بينه وبين آدم؟ قال: «عشرة قرون». وإسناده صحيح، وكذا صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٦٨) وفي الحديث التصريح بأن الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر. وانظر «فتح الباري» (٦/٧ ـ ٨)، و«نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» لإبراهيم الحلبي (ص١٤٩، ٢٤١) بتحقيقي.

(٤) سورة غافر، الآية رقم: ٧٨.

وهُمْ خَوَاصُّ البَشَرِ، وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ المَلاَئِكَةِ كجبْرِيل[١]، وَمَنْ هُوَ نَحْوَهُ.

وَخَوَاصُّ المَلاَئِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ، وَعَوَامُّ البَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الملائكةِ.

والإيمانُ بالبَعْثِ: أنْ تُصَدِّقَ بالإحْيَاءِ بَعْدَ المَوْتِ، وَمَا فيه مِنَ الحِسَابِ، والصِّرَاطِ، والمِيزانِ، وَقِرَاءَةِ الكُتُبِ، وَشَهَادَةِ الأَعْضَاءِ، والحَوْضِ، وَالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَأَنَّهُمَا مَوْجُودَتَانِ الآنَ، لاَيَفْنيانِ، وَعَذاب القَبْرِ وَثَوَابِهِ، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ ونَكيرٍ، وَكُلُّ ذلك ثَابِتٌ بالنُّصُوصِ الوَارِدَةِ القَاطِعَةِ بذلك.

وَالإيمانِ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ: بأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا يَخْلُقُهُ تَعَالى وَإرادَتَهُ.

فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لم يَكُنْ، فَالكُفْرُ والمَعَاصِي يَخْلُقُهُ تَعَالَى وَإرَادَتَهُ. وكذا الطَّاعَاتُ، وفِعْلُ الخَيْرَاتِ؛ إذْ لاَ خَالِقَ غَيْرُهُ.

قالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢]. و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٣].

---

(١) ذكر شارح الطحاوية القاضي ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله له في هذه المسألة قولان: تفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، وله قول ثالث على ما رجحه الشارح، وهو التوقف في ذلك، وقال: وهذا هو الحق؛ فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبُيِّن لنا نصًا. «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٣٨، ٣٣٩). لكن رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية أن القول بتفضيل صالحي البشر والأنبياء على الملائكة هو مذهب السلف، وكانوا يحدثون بذلك بينهم من غير نكير، ثم استدل لذلك بحجج كثيرة، فانظر: «الفتاوى» (٤/ ٣٥٠ـ٣٩٢) لكنه نبه على حقيقة المسألة، وهي أن التفضيل للبشر باعتبار كمال نهايتهم في جنات ربهم مستمتعين بالنظر لوجه الكريم، وقامت الملائكة في خدمتهم بإذن ربهم. «الفتاوى» (٤/ ٣٧٢). وأما عبارة المؤلف الأخيرة: (وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة) فهذا إن كان يُقْصدُ به صالحو البشر فهو كما قال ابن تيمية باعتبار كمال النهاية، والله أعلم وأحكم.

(٢) سورة الزمر، الآية رقم: ٦٢.

(٣) سورة فاطر، الآية رقم: ٣.

و﴿ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾[١] : أيْ كلُّ شيءٍ هُوَ مَخْلُوقٌ بتَقْدِيرِنَا، وتكْوِيننا، وإرَادَتِنا؛ لأنَّ إرَادَتَهُ تعالى شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الكَائِنَاتِ؛ لأنه تعالى مُوجِدٌ لَهَا، فَيَكُونُ مُرِيدًا لها.

وَمِنْ جُمْلَةِ الكَائِنَاتِ: البَشَرُ، والمَعْصِيَةُ، والكُفْرُ؛ فإنَّ العَمَلَ الوَاقِعَ بِكَسْبِ العَبْدِ مَخْلُوقٌ لله تَعَالى، مَوْصُوفٌ بالطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ بالنِّسْبَةِ إلى كَسْبِ العَبْدِ وَقَصْدِهِ، وَهُوَ المَنُوطُ بالثَّوَابِ وَالعِقَابِ والإحْسَانِ، فَسَّرَهُ النبيُّ صلى الله عليه [وآله] وسلم بمَقَامَيْنِ أعْلَى وَأَدْنَى[٢]، وَالمُرَادُ بِهِ الإخْلَاصُ في الأَعْمَالِ، بِأَنْ يَحْفَظَ العَبْدُ قَلْبَهُ في عِبَادَاتِهِ عَنْ غَيْرِ اللهِ تَعَالَى، كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِرَبِّهِ في عِبَادَاتِهِ، وَذَلِكَ اسْتِفْرَاغُ العَبْدِ وُسْعَهُ في القِيَامِ بالمُوجِبِ، وَالاجْتِنَابِ عَنِ المَحَارِمِ، كَمَا في قَوْلِهِ جَلَّ ذكره: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[٣].

وَلِلْعِبَادِ مَرَاتِبُ في تَقْوَاهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَغْرِقُ بِشُؤُونِهِ تَعَالى فِي عِبَادَاتِهِ، وَمُرَاعَاةِ[٤] حُقُوقِهِ في طَاعَاتِهِ بأنْ لاَ يَسْتَبْقِ شَيْئًا مِنْ خُضُوعِهِ، وَخُشُوعِهِ، وإخْلَاصِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ على الشُّرُوطِ، وَالأَرْكَانِ؛ وَمِنْ ثَمَّةَ تَنَقَّلَ صلى اللهُ عليه [وآله] مِنْ مَقَامٍ إلى مَقَامٍ[٥]؛ لأنَّ للتَّقْوى مَقَامَاتٍ. وَمَرَاتِبُهَا ثلاث[٦]:

---

(١) سورة القمر، الآية رقم ٤٩.

(٢) يشير إلى الحديث المتفق عليه عن الإيمان والإحسان، وقد مرَّ قريبًا.

(٣) سورة التغابن، الآية رقم: ١٦.

(٤) في «ن» رسمها الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا: «ومراعات»! والعجب أنه كذلك في «ك»!.

(٥) هذا القول فيه نظر لاحتياجه إلى دليل صحيح صريح، وهيهات!.

(٦) في «ك»: «ثلاثة»! وكذا هو في «ن»! والصواب «ثلاث» لأن «المرتبة» مؤنث وعليه فيذكر (ثلاث).

الأُولى: مُرَاعَاةُ الطَّاعَةِ بالشُّرُوطِ، وَالأَرْكَانِ، والاجْتِنَابِ عَنْ كَبَائِرِ الإِثْمِ.

وَالثَّانِيَةُ: التَّجنُّبُ عَنْ كُلِّ ما يُؤْثِمُ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ تَرْكٍ، حَتَّى الصَّغَائِرَ، وَفِعْلِ الطَّاعَةِ، مَعَ حُصُولِ الْتِذَاذٍ بِهَا، مَعَ مُرَاعَاتِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِحَسَبِ الوُسْعِ.

وَالثَّالِثَةُ: بأَنْ يُنَزِّهَ سِرَّهُ عَنْ كُلِّ ما يَشْغَلُهُ عَنِ الحَقِّ تَعَالى، وَيَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ بِكُلِّيَّتِهِ، وَهُوَ التَّقْوَى المَأْمُور بِهِ[1] في قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[2] الآية.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ [رضي الله عنه][3] في ذلك: «هُوَ أَنْ يُطَاعَ وَلاَ يُعْصَى، وَيُذْكَرَ وَلاَ يُنْسَى، وَيُشْكَرَ ولاَ يُكْفَرَ»[4] وَقَدْ وَرَدَ مَرْفُوعًا.

ولهذه المَرَاتِبِ مَقَامَاتٌ يَتَفَاوَتُ فيها أَصْحَابُهَا بِحَسَبِ دَرَجَاتِ اسْتِعْدَادِهم الفَائِضَةِ عَلَيْهِم بمُوجِبِ المِنَّةِ الإِلَهِيَّةِ، وَأَقْصَاهَا مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ؛ وَمِنْ ثَمَّةَ جَمَعُوا بَيْنَ رِئَاسَتَيْنِ: النبوَّة

(١) كذا في «ك» و«ن»، ولعل الصواب: «وهي التقوى المأمور بها».

(٢) سورة آل عمران، الآية رقم: ١٠٢.

(٣) الزيادة من «ن».

(٤) أثر صحيح: رواه الطبري من طرق عن زبيد الأيامي، عن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه. «تفسير الطبري» (٤/ ٢٧، ٢٨)، وكذا رواه: القاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» رقم (٤٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٩٤)، وابن المبارك، وعبد الرزاق، والفريابي، وعبد بن حميد، وابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والنحاس، والطبراني، وابن مردويه، كما في «الدر المنثور» (٢/ ١٠٥). وصححه الحاكم على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. أما الرواية المرفوعة: فأخرجها الحاكم في «المستدرك» أيضًا كما جزم الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٧٢) لكنه قال: الأظهر أنه موقوف، وكان قد صحح إسناد الرواية الموقوفة (٢/ ٧١). وعزاه لابن مردويه مرفوعًا أيضا هو والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٠٥).

وَالوِلاَيَةِ؛ ولم يَصُدَّهُمْ مُلاَبَسَةُ مَصَالِحِ الخَلْقِ عَنْ الاسْتِغْرَاقِ في شُؤُون الحَقِّ، بِخِلاَفِ غَيْرِهم.

فَقَوْلُهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم: «**فإنْ لم تكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاك**»[(١)]: بَيَانٌ للفَرْقِ بين إتْقَانِ العِبَادَاتِ وَإخْلاَصِهَا.

أَي: إنْ لم تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الرُّؤْيَةِ المَعْنَوِيَّةِ في اسْتِغْراق شَأْنِهِ تَعَالى، فَكُنْ بحيْثُ تَعْتَقِدهُ أنَّهُ يَرَاكَ في أَعْمَالِكَ، وَعُقُودِ فُؤَادِكَ.

وَقَوْلُهُ: «مَتَى السَّاعَةُ؟» وَجَوَابُهُ: «**مَا المَسْؤُولُ عَنْهَا بأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**» أَشَارَ بِهِ أنَّ عِلْمَ السَّاعَةِ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِهِ، لاَ يَعْلَمُ ذَلِكَ غَيْرُ الله؛ فالنَّاسُ في نَفْيِ عِلْمِهَا على التَّسَاوِي، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ النَّبِيِّ والمُتَنَبِّي بِأَنَّ وَقْتَ مَجيئِهَا لا يَعْلَمُهُ إلاَّ اللهُ.

وَزَادَ في رِوَايَةِ البخاريِّ[(٢)]: «**خَمْسٌ لا يَعْلَمُهُنَّ إلاَّ اللهُ**» ثُمَّ تَلَى صَلَّى اللهُ عليه [وآله] وسلم: «**إنَّ اللهَ عِنده علم الساعة**»[(٣)] الآية.

وَقَوْلُهُ: «أَمَارَاتُها»: أَيْ عَلاَمَاتُهَا.

«**وَأَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا**»: وَأَشَارَ إلى كَثْرَةِ السَّرَارِي[(٤)] حِيْنَ تَصِيرُ الأُمُّ كَأَنَّها أَمَةٌ لابْنِها، مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُلْكٌ لأَبِيهِ، وأنَّ الأمَةَ تَلِدُ المُلُوكَ، فَيَصِيرُ ابْنُهَا مَلِكًا، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ رَعِيَّتِهِ، أَوْ إشَارَةً إلى فَسَادِ الزَّمَانِ، حَتَّى إنَّ الرَّجُلَ لَيَسْتَعْمِلُ[(٥)] أُمَّهُ في الخِدْمَة كَالأَمَةِ، وَيُرْقِي مَرَاتِبَ مَوْطُوآتِهِ عليها.

---

(١) تقدم بيان صحته وتخريجه.

(٢) في «صحيحه» رقم (٥٠)، وقد تقدم بيان ذلك، وكذا هو برقم (٤٧٧٧).

(٣) سورة لقمان، الآية رقم ٣٤.

(٤) جَمْعُ سُرِّيَّة، وهي الجارية المتخذة للملك والجماع، سُمِّيَتْ بذلك لأنها موضع سرور الرجل. «لسان العرب» (٤/ ٣٥٨).

(٥) في «ن»: «يستعمل».

وَهَذَا أَنْسَبُ لِقَوْلِهِ: «**وَأَنْ تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ**»: الدَّوْر.

وَالمُرَادُ: أَنَّ الزَّمَانَ يَتَقَارَبُ حِيْنَ يَتَوَلَّى النَّاسَ أَسَافِلُهُمْ وَجُهَّالُهُمْ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الاعْتِقَادِ: أَنَّهُ تَعَالى يَرَاهُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيامَةِ.

وفي التَّـنْزِيلِ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[1].

فَالأَوَّلُ: بِالضَّادِ المعْجَمَةِ مِنَ الإِضَاءَةِ، وَهِيَ نَضْرَةُ النَّعِيم.

وَالثَّانِي: بِالظَّاءِ المُشَالَةِ المعْجَمَةِ مِنَ النَّظَرِ إلى وَجْهِ اللهِ تَعَالى الأَقْدَسِ بِلاَ كَيْفٍ، وَلاَ جِهَةٍ[2].

وَأَسْمَاؤهُ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ، أَيْ: لاَ يَجُوزُ إِطْلاَقُ اسْمٍ عليه تَعَالى مَالَمْ يَرِدْ شَرْعًا أَنَّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالى؛ فَلاَ يُطْلَقُ عليه تعالى لَفْظُ: عَارِفٍ، أَوْفقيهٍ، أَوْ طَبِيبٍ، أَوْ عَاقِلٍ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُوهِمُ خَلَلَ التَّعْظِيمِ فيه، أَوْ سَبْقَ جَهْلٍ كَهَذِهِ الأَسْماءِ.

وَمِنْ جَهَلَةِ[3] الصُّوفِيَّةِ مَنْ يُطْلِقُ عَلَيْهِ تَعَالى: (أبو الفَرَج)!.

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٦٣﴾[4]. فَمَنِ ابْتَهَجَ سِرُّهُ بِحَقِيقَةِ الإيمَانِ ظَفِرَ وَنَجا، وَمَنِ ابْتُلِيَ

---

(١) سورة القيامة، الآية رقم: ٢٢، ٢٣.

(٢) إن كان مقصد المؤلف نفي العلو بنفي الجهة فهذا خطأ؛ لأن الله تعالى في السماء كما صح في «مسلم» (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه. ولا يعني هذا أنه تعالى تحيطه الجهات ـ سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، بل هو في العلو المطلق. وانظر هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (ص٣١٣ـ٣٢٨).

(٣) كذا في (ن) وفي (ك): (جملة)!

(٤) سورة النور، الآية رقم: ٦٣.

بَغَلَطٍ كَانَ طَرِيقُهُ عِوَجًا .

فَسُبْحَانَ مَنْ أَرْشَدَ بفَضْلِهِ مَنْ شَاءَ لِمَا شَاءَ، وَأَضَلَّ بِعَدْلِهِ مَنْ شاءَ بمَا شَاءَ .

وبالجُمْلَةِ فَنِهَايَةُ الكَمَالِ بالامْتِثَال وَالإقْبَالِ على صَالحِ الأعْمَالِ، وَتَرْكِ الجدَالِ، والقِيْلِ وَالقَالِ .

وَغَايَةُ العِلْمِ العَمَلُ؛ لأنَّهُ ثَمَرَتُهُ، وَفَائِدَةُ العُمُرِ، وَزَادُ الآخرة[1]، والكُلُّ مُمَهَّدٌ لأَجْلِهِ، فَمَنْ ظَفِرَ به سَعِدَ، ومَنْ فَاتَهُ خَسِرَ، وهذا ما تَيَسَّرَ في هَذَا المَقَامِ؛ وَالسَّلَام .

* * *

(١) في «ن»: «للآخرة».

الفَصْلُ الثَّالِثُ
في كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ

وَهُمُ المُتَّقُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، العَارِفُونَ باللهِ وَبِصِفَاتِهِ المُقْبِلُونَ على الطَّاعَاتِ، المُعْرِضونَ عَنِ اللَّذَّاتِ، فَهؤلاَءِ قَدْ يَقَعُ لهم كَرَامَاتٌ يُكْرِمُهُمُ اللهُ بِهَا؛ تَأْيِيدًا لِتَقْوَاهُمْ، لِحِكْمَةٍ مِنْهَا[(١)]: حُجَّةً للدِّينِ، أَوْ لِحَاجَةِ المُسْلِمِينَ.

وَمَا حَصَلَ لَهُمْ هذا الإِكْرَامُ إلاَّ بِبَرَكَةِ اتِّبَاعِ خَيْرِ الأَنَامِ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ والسَّلام.

وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ كالمُعْجزَةِ، غَيْرَ أَنَّها لا تَقْتَرِنُ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ، ولا بِتَحَدٍّ، وَلاَ فِيهَا قَصْدٌ، بِحَيْثُ كُلَّمَا أَرَادَ جَرَتْ؛ لأَنَّها مِنَ الآياتِ، وَهِيَ على وَفْقِ إِرادَتِه تَعَالى.

قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[(٢)]. وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ فيها تَصَرُّفٌ بِمَا أَرَادَ، وَمَتَى أَرَادَ، وأَنْ لاَ تَكُونَ مُصَادِرَةً للشَّرِيعَةِ الغَرَّاءِ.

وَقَدْ وُجِدَتْ في الأُمَمِ المَاضِيَةِ كَقِصَّةِ مَرْيمَ[(٣)]، وَآصِفَ بن برخيا[(٤)].

---

(١) في «ن»: «بها».

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم: ١٠٩.

(٣) في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝٣٧﴾ سورة آل عمران، الآية رقم: ٣٧.

(٤) هو كاتب سليمان عليه الصلاة والسلام الذي يُرْوَى أنه المعني بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ سورة النمل، الآية رقم: ٤٠، هذا ما رواه محمد بن إسحاق، عن يزيد بن رومان، وأنه كان صِدِّيقًا يعلم الاسم الأعظم، وهذا إسناد لا يُسْمِنُ ولا يغني من جوع، فإن بين يزيد بن رومان وبين سليمان عليه السلام مفاوز تقطع دونها أعناق الإبل!! وانظر: «تفسير ابن كثير» (ج٦/ ص٢٠٢).

وَفِي هذه الأُمَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

وَبالصِّفَاتِ المَذْكُورةِ تميَّزَتْ عَنِ المُعْجزَةِ، وَعَنِ الاسْتِدْرَاجِ، كَمَا يَقَعُ لِبَعْضِ الظَّلَمَةِ وَالفُسَّاقِ، وَالجُهَّالِ، بَلْ والكَفَرَةِ أَحْيانًا[(١)]، اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ، وَزِيَادَةً في غَيِّهِم. وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً ﴾[(٢)] الآية .

وفي الحَدِيثِ: «إذا رَأَيْتَ اللهَ يُعْطِي[(٣)] العَبْدَ مَا يُحِبُّ، وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيتِهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ اسْتِدْرَاجٌ» ثُمَّ قَرَأَ[(٤)]: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[(٥)] الآية. وفي آخر[(٦)]: «إِنَّ اللهَ يُمْلِي للظَّالِمِ . . .» الحديث[(٧)].

---

(١) انظر كتاب «القادرية» و«الرفاعية» لأخينا عبد الرحمن دمشقية لتقف على عجائب عمل الجن والشياطين مع هؤلاء الصوفية الذين فاقهم البوذيون في هذا الدجل والسحر من الطعن بالسيوف والخناجر وغيرهما!.

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم: ٤٤ .

(٣) في «ك» و«ن»: «إذا رأيت يعطي الله» بتقديم يعطي، وهو خطأ.

(٤) حديث صحيح: كذا قال المحدث الألباني في «الصحيحة» (٤١٣) بعد أن عزاه لأحمد في «المسند» (٤/ ١٤٥)، وغيره من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعًا به. وقد ذكر هناك فضيلته متابعة للإسناد يصح بها الحديث، فراجعه إن شئت.

(٥) سورة الأنعام، الآية رقم: ٤٤ .

(٦) في «ن»: «وفي أخرى»!

(٧) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٨٣)، والترمذي في «السنن» (٣١١٠)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٦٥)، رقم (٥/ ١١٢)، وابن ماجه في «السنن» (٤٠١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٦٢)، وفي «التفسير» (٢/ ٤٠١)، والطبري في «التفسير» (٧/ ١٢/ ١١٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٩٤)، وفي «الأسماء والصفات»، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٧٥).

كلهم: من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعًا: «إن الله ليُمْلِي للظَّالِم حتى إذا =

وَعَنِ المَعُونَةِ، كَمَا يَقَعُ لِبَعْضِ العَوَامِّ، وَجُهَّالِ المؤْمِنِينَ عِنْدَ إِضْرَارِهِمْ[١]؛ تَخْلِيصًا لَهُمْ مِنْ ضِيقٍ، وَبَلَاءٍ؛ لُطْفًا بِهِمْ، وَتَثْبِيتًا لَهُمْ؛ وإِكْرَامًا لِنَبِيِّهِمْ وَدِينِهِمْ.

وَعَنِ السِّحْرِ؛ لأَنَّهُ يُقْصَدُ بالآيةِ.

وَعَنِ الشَّعْوَذَةِ: وَهِيَ الأَبْوَابُ النَّارَنْجِيَّةِ[٢] مِنَ التَّخَيُّلَاتِ.

وَعَنْ مَا تَفْعَلُهُ الشياطينُ مَعَ أَرْبَابِ الرِّيَاضَاتِ بِجَرِّ الأَسْمَاءِ[٣]؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُحْمَلُ في الهَوَاءِ[٤]، ومِنْهُمْ مَنْ يُؤْتى بالأَمْوَالِ المَسْرُوقَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدُلُّ على السَّرِقَةِ بِرُقَاةٍ لِيَحْتَالَ على أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بالولايةِ، وَمَا هُوَ نَحْوَ ذلك مِنَ الشَّعْوَذَاتِ، فَيُسَمُّونَها كَرَامَاتٍ.

وَعَنِ الإِخْبَارِ بالغَيْبِ المُسْتَقْبَلِ، وَنَحوِهِ مِمَّا يُصَادِرُ الشَّرِيعَةَ الغَرَّاءَ في التكْذِيبِ، فَلَا يكُونُ مِثْلُهُ كَرَامَةً، بَلْ هُوَ مِنْ إِخْبَارِ الشَّيَاطِينِ وَوَسَاوِسِهِمْ، فاسْتَعِذْ باللهِ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَ الرَّحْمنِ هُمُ المُتَّقُونَ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[٥].

وَمِنْ جُمْلَةِ بَشَائِرِهِمْ أَنْ يُكْرِمَهُمُ اللهُ بِكَرَامَاتٍ بِبَرَكَةِ كَمَالِ اتِّبَاعِهِمْ

= أخذه لم يُفْلِتْهُ». قال: ثم قرأ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾﴾ سورة هود، الآية رقم: ١٠٢.

(١) كذا في «ك» و«ن»، ولعلها «عند إِضْرَارِهم». أضرارهم. جمع ضرر.

(٢) النَّيْرَنْجُ: أَخْذٌ كالسِّحْرِ وليس به. «القاموس المحيط» (ص ٢٦٥).

(٣) مثل تلك الأسماء المزعومة للجن أو الملائكة أو . . . إلخ، وقد كتب فيها المشعوذون شيئًا كثيرًا لِيَضِلُّوا وَيُضِلُّوا عن سبيل الله تعالى.

(٤) انظر على سبيل المثال ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الموضوع في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٦-٢٨٨).

(٥) سورة يونس، الآية رقم: ٦٤.

لِنَبِيِّهِ، وَدِينِهِ.

وَهِيَ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ أَثَرِ مُعْجِزَاتِهِ صلى اللهُ عليه [وآله] وسلم، وَهِيَ لاَ تُحْصَى: مِثْلَ انْشِقَاقِ القَمَرِ[١]، وَإِتْيَانِ الشَّجَرِ[٢]، وَحَنِينِ الجِذْعِ[٣]،

---

(١) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٣٦، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٣٨٦٩، ٣٨٧١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٨٠٠، ٢٨٠١)، والترمذي في «السنن» (٣٢٨٥، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨)، وأحمد (١/ ٣٧٧، ٤٤٧)، والطبري في «التفسير» (٢٧/ ٨٤ ـ ٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٦٤)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٢٦٢ـ٢٦٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٤٩٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٩٦، ١٣٤٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٩٥)، والطيالسي في «المسند» (١٨٩١)، والبغوي في «التفسير» (٦/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، وأحمد أيضًا (٤/ ٨١ـ٨٢، ٣/ ١٦٥، ١/ ٤١٣)، والبخاري كذلك (٤٨٦٦، ٤٨٦٧)، كلهم رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن أنس، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن ابن مسعود، وبعضهم عن جبير بن مطعم رضي الله عنهم أجمعين، وقد بين ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره» (٧/ ٤٤٧ ـ ٤٥٠). ثم وقفت عليه في «دلائل النبوة» للأصبهاني برقم (٦، ٧)، وقد زاد محققه وطول في تخريجه.

(٢) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (٣٠٠٦) في حديث جابر الطويل وفيه (٣٠١١٢): «فإذا شجرتان بشاطىء الوادي، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى إحداهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال: **انقادي عليَّ بإذن الله**. . .» ثم قال للأخرى كذلك ثم قال: «**التئما عليَّ بإذن الله**» صلى الله عليه وآله وسلم.

(٣) ثبت ذلك في «صحيح البخاري» (٤٤٩، ٢٠٩٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٣)، و«مسند أحمد» (٣/ ٣٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٨٥/ ١١٧٩٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٥١٣: ٣٠٣)، وكذا البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٦٠، ٥٥٦ـ٥٥٧ـ٥٥٨) و(٦/ ٦٦) والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (١/ ١٣٤/ ١٤٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٤٦٩ ـ ١٤٧٠)، والبيهقي ـ كذلك ـ في «الكبرى» (٣/ ١٩٦)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٣٤/ ١٢٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢٩، ٣٠، ٣١).

كلهم رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن جابر، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن أنس رضي الله عنهم جميعًا، وقد خرَّجه وحقق مروياته مساعد بن سليمان الحميد فأحسن في ذلك.

وَكَلَامِ الضَّبِّ[١]، وَتَسْبِيحِ الحَصَا[٢]، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ والشَّرَابِ مَرَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ[٣]، وَنَبْعِ المَاءِ مِنْ أَصَابِعِهِ[٤]، وَرَدِّ عَيْنِ قَتَادَةَ[٥]، وَإِبْرَاءِ رِجْلِ

(١) حديث موضوع: رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٦ـ ٣٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٦٤)، وفي «المعجم الأوسط» مجمع البحرين رقم (٣٥٤١) ـ والحاكم في «المعجزات» ـ كما في «دلائل النبوة» ـ وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ١٣٤، ١٣٥)، وابن عدي، وابن عساكر كما في «الخصائص» للسيوطي (٢/ ٦٥) كلهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والحديث باطل كما جزم بذلك الذهبي في ترجمة محمد بن علي بن الوليد السلمي البصري من «الميزان» (٣/ ٦٥١)، وقال: (روى أبو بكر البيهقي حديث الضب من طريقه بإسناد نظيف، ثم قال البيهقي: الحمل فيه على السلمي هذا.
قلت: صدق والله البيهقي، فإنه خبر باطل).
قال علي رضا: ولم يصنع الزبيدي شيئًا حينما زعم أن رواية الأئمة للحديث تجعله ضعيفًا لا موضوعًا! «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٠٦).
وقد جزم الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) بكلام البيهقي وأقره.

(٢) حديث صحيح: رواه الطبراني في «الأوسط» ـ مجمع البحرين ـ (٣٥٢٠)، والبزار في «مسنده» ـ كشف الأستار (٣/ ١٣٥) رقم (٢٣١٤)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٥٥) رقم (٣٣٨) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وكذا صحح إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٧٩)، وصححه كذلك محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني (١/ ٤٠٩) وتكلم على علة إسناد بعض الطرق الأخرى، فأجاد.

(٣) تكثيره للطعام صح عند مسلم في «صحيحه» (٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٤٤).
ومن حديث أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما برقم (٤٥) أيضًا.

(٤) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٣٥٧٦، ٥٦٣٩)، و«صحيح مسلم» (١٤٨٤)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه. وصح من حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (١٦٩، ٢٠٠، ٣٥٧٤، ٣٥٧٣، ٣٥٧٥)، وعند مسلم (١٧٨٣).

(٥) روي من وجهين ضعيفين جدًا: الأول فيه يحيى الحماني، وهو متروك متهم، والثاني: فيه عبد العزيز بن عمران، وهو متروك كذلك.
روى الأول: البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٩٩ ـ ١٠٠)، من طريق أبي يعلى في «المسند» (١٥٤٩)، وكذا رواه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٣٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٩٤).
وروى الثاني كذلك: البيهقي في «الدلائل» (٣/ ١٠٠)، والبزار في «مسنده» ـ زوائده برقم (١٧٧١)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٣٥)، وفي «الأوسط» ـ مجمع البحرين ـ (٢٧٥١)، =

مُحَمَّدِ بْنِ مِسْلَمَةَ بِمَسِّ يَدِهِ حِيْنَ انْكَسَرَتْ[١] .

وَلِصَحَابَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ كَرَامَاتٌ لا تُحْصَى :

كَتَسْبِيحِ الصَّحْفَةِ بَيْنَ يَدَيْ سَلمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ[٢] ، وَهُمَا يأكُلاَنِ[٣] ،

= وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٣٧١)، وصحح إسناده الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٣٢)! ورده الذهبي بقوله : (قلت : عبد العزيز ضعفوه) .
ثم وقفت على طرق أخرى فيها من لم يعرفهم الهيثمي في «المجمع» (٦/ ١١٣ ـ ١١٤ ، ١٠٩) . أخرج ذلك الطبراني في «١٩/ ٨، ٩» رقم (١٢ ، ١٣ ، ١٤) .
وكذا ابن إسحاق في «السيرة» ـ (٢/ ٨٢) : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة مرسلاً به ، ووصله أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ١٧٤) وليس فيه علة سوى تدليس محمد بن إسحاق ، ولهذا فالحديث ضعيف الإسناد فقط .
وقد روى أبو نعيم (٢/ ١٧٤) عن الطبراني من الطريق التي لم يعرف بعض رجالها الهيثمي .
وقد تبين لي أنهما غير معروفين ، فالأول : عبد الله بن الفضل بن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري ، والثاني : أبوه الفضل بن عاصم . كذا أشار العلائي إلى أنهما لا يعرفان ، وأقره الحافظ في «لسان الميزان» (٦/ ٢٩٥) رقم (٩٠٨٧) .
ثم بعد أن كتبت هذا وقفت على طرق أخرى ذكرها محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني رقم (١٦٧) من (ج٣/ ص١٠٣١ ـ ١٠٤٣) .
وكل تلك الطرق معلولة بالجهالة والانقطاع في السند مع وجود اختلاف في السند والمتن ، ولهذا جزم محقق الكتاب بضعف الحديث ، وهو كما قال إن شاء الله تعالى .
تنبيه : جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٧٥) بقصة قتادة ـ ووقع هناك (أبي قتادة) ـ وقد عَرَفْتَ ضَعْفَها! .

(١) ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٧٥) فقال : «ولما أرسل محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف فوقع وانكسرت رِجْله ، فمسحها ، فبرئت»! .
قال علي رضا : قد روى البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٩٠ ـ ١٩٢) قصة قتل كعب بن الأشرف ، وأن الذي أصيب عباد بن بشر في وجهه أو رجله ، ولم يذكر شيئًا عن مسحه عليه الصلاة والسلام لرجله ، مع أن الإسناد معضل من رواية موسى بن عقبة . ثم رواه (٣/ ١٩٩) بإسناد مرسل فسمّى الرجل : الحارث بن أوس ، وأنه عليه الصلاة والسلام تفل على جرحه .

(٢) رسمت هكذا : «وأبي الدردا» دون همزة .

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج١/ ص٢٢٤) بإسنادٍ فيه من لم أقف له على ترجمة .

وَعَبَّادُ بن بِشْرٍ ، وَأُسَيْد بن حُضَيْر لَمَّا خَرَجَا مِنْ عِنْدِ رسُولِ الله صلى الله عليه [وآله] وَسَلَّمَ في لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ ، فَأَضَاءَ لَهُمَا طَرَفُ السَّوْط ، فَلَمَّا افْتَرَقَا ، افْتَرَقَ الضَّوْءُ مَعَهُمَا(١) . وأَبُو بَكْرٍ الصِّديقِ لَمَّا ذَهَبَ بأَضْيَافِ رَسُولِ الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الثَّلاثَةِ جَعَلَ لاَ يَأْكُلُ لُقْمَةً إلاَّ رَبَا مِثْلُها ، فَلَمَّا شَبِعُوا كَانَتْ أَكْثَرَ مِمَّا هِيَ قَبْلُ ، فَرَفَعَها إلى رَسُولِ الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ، فَجَاءَ أَقْوَامٌ كثيرون ، فأَكَلُوا مِنْهَا(٢) .

وَعُمَرُ لَمَّا أَرْسَلَ جَيْشَهُ مَعَ سَارِيَةَ وَلَقِيَهُمُ العَدُوُّ ، وَكَانَ على المِنْبَرِ في المَدِينَةِ ، فَنَادَاهُ : يَا سَارِيَةُ! الجَبَلَ ، مَرَّتَيْنِ ، فَسَمِعَهُ سَارِيَةُ ، وَهُوَ في العِرَاقِ ، وَالْتَجَأَ إلى الجَبَلِ ، وانْتَصَرَ(٣) .

وَنَزَلَتِ السَّكِينَةُ ، وَفِيهَا المَلاَئِكَةُ مِثْلُ الظُّلَّةِ(٤) لِقِرَاءَةِ أُسَيْدِ بْنِ

---

(١) تقدم أنه في «صحيح البخاري» (٣٨٠٥) من حديث أنس رضي الله عنهم جميعًا .

(٢) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٦٠٢) ، و«صحيح مسلم» (٢٠٥٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما .

(٣) تقدم شيء من تخريج هذا الأثر ، وقد وصلتُ فيه إلى أنه ضعيف الإسناد . ثم وقفت على تخريجه أيضًا عند أبي نعيم في «دلائل النبوة» (ج٢/ ص٢١٠) من طريق أيوب بن خوط ـ وهو متروك ـ ومن طريق يحيى بن أيوب الغافقي ـ والصحيح فيه أنه ضعيف لسوء حفظه ـ ومن طريق نصر بن طريف ـ ووقع في «الدلائل» : «ظريف» بالظاء المعجمة ، وهو تصحيف ـ وهذه الطريق لم يشر إليها الألباني في «الصحيحة» (١١١٠) وهي لا تسمن ولا تغني من جوع! .
فنصر هذا متروك ، معروف بوضع الحديث كما في «الميزان» (٤/ ٢٥١) . ثم هو معضل مع ذلك! .
وفيه أبو معشر نجيح السندي ، وهو ضعيف ، بل قال البخاري : منكر الحديث . «الميزان» (٤/ ٢٤٦) .
ثم رواه أبو نعيم في «الدلائل» (ج٢/ ص٢١١) من طريق قتيبة بن سعيد ، قال الليث بن سعيد ـ كذا والصواب : ابن سعد ـ عن عمرو بن الحارث قال : بينا عمر بن الخطاب على المنبر . . . فذكر القصة . وهذا إسناد معضل أيضًا ، ولم يذكره المحدث الألباني أيضًا .

(٤) هو ما أظلَّ الإنسان من شجرٍ أو غيره . انظر : «المعجم الوسيط» (١/ ٥٧٧) .

حُضَيْرٍ[١].

وَكَانَتِ الملائِكَةُ تُسَلِّمُ على عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ[٢].

وَخُبَيْبُ بنُ عَدِيٍّ كَانَ أَسِيْرًا للمُشْرِكين يُؤْتَى بِعِنَبٍ يَأْكُلُهُ، وَلَيْسَ بِمَكَّةَ عِنَبٌ[٣].

وَأُمُّ أَيْمَنَ لَمَّا خَرَجَتْ مُهَاجِرَةً بِلاَ زَادٍ وَمَاءٍ، وَكَانَتْ صَائِمَةً، فَلَمَّا أَمْسَتْ تَدَلَّى عَلَيْهَا ذَنُوبٌ[٤] مِنَ السَّمَاءِ، فَشَرِبَتْ حَتَّى رَوَتْ، وَمَا عَطِشَتْ بَقِيَّةَ عُمُرِهَا[٥].

وَسَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه [وآله] وسلم اعْتَرَضَهُ الأَسَدُ، فَقَالَ: إِنِّي مَوْلَى رَسُولِ الله صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وسلم، فَمَشَى الأَسَدُ مَعَهُ حَتَّى أَوْصَلَهُ إِلى مَقْصِدِهِ[٦].

---

(١) تقدم بيان صحته، وأنه رواه البخاري (٥٠١٨)، ومسلم (٧٩٦)، من حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه.

(٢) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (١٢٢٦) رقم (١٦٧)، وهو في «مسند أحمد» (٤/ ٤٢٧)، و«طبقات ابن سعد» (٤/ ٢٩٠).

(٣) صح ذلك في «البخاري» (٣٠٤٥، ٣٩٨٩، ٤٠٨٦، ٧٤٠٢).

(٤) هو الدَّلْو العظيم. «المعجم الوسيط» (ج١/ ص٣١٦).

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٢٢٤) بإسناد منقطع.

(٦) رواه الطبراني في «الكبير» (٦٤٣٢)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٠٦)، ووافقه الذهبي!! وإنما هو حسن من أجل أسامة بن زيد الليثي.
وكذا رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٤) وإسناده صحيح لا مغمز فيه إلا ما زعمه محققا «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٧٣، ١٧٤) بإشراف شعيب الأرناؤوط! ـ من أن محمد بن المنكدر لم يثبت سماعه من سفينة!!.
وهذا ليس بشيء لأنهم لم يذكروا عدم سماعه منه أصلاً بل أقر روايته عنه كل من المزي وابن حجر وغيرهما!!.

والبَرَاءُ بنُ مَالِكٍ كَانَ إذا أَقْسَمَ على الله أَبَرَّ قَسَمه[١]، وَكَانَ مَرَّةً في جَيْشٍ لَهُ، فَلَقِيَهُمُ العَدُوُّ، فَأَقْسَمَ على اللهِ بالظَّفَرِ والشَّهَادَةِ، فَوَقَعَ شَهيدًا، وَانْهَزَمَ العَدُوُّ[٢].

وَخَالِدُ بنُ الوَلِيدِ حَاصَرَ حِصْنًا، فَقَالُوا: لاَ نُسْلِمُ حَتَّى تَشْرَبَ هذا السُّمَّ؛ فَشَرِبَهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ[٣].

وَسَعْدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ كَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ[٤]، وَهُوَ الذِي هَزَمَ جُنُودَ

---

(١) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٣٨٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا: «كم من أشعث أغبر ذي طِمْرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبرَّه منهم البراء بن مالك». وإسناده حسن.
ورواه البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ١٩٠) من وجه آخر عن أنس، وفيه من يعتبر بحديثه في المتابعات، فيصح الحديث ولله الحمد، وسيأتي له طريق آخر.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٩١، ٢٩٢) من طريق ثالثة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه الحديث الآنف مع قصة البراء في الجيش.
وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي!! مع أن فيه محمد بن عزيز وفيه ضعف، وفي صحة سماعه من عمه سلامة بن روح كلام كما في «التقريب» (٦١٧).
وعلى كل حال فالحديث صحيح بلا ريب، لكنَّ القصة بهذا الإسناد ضعيفة، والله أعلم.

(٣) روي من وجهين عن خالد بن الوليد: الأول رواه الطبراني وأبو يعلى ـ كما في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٥٠) وقال: (وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، وهو مرسل. ورجالهما ثقات، إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لم يسمعها من خالد، والله أعلم.)
والثاني: رواه ابن سعد وابن أبي الدنيا عن خيثمة بإسناد صحيح إليه قال: أُتِيَ خالد بن الوليد برجل معه زق خمر ـ وقال يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش: خلاً بدل العسل، قال الذهبي: وهذا أشبه ـ فقال: اللهم اجعله عسلاً، فصار عسلاً. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٣٧٦)، و«الإصابة» (٣/ ٧٣).
وهذا منقطع أيضًا فلعله يُحسَّن بالوجه الآخر، والله أعلم.

(٤) صح ذلك في «سنن الترمذي» (٣٧٥٢) من حديث سعد رضي الله عنه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «اللهم استجب لسعدٍ إذا دعاك». وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان برقم (٢٢١٥)، والحاكم (٣/ ٤٩٩)، ووافقه الذهبي.

كِسْرَى، وَفَتَحَ العِرَاقَ[١].

وَأَبُو مُسْلِمٍ الخُولانِيُّ لَمَّا دَعَاهُ الأَسْوَدُ العَنْسِيُّ الذي ادَّعَى النبوَّةَ، فَقَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟!.

فَقَالَ: مَا أَسْمَعُ.

قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحمدًا رسولُ الله؟!.

قال: نَعَمْ!.

فَأَمَرَ بِنَارٍ، فَأُلْقِيَ فيها، فَوَجَدُوهُ قَائِمًا يُصَلِّي فيها، وَقَدْ صَارَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلامًا[٢].

وَوَضَعَتْ لَهُ جَارِيَتُهُ سُمًّا في طَعَامِهِ، فَأَكَلَهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ[٣].

وَصِلَةُ بنُ أَشْيَمَ[٤] مَاتَ فَرَسُهُ في الغَزْوِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ لِمَخْلُوقٍ عَلَيَّ مِنَّةً، فَأَحْيَا اللهُ له فَرَسَهُ حَتَّى أَتَى مَنْزِلَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ! خُذْ سَرْجَ الفَرَسِ؛ فَإِنَّهُ عَارِيَةٌ، فَأَخَذَ سَرْجَ الفَرَسِ، فَمَات. وَجَاءَهُ الأَسَدُ مَرَّةً وَهُوَ يُصَلِّي في غَيْطَةٍ[٥]، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: اطْلُبْ رِزْقَكَ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ؛ فَوَلَّى الأَسَدُ عَنْ مَوْضِعِهِ[٦].

---

(١) انظر ترجمة سعد بن أبي وقاص من «سير النبلاء» (١/ ٩٢-١٢٤).

(٢) في القصة إرسالٌ - أي انقطاعٌ - كما جزم الذهبي في «سير النبلاء» (٤/ ٨-٩).
وانظر كذلك: «أسد الغابة» لابن الأثير (٦/ ٢٨٣).

(٣) جزم بذلك شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١١/ ٢٧٩)!.

(٤) انظر ترجمته في «حلية الأولياء» (٢/ ٢٣٧-٢٤٢).

(٥) الغَيْطُ: المطمئن الواسع من الأرض. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٦٦).

(٦) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٤٠) وفيه حماد بن جعفر بن زيد، هو لين الحديث كما في «التقريب» (١٥٠٠). وله طريق أخرى فيها جهالة مع اختلاف يسير.
وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه القصة وغيرها في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠)!.

وكَانَ سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ في أَيام الحَرَّةِ، يَسْمَعُ الأَذَانَ مِنْ قَبْرِ النبيِّ صلى الله عليه [وآله] وسَلَّمَ، وكَانَ المَسْجِدُ خَالِيًا، لَمْ يَبْقَ فِيهِ غَيْرُهُ[١].

وَلَمَّا مَاتَ الأَحْنَفُ بن قَيْسٍ وَقَعَتْ قَلَنْسُوَةُ رَجُلٍ في قَبْرِهِ، فَأَهْوَى[٢] لِيَأْخُذَهَا، فوَجَدَ القَبْرَ قَدْ فُسِحَ فيه مَدَّ البَصَرِ[٣].

وكَانَ إبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ يُقِيمُ الشَّهْرَ والشَّهْرَيْنِ لاَ يَأْكُلُ وَلاَ يَشْرَبُ[٤].

وَسَأَلَ عُتْبَةُ الغُلاَمُ[٥] رَبَّهُ صَوْتًا حَسَنًا، وَدَمْعًا غَزِيرًا، وَطَعَامًا مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ، فَكَانَ إذَا قَرَأَ بَكَى وَأَبْكَى، وَدَمْعُهُ جَارِيًا[٦] طُولَ دَهْرِهِ، وَيَأْوِي إلى مَنْزِلِهِ فَيُصِيبُ قُوتَهُ، وَلاَ يَدْرِي مِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ[٧].

وَمَرَّ عَامِرُ بنُ قَيْسٍ[٨] بِقَافِلَةٍ حَبَسَهَا الأَسَدُ، فَأَتَاهُ، فَتَواضَعَ لَهُ الأَسَدُ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِهِ، وَمَرَّتْ القَافِلَة، وَقَالَ: إنِّي أَسْتَحِي مِنَ الله تَعَالى

---

(١) رواه الدارمي في «سننه» (٩٤) فقال: أخبرنا مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز، قال: فذكره بمعناه لكن قال: «وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بِهَمْهَمَةٍ يسمعها من قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

قلت: إسناده منقطع بين سعيد بن عبد العزيز وبين سعيد بن المسيب، والأول كان قد اختلط قبل موته، فالإسناد ضعيف بلا ريب. وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢).

وروي في (طبقات ابن سعد) ج٥/ص١٣٢ بإسنادين أحدهما أشد ضعفاً من الآخر.

(٢) أَهْوى بيده للشيء: مَدَّها. «المعجم الوسيط» (٢/ ١٠٠١).

(٣) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٤/ ٩٥، ٩٦)، وفيه من لم أقف له على ترجمة، وجزم شيخ الإسلام بالخبر في «الفتاوى» (١١/ ٢٨١، ٢٨٢)!.

(٤) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٥/ ٦١)، وفيه تدليس الأعمش، فإنه لم يصرّح بسماعه من إبراهيم التيمي -وليس هو بالنخعي.

(٥) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٣٦)، وفيه يحيى بن راشد، والظاهر أنه المازني، وهو ضعيف. وعبد الله بن المبشر من ولد توبة العنبري لم أجد له ترجمة، إلا أن يكون المديني، فهو ثقة كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٧).

(٦) في «الحلية»: «وكانت دموعه جارية».

(٧) انظر ترجمة عتبة بن أبان البصري في «السير» (٧/ ٦٢، ٦٣).

(٨) كذا في «ك» و«ن». والصواب: عامر بن عبد قيس كما في «الحلية»، وغيره.

أنْ أَخَافَ غَيْرَهُ[١]. وَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يُهَوِّنَ عَلَيْهِ الطُّهْرَ في الشِّتَاءِ، فَكَانَ يُؤْتَى بالمَاءِ لَهُ بُخَارٌ[٢].

وَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يَمْنَعَ قَلْبَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ في الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ الشيطانُ[٣]. وَغُيِّبَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ عَنِ الحجَّاجِ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ سِتَّ مَرَّاتٍ، فَدَعَا اللهَ تَعَالَى، فَلَمْ يَرَهُ أَحَدٌ[٤].

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ في هذه الأُمَّةِ لِمَنْ أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالى.

وَالكَرَامَةُ: قَدْ تَكُوْنُ بِحَسَبِ احْتِيَاجِ أَهْلِهَا.

هَذَا وَقَدْ تَخَيَّلَ بَعْضُهُمْ في قَوْلِ مُحَمَّدِ بن الفَضْلِ[٥] في نَظْمِهِ في الكَرَامَةِ:

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٢) لكن ليس فيه: «إني أستحي...» إلخ، بل: «قال: هذا كلب من الكلاب، فمرَّ به حتى أصاب ثوبه فم الأسد».
وفيه عمارة بن أبي شعيب، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٦) برواية اثنين عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
ثم وقفت على عبارته: «إني لأستحي من الله عز وجل أن أهاب شيئًا غيره»: أخرجه كذلك أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٨٩) في قصة أخرى غير التي أشار إليها المؤلف، وفيه من لم أقف له على ترجمة أيضًا.
وانظر كذلك «سير النبلاء» (٤/ ١٧)، و«الفتاوى» (١١/ ٢٧٩، ٢٨٠).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٢). وجزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠).
قلت: فيه تدليس قتادة، ولم يصرح بالتحديث، فالإسناد ضعيف. وعمرو بن عاصم هو الكلابي. صدوق، في حفظه شيء كما في «التقريب» (٥٠٩٠).

(٣) ذكره الذهبي في «السير» (٤/ ١٧)، وفيه تدليس قتادة أيضًا. ومع هذا جزم به شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠).

(٤) انظر ترجمة ضافية له رحمه الله تعالى في «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٥٦ـ١٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣ـ٥٨٨).

(٥) لعله محمد بن الفضل الصوفي واعظ بلخ، الذي ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٢٣ـ٥٢٦).

مِنْ قَطْعِ ذِي مَسَافَةٍ في سَاعَةٍ وَطَـيِّ أَيَّـامٍ عَلَـى المَجَـاعَـةِ

والمَنْطِقِ النَّاجعِ[1] في القُلُوبِ والنَّظَـرِ النَّـافِـعِ للكُـرُوبِ

وَسُـرْعَـةِ الإِدْرَاكِ بـالفِـرَاسَـةِ ورُقْيَـةِ الأَمْـلاَكِ بـالكِيَـاسَـةِ

أَنَّ ذَلِكَ فيه التَّصَرُّفُ بِمَا أَرَادَ الوَلِيُّ مِنْ قَطْعِ المَسَافَاتِ البَعِيدَةِ على طَيِّ مُرَادِه! وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[2].

وَأَنَّهُ[3] يَكْشِفُ مَا في القُلُوبِ بِمَنْطِقِهِ!. وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[4].

وَأَنَّهُ يَرَى الأَمْلاَكَ! وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[5].

وأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ ذلك بالفِرَاسَةِ وَالكِيَاسَةِ؛ لأَنَّ خَيالاَتِهِ تُخَبِّرُ عَنْ مَعْدِنِ الإِلْهَامِ الخَفِيِّ! وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذلك مِنَ الشِّرْكِ الخَفِيِّ!.

وَأَنَّ المُرَادَ مِنْ قَوْلِ النَّاظِمِ: بَيَانُ حَقِيقَةِ الكَرَامَةِ، وَأَنَّها جَائِزَةٌ مَعَ الشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا كَأَبِي إِسْحَاقَ[6]، والمُعْتَزِلَةِ، فَحَمَلَهَا بِزَعْمِهِ على التَّصَرُّفِ، وَالكَشْفِ، وَسَلَكَ طَرِيقَ مَنْ فَضَّلَ الوَلِيَّ

---

(١) نَجعَ الدواءُ في العليل: نَفَعَ وظهر أثره. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٠٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٣) أي الولي بزعم هؤلاء الذين يرد عليهم المؤلف رحمه الله.

(٤) سورة النمل، الآية: ٦٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٣.

(٦) هو أبو إسحاق الإسفرائيني: إبراهيم بن محمد الملقب بركن الدين، وقد ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٣_٣٥٦).
وقد نقل الذهبي ـ هناك ـ عن أبي القاسم القُشيري عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه كان ينكر كرامات الأولياء، ولا يجوزها.
قال الذهبي: وهذه زلة كبيرة.

على النَّبِيِّ[١]، وَقَالَ: إنَّ الوَلِيَّ يُخْبَرُ بالإلْهَام وَالعَقْلِ، والنبيُّ يُخْبَرُ عَنِ المَلَكِ بالنَّقْلِ، فَالأَوَّلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ فَتَرَجَّحَ عِنْدَهُمُ الوَلِيُّ على النبيِّ في الخَبَرِ[٢]!

وَمِنْ ثَمَّةَ قَالوا: بِقَطْعِ النُّبُوَّةِ دُوْنَ الولاَيَةِ بالمَوْتِ[٣]!.

وَأَثْبَتُوا التَّصَرُّفَ لأَرْوَاحِهِمْ؛ لأَنَّهَا بَاقِيَةٌ[٤]!.

وَقَالُوا ـ بِزَعْمِهِمْ ـ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الله، افْتِرَاءً على الله، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ كَرَامَاتِ الرَّحمنِ لأَوْلِيَائِهِ، وَتَلْبِيسَاتِ الشَّيْطَانِ مِنْ أَعْدَائِهِ، وَتَرَكُوا حَقَائِقَ الإِيْمَانِ، وَأَعرَضُوا عَنْ نُصوصِ القُرْآنِ! و﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ۝٢٦ ﴾[٥]. ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ۝٢٢٧ ﴾[٦].

ولَعَلَّ المُنْحَرِفَ لِتَعَصُّبٍ أَوْ حَسَدٍ أَنْ يَتعَمَّهَ[٧] بالكَمَهِ[٨] عَنِ المَقْصِدِ؛ فَإِنَّهُ يَحِقُّ لِلحَقِّ أَنْ يُتَّبَعَ.

---

(١) كالشيخ الأكفر (!) محيي الدين ـ بل مميت الدين! ـ ابن عربي الملحد، وطائفة من أصحاب وحدة الوجود، وقد حققت ثلاث رسائل نافعة بإذن الله تعالى في الرد عليهم:
أولها: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة ملا علي القاري.
وثانيها: «تسفيه الغبي بتبرئة ابن عربي» للعلامة إبراهيم الحلبي.
وثالثها: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» للإمام إبراهيم الحلبي أيضًا.

(٢) انظر كلام الملحد ابن عربي في «فصوص الحكم» (٦٣). والرد عليه للعلامة إبراهيم الحلبي في «نعمة الذريعة» (٣٧ـ ٤٠).

(٣) صرح بهذا ابن عربي في «الفصوص» (١٣٤، ١٣٥). وانظر الرد الشافي عليه في «نعمة الذريعة» (١١٤ـ ١١٧).

(٤) تقدم النقل عن بعض علماء الحنفية بأن من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر. انظر: «البحر الرائق» (٥/ ١٢٤).

(٥) سورة القمر، الآية: ٢٦.

(٦) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

(٧) أيْ يتحيّر، ويتردَّدَ، انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٢٩).

(٨) كَمِهَ الرَّجُلُ: عَمِيَ. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٩٩).

وخَيْرُ الرُّشْدِ في العُدُولِ عَنِ الهَلَع [١] .

﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [٢] .

وَلَيْسَ الشَّكُّ كاليَقِينِ في عَقَائِدِ أهْلِ الدِّينِ ! .

فَمَنْ تَعَنَّتَ [٣] وتَمَنَّى ؛ نَالَ مَالاَ يَتَهَنَّى ! .

وَمَنْ دَقَّقَ النَّظَرَ لاَحَقَ المَقْصِدَ المُعْتَبَرِ ! .

وَمَنِ اسْتَـنْزَلَ بِدُونِ الأُصُولِ رُبَّمَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ المَنْقُول ! .

فإذا ضَبَطَ المَرْءُ القَوَاعِدَ ، تَسَلْسَلَتْ لَهُ الفَوائِد ! .

فإتْقَانُ الإيْمَانِ في ذَا البَابِ هُوَ لُبُّ اللُّبَاب ! .

فَالحَذرَ الحَذَرَ مِنْ سَبِيلِ الغَيْرِ [٤] ؛ فإنِّي لم أقْصِدْ لَكَ فيمَا ذَكَرْتُهُ التَّشْدِيدَ ، بَلِ التَّـنْبِيْهَ عَلَى الحُدُود بالتَّحْدِيد ! .

فإنَّ مَنْ زَلَّتْ بِهِ القَدَمُ ، وَقَعَ في سَاحَةِ النَّدَم ! .

وَمَنْ تَعَدَّ الحُدُدَ وَمَا فِيهَا ، جُوزِيَ بِنَارٍ خَالِدًا فيها ! .

فَإيَّاكَ ! ثُمَّ إيَّاكَ مِنْ زَلَلِ قَلَمِ النَّاسِخِيْنَ ؛ فَإنَّها تُدَلِّسُ زَيْنًا في رَقْمِ [٥] الرَّاسِخِيْنَ ! .

فَمِنْ ثَمَّةَ اعْتَـنَـيْتُ لَكَ بِهَذَا الشَّأْنِ ، وَأَبْرَزْتُ لَكَ ذَخَائِرَ البُرْهَانِ ، ورَتَّبْتُ ذَلِكَ عَلى خَطٍّ أَنِيقٍ في غَايَة مَعَالي التَّحقِيقِ .

---

(١) هلِعَ الرجلُ يَهلَعُ هَلَعًا : جَزِعَ جَزَعًا شديدًا . «المعجم الوسيط»(٢/ ٩٩١) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٧٢ .

(٣) تعنَّتَ عليه الأمرُ : شَقَّ عليه . «المعجم الوسيط»(٢/ ٦٣٠) .

(٤) في دخول «ال» على «غير» خلاف ، وإنما جاءت في القرآن الكريم وصحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام بدون «ال» . وانظر : «معجم الأخطاء الشائعة» .

(٥) الرَّقْمُ : الخَتْمُ أو العلامة أو الخطُّ الغليظ . «المعجم الوسيط»(١/ ٣٦٦) .

ومُرَادِي بِذَلِكَ سُنُوحَ[(١)] السَّبِيل، وَوُضُوحَ الدَّلِيلِ لِكُلِّ مَنْ طَرَقَ فَتْحَ قَلْبِهِ، وخَطَبَ [أفكار مبانيه][(٢)] واقْتَنَصَ مُخَدَّرَاتِ دُرَرِهِ[(٣)] وتَمَلَّى بِمَحَاسِنَ غُرَرِهِ[(٤)]، وتَدَبَّجَ[(٥)] بِحَرَائِرِ ذَخَائِرِه[(٦)]، واقْتَحَمَ بِحَارَهُ لالْتِقَاطِ جَواهِرِه، لاَسِيَّما وَقَدْ عَفَتِ[(٧)] الرُّسُومُ[(٨)]، وَانْدَرَسَ مَنْثُورُهَا، والمَنْظُومُ.

وطُمِسَتِ الأعْلاَمُ، وَانْتَصَبَ اللِّئَامُ[(٩)]، وَعَزَّ[(١٠)] المَرَامُ، واسْتَعْصى[(١١)] الزِّمَامُ، إلاَّ مَنْ أَيَّدَهُ اللهُ بالعِنَايَةِ، وَسَتَرَهُ بِجُنَّةِ[(١٢)] الهِدَايَةِ، فَهَذا الذي نَالَ الهَنَا، وَبَلَغَ المُنَا، ومِنَ اللهِ أَرْجُو التَّوفِيقَ والهِدَايَةَ إلى أقْوم طَرِيقٍ، وَأَسْأَلُهُ مِنْ لُطْفِهِ المُعَافَاةَ في حَالَتَي الحَالِ وعُقْبَاهُ، وَأَطْلُبُ مِنْ فَضْلِهِ حُسْنَ الخِتَامِ، وَعِزَّةً مَا مِثْلَها يَوْمَ الزِّحَامِ[(١٣)]، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مَنْ لا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَجُنْدِهِ.

(١) ما تَيَسَّرَ وَعَرَضَ ومَرَّ. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٥٣).
(٢) في «ك» غير واضحة، ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) أي نَفَائِسِهِ المَصُونَةِ والمَسْتُورة. «الوسيط» (١/ ٢٢٠، ٢٧٩).
(٤) الغُرَرُ من المتاع: خيارُهُ ورأسه. وتَمَلَّى: اسْتَمْتَعَ. «الوسيط» (١/ ٦٤٨، ٨٨٧).
(٥) دَبَّجَ الشيءَ: نَقَشَهُ وزيَّنَهُ «الوسيط» (١/ ٢٦٨).
(٦) الحرائر جمع: حَرِير. والذَّخَائر: جمع ذخيرة وهو ما خُبِّيءَ لوقت الحاجة. وانظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٣٠٩).
(٧) عَفَا الأَثرُ يعفو، عَفْوًا، وعُفُوًّا، وعَفَاءً: زَالَ وامَّحَى. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦١٢).
(٨) الرَّسْمُ: الأثر الباقي من الدار بَعْدَ أن عَفَت وزالت. «الوسيط» (١/ ٣٤٥).
(٩) اللئيم خلاف الكريم، وانتصب: قام وتهيَّأ. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٨١١، ٩٢٤).
(١٠) عَزَّ المَرامُ: اشْتَدَّ وشَقَّ. والمَرَامُ: المَطْلَب. انظر: «المعجم» (١/ ٣٨٤، ٢/ ٥٩٩).
(١١) اسْتَعْصَى الزِّمَامُ: صعب على القائد الخَيْطُ الذي في طَرَفِ المقْوَد، وخَرَجَ عن طَوْعِهِ. انظر: «الوسيط» (١/ ٤٠٠، ٢/ ٦٠٦).
(١٢) الجُنَّة: السُّتْرَةُ. «الوسيط» (١/ ١٤١).
(١٣) يوم القيامة. «المعجم الوسيط» (١/ ٣٩٠).

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ مِنْ فَضْلِ اللهِ فِيمَا سُمِّيَ : بـ«سَيْف الله على مَنْ كَذَبَ على أَوْلِيَاءِ اللهِ» .

قَالَ مُؤَلِّفُها : وَكَانَ الفَرَاغُ بِمَكَّةَ أَوَاخِرَ جُمَادَى الثَّانِي سَنَةَ سَبْعَةَ عَشَرَ بَعْدَ المائةِ والأَلْفِ .

وَصَلَّى اللهُ على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ[1] .

❊ ❊ ❊

(١) وكَانَ الفَرَاغ مِنْ نَسْخ هذه الرسالة الفريدة في يوم الأحد ١٩/ ٣/ ١٤١٩ من الهجرة النبوية المباركة على صاحبها أَفْضَلُ الصلاة وأزكى التسليم بمدينة فَرُوقَ المعروفة باصطمبول .
وكان الفراغ ـ بحمد الله تعالى ـ من تحقيقه عصر ليلة الجمعة ٢٦/ ٥/ ١٤١٩ من الهجرة النبوية المباركة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم بمدينة خليل الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

الفهرس الموضوعي للكتاب

* * *

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

❋ ❋ ❋

توزيع
مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان
الرياض ١١٤٣١ – ص.ب : ١٤٠٥
الرياض : ٤٠٢٢٥٦٤ فاكس : ٤٠٢٣٠٧٦ – جدة : ٦٥٤٩٣٢١
الدمام : ٨٤١٦٠٦٤ – القصيم : ٣٦٤٤٣٦٦ – المدينة : ٨٤٠١٦٩٣

مطابع الحميضي
AL-HOMAIDHI P/PRESS TEL.: 4581000 FAX: 4592217